180° تحقيقات

2025 عام إعادة رسم الخرائط

تقرير 180 تحقيقات الإستراتيجي السنـــــوي_العـــــدد الأول

موقع 180 تحقيقات

يتبني الموقع التحقيقات الصحفية والتحليلات الخبرية بشكلها الواسع مكتوبة ومرئية كما نستهدف التفاعل مع الجماهير أصحاب الرأي من خلال مقالات الرأي إلى جانب المقالات التحليلية التي تربط الاحداث بحياد ومهنية عالية، فنحن نؤمن بأن الأهم من الخبر هو ربطه بالأخبار الأخرى ووضعه في أطاره وأبرز مؤشراته على أرض الواقع فالأخبار موجودة بين طيات المواقع على الشبكة العنكبوتية، كما نسعى لتوسيع شبكة عملنا كمستقلين بالتشبيك مع الفرق الأخرى في شتى بقاع العالم.

رئيس مجلس الإدارة – محمد الشرقاوي

رئيس التحرير – رامي أبو زبيدة

المحتويات

م	المحتويات	الكاتب	ص
1	مقدمة	د. رامي أبو زبيدة	4
2	2025 في فلسطين: عام الإبادة المفتوحة وتكريس العلو الإسرائيلي	عبد الرحمن كمال	7
3	2025 عام اللاقرار: كيف يعيش لبنان على حافة كل الاحتمالات؟	سماح عثمان	36
4	حصاد 2025 في سوريا.. عام التحولات بعد بشار الأسد	غدير خالد	48
5	الملفات الرمادية لعام 2025 بالعراق	الشحات أمين	58
6	تركيا في 2025: تثبيت الداخل وتوسيع النفوذ في إقليم مضطرب	شيماء مصطفى	75

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

لم يكن عام 2025 عامًا عاديًا في تاريخ المنطقة، بل شكّل محطة مفصلية في مسار التحولات السياسية والأمنية والاقتصادية التي أعادت تشكيل خرائط النفوذ، وأعادت طرح أسئلة الدولة والسلطة والاستقرار والمستقبل في الشرق الأوسط. ففي هذا العام، تداخلت الحروب مع محاولات التسويات، وتجاورت لحظات الانهيار مع بدايات إعادة التشكل، في إقليم يعيش على إيقاع الأزمات المفتوحة والتحولات العميقة.

يأتي هذا الكتاب ثمرة عمل رصدي وتحليلي ممتد نفذه فريق 180 تحقيقات، ساعيًا إلى تجاوز منطق التغطية الخبرية السريعة، نحو تفكيك السياقات، وقراءة ما وراء الحدث، وربط التطورات الميدانية بالتحولات السياسية والاستراتيجية الأوسع. وهو جهد لا يدّعي الإحاطة الكاملة، لكنه يسعى إلى تقديم صورة مركبة ومتوازنة لواحد من أكثر الأعوام كثافة واضطرابًا في تاريخ المنطقة الحديث.

في الملف الفلسطيني، شكّلت حرب غزة وما تلاها من تداعيات إنسانية وسياسية وأمنية قلب المشهد الإقليمي، حيث لم تعد القضية الفلسطينية شأناً محليًا أو عربيًا فحسب، بل تحولت إلى اختبار حقيقي للنظام الدولي، ولموازين القوة، ولمصداقية الخطاب الحقوقي والإنساني العالمي. وقد رصدنا في هذا الملف مسارات الحرب، وجهود التهدئة، وأدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين، وانعكاسات ذلك على الداخل الفلسطيني وعلى الإقليم ككل.

أما الملف اللبناني، فقد عكس بدوره حالة الدولة المعلّقة بين الانهيار ومحاولات الصمود، في ظل أزمة اقتصادية خانقة، وفراغات سياسية متكررة، وتداعيات مباشرة للحرب في غزة وجنوب لبنان. وقد تناولت مواد هذا الملف تداخل العاملين الداخلي والخارجي، وحدود قدرة النظام اللبناني على إدارة الأزمات، في ظل توازنات إقليمية دقيقة.

وفي الملف السوري، كان عام 2025 عامًا انتقاليًا بامتياز، عقب سقوط نظام بشار الأسد، وما فتحه ذلك من أسئلة كبرى حول شكل الدولة، وإعادة بناء المؤسسات، والعدالة الانتقالية، ومستقبل الأمن والاقتصاد. وقد سعى هذا الملف إلى قراءة المشهد السوري بوصفه لوحة فسيفسائية معقدة، تتداخل فيها العوامل المحلية مع التدخلات الإقليمية والدولية، وتتصارع فيها سيناريوهات الاستقرار والفوضى وإعادة التقسيم.

أما الملف العراقي، فقد عكس استمرار معضلة الدولة بين منطق السيادة ومنطق النفوذ، حيث تزامنت محاولات ترسيخ الاستقرار السياسي والأمني مع تحديات السلاح المنفلت، والضغوط الإقليمية، والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة. وركز الرصد هنا على موقع العراق في معادلات الصراع الإقليمي، وقدرته على المناورة وسط بيئة شديدة التعقيد.

وفي الملف التركي، كان عام 2025 عام تثبيت داخلي وتوسيع نفوذ خارجي، حيث واجهت أنقرة تحديات اقتصادية وضغوطًا سياسية داخلية، بالتوازي مع دور إقليمي متنامٍ في ملفات غزة وسوريا وشرق المتوسط. وقد تناول هذا الملف تحولات الداخل السياسي، ومسار الاقتصاد، والدبلوماسية النشطة، في سياق سعي تركيا للتموضع كقوة إقليمية فاعلة ومديرة للأزمات.

إن جمع هذه الملفات في كتاب واحد لا يهدف إلى تقديم سرد متتابع للأحداث فحسب، بل إلى إبراز الترابط العميق بين مسارات المنطقة، حيث بات ما يجري في غزة يؤثر في بيروت، وما يحدث في دمشق ينعكس على بغداد، وما تقرره أنقرة يتقاطع مع معادلات الإقليم بأسره. من هنا، فإن هذا الكتاب هو محاولة لفهم الصورة الكلية، لا الأجزاء المنفصلة.

ختامًا، نأمل أن يشكّل هذا العمل مرجعًا رصديًا وتحليليًا للباحثين والمهتمين وصنّاع القرار، وأن يساهم في نقاش أعمق حول مستقبل المنطقة، في لحظة تاريخية لا تزال ملامحها قيد التشكل، وتبقى نتائجها مفتوحة على احتمالات متعددة.

رامي أبو زبيدة

رئيس تحرير موقع 180 تحقيقات

180° تحقيقات

إعداد: عبد الرحمن كمال

2025 في فلسطين:
عام الإبادة المفتوحة وتكريس العلو الإسرائيلي

180news

2025 في فلسطين: عام الإبادة المفتوحة وتكريس العلو الإسرائيلي

تقديم

لم يكن عام 2025 عامًا عابرًا في التاريخ الفلسطيني، بل شكّل محطة مفصلية في مسار الإبادة المفتوحة التي بدأت في أكتوبر 2023، وتحوّلت مع الوقت إلى مشروع متكامل لإفناء الإنسان والمكان والذاكرة. دخلت فلسطين هذا العام تحت وعود دولية بوقف النار، وخرجت منه وهي تواجه إبادة متعددة الأشكال: عسكرية، وتجويعية، وديموجرافية، واقتصادية، وسياسية، تُمارَس بغطاء أمريكي كامل، وصمت أوروبي انتقائي، وعجز دولي فاضح عن لجم الاحتلال أو محاسبته.

ما جرى في 2025 لم يكن مجرد تصعيد عسكري، بل انتقال نوعي في سلوك الاحتلال، الذي تعامل مع اتفاقات وقف إطلاق النار كأدوات تكتيكية لإعادة التموضع، لا كالتزامات سياسية أو قانونية. فغزة حُوّلت إلى مساحة منكوبة ومنزوعة الحياة، والضفة الغربية دُفعت نحو ضمّ فعلي وتطهير ديموجرافي صامت، بينما تمددت نيران الحرب إلى الإقليم، من لبنان وسوريا إلى إيران واليمن، وصولًا إلى الخليج، في تعبير صارخ عن حالة «العلو الإسرائيلي» غير المسبوقة.

في المقابل، كشف عام 2025 بوضوح زيف الادعاءات الغربية حول «القيم» و«حقوق الإنسان»، إذ واصلت أمريكا لعب دور الشريك الكامل في الإبادة عبر التسليح والفيتو والحماية السياسية، فيما تذبذبت أوروبا بين الخطاب الأخلاقي والمصالح الأمنية وصفقات السلاح. أما النظام الدولي، فبدا عاجزًا عن تحويل الاعترافات الدبلوماسية والبيانات إلى أدوات ضغط حقيقية توقف المجازر وتكسر معادلة الإفلات من العقاب.

هذا الملف لا يقدّم سردًا زمنيًا للأحداث فحسب، بل يسعى إلى تفكيك بنية عام 2025 بوصفه عامًا كاشفًا لطبيعة الصراع، ولتحولات الاحتلال، ولمآلات القضية الفلسطينية. إنه حصاد عامٍ تداخلت فيه الإبادة مع السياسة، والمفاوضات مع القصف، والدبلوماسية مع التجويع، ليبقى السؤال مفتوحًا: هل كان 2025 ذروة العلو الإسرائيلي، أم مقدمة لانكساره؟

ولا يقف هذا الملف عند حدود التشخيص والرصد، بل يتجاوزهما إلى محاولة استشراف ما بعد 2025، انطلاقًا من معادلات القوة التي تشكّلت خلاله. فالمشهد الفلسطيني يدخل عامه التالي محمّلًا باحتمالات متناقضة: بين سعي الاحتلال إلى تثبيت نتائج الإبادة عبر الضمّ والتجويع وإدارة الصراع بالنار، وبين محاولات دولية وعربية مترددة لإعادة إحياء مسار سياسي بات مفرغًا من مضمونه. كما يفتح العام الجديد أسئلة كبرى حول مستقبل غزة بين إعادة الإعمار أو إعادة الإبادة، ومستقبل الضفة بين الانفجار أو الاحتواء القسري، ومستقبل الإقليم الذي بات الصراع الفلسطيني فيه شرارة دائمة لحروب أوسع. وفي هذا السياق، يتعامل الملف مع المستقبل لا بوصفه تنبؤًا، بل كسلسلة سيناريوهات مشروطة بموازين القوة، وبمدى قدرة الفلسطينيين وحلفائهم على كسر معادلة الإفلات الإسرائيلي من العقاب، أو على الأقل تعطيل استمرارها.

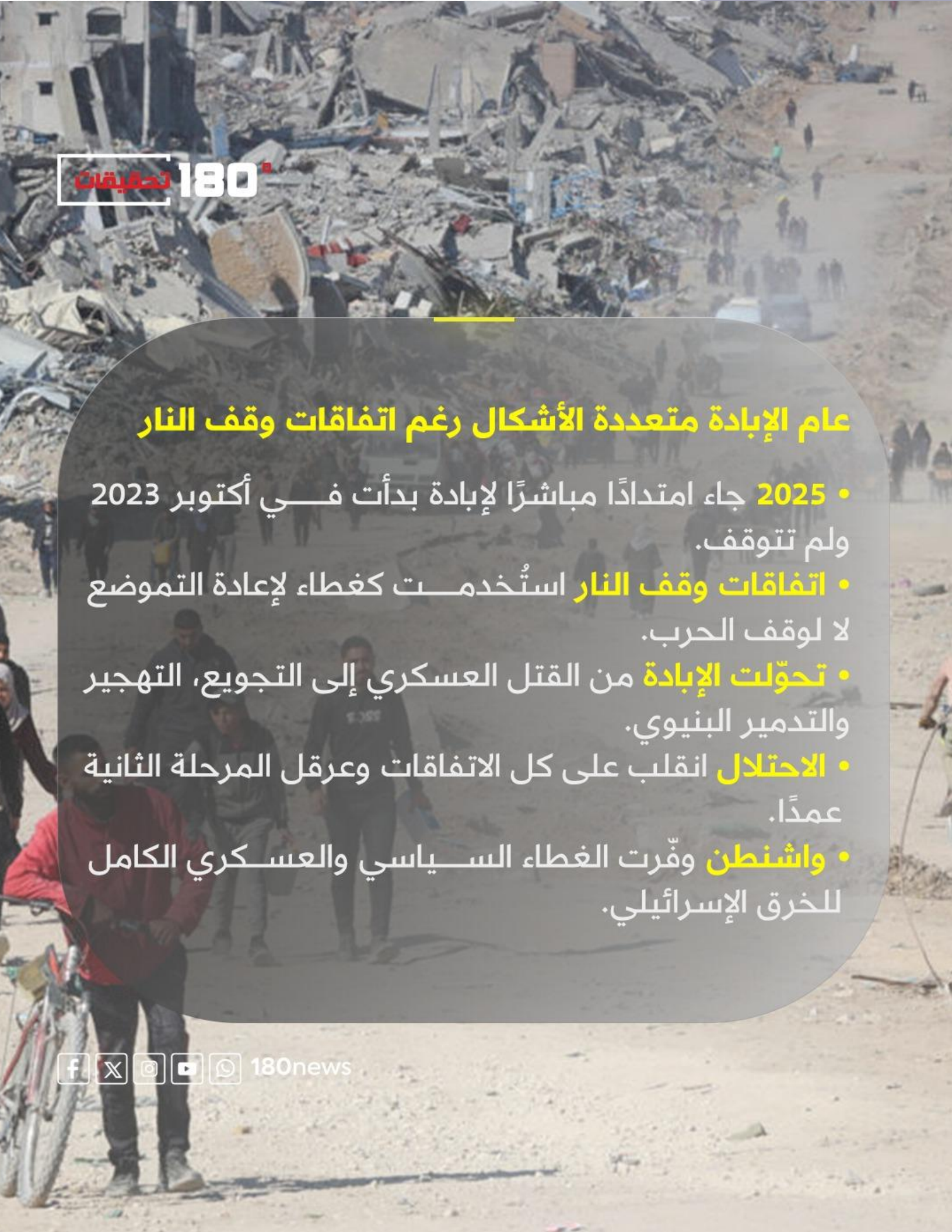

180 تحقيقات

عام الإبادة متعددة الأشكال رغم اتفاقات وقف النار

- **2025** جاء امتدادًا مباشرًا لإبادة بدأت فـــي أكتوبر 2023 ولم تتوقف.
- **اتفاقات وقف النار** استُخدمـــت كغطاء لإعادة التموضع لا لوقف الحرب.
- **تحوّلت الإبادة** من القتل العسكري إلى التجويع، التهجير والتدمير البنيوي.
- **الاحتلال** انقلب على كل الاتفاقات وعرقل المرحلة الثانية عمدًا.
- **واشنطن** وفّرت الغطاء الســـياسي والعســـكري الكامل للخرق الإسرائيلي.

180news

عام الإبادة متعددة الأشكال رغم اتفاقات وقف النار

دخلت فلسطين العام 2025 وهي مثقلة بإبادة بدأت في أكتوبر 2023، ومحملة بآمال أن ينجح المجتمع الدولي في إجبار الاحتلال على وقف جرائم الحرب التي يشنها. للوهلة الأولى، بدا أن تلك الآمال ستتحول إلى واقع ملموس. فلم يكد يمر 20 يوما من العام 2025، إلا وجرى الإعلان عن وقف إطلاق النار. ففي 19 يناير 2025، وصلت الوساطة الدولية إلى إعلان وقف إطلاق نار شامل من ثلاثة مراحل، ينصّ على انسحاب كامل لقوات الاحتلال من غزة. لكن سرعان ما تبددت الآمال وعادت الإبادة بوتيرة أشد وأشكال أكثر تعددا.

ففي 18 مارس 2025، انتهت الهدنة عملياً بهجوم إسرائيلي جوي كثيف استهدف أنحاء عدة من القطاع. انتقلت الإبادة من الشكل العسكري إلى نمط آخر أشد فتكا: التجويع. جاعت غزة حد الموت، وظهرت مجازر المساعدات، بعدما افتضح الدور الخفي لمؤسسة غزة الإنسانية، التي أراد ترامب أن يجعلها تحل محل منظمات الإغاثة الأممية وفي مقدمتها "الأونروا"، نزولا على رغبة نتنياهو. كما شهدت تلك الفترة إعلان الاحتلال الحرب على أبراج مدينة غزة، التي دفعت مئات آلاف الناس للنزوح جنوبا تحت حمم القصف الجوي والمدفعي.

بحلول أبريل، استؤنفت المفاوضات عبر الوسطاء (مصر وقطر)، حيث عرضت حماس صفقة مبادلة شاملة (إطلاق جميع الأسرى مقابل هدنة لخمس سنوات). رفضت الحكومة الإسرائيلية هذا العرض وأقرت تنفيذ خطة عسكرية جديدة في مايو حملت اسم «عملية عربات جدعون» للاستيلاء الكامل على مدينة غزة. وفي سبتمبر، شنت إسرائيل حملة عسكرية مكثفة على مدينة غزة، ضمن خطة أطلقت عليها «عملية عربات جدعون 2»، مع تدمير واسع للبنى التحتية وتهجير مدني كبير نحو جنوب القطاع. تزامن ذلك مع جهود دبلوماسية أميركية أسفرت عن إطلاق خطة سلام مؤلفة من 20 بنداً.

وفي أكتوبر، دخلت المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ (قمة شرم الشيخ)، إلا أن إسرائيل استمرت في خروقات الهدنة وعرقلت الانتقال للمرحلة الثانية. ليتبنى مجلس الأمن قراراً (رقم 2803) في نوفمبر، يقضي بدعم الخطوات الرامية لوقف الحرب على غزة، لكن الخروقات الإسرائيلية لم تأبه بالقرار، ولا تزال الإبادة متواصلة.

إن الاحتلال لا يتوانى عن عرقلة أي محاولات لبدء المرحلة الثانية من اتفاق غزة الذي تم توقيعه في شرم الشيخ، برعاية ترامب ووساطة مصر وقطر وتركيا. فتارة يتذرع الاحتلال بسلاح المقاومة الفلسطينية، الذي يعلم القاصي والداني أن تسليمه درب من المستحيل. ومنذ توقيع الاتفاق، لم يفعل الاحتلال شيئا سوى خرق الاتفاق والانقلاب على ما تم الاتفاق عليه، سواء فيما يخص المساعدات وفتح المعابر، او الانسحاب من قطاع غزة.

قطاع غزة.. منطقة منكوبة ومنزوعة الحياة

عاش قطاع غزة خلال العام 2025 أوضاعا كارثية بشرية ومادية. وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء، بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين منذ أكتوبر 2023 أكثر من 72 ألف شهيد (98% منهم في غزة). وحدها غزة سجلت نحو 70,942 شهيداً بنهاية 2025 (منهم 18,592 طفلاً و12,400 امرأة)، مع حوالي 11 ألف مفقود وعشرات آلاف الجرحى. نزح نحو 2 مليون فلسطيني قسراً (من أصل 2.2 مليون قبل الحرب) وتركت ملايين العائلات بلا مأوى. تزامن ذلك مع انخفاض سكاني حاد (هبوط 10.6% بعد عامين فقط؛ أي فقدان نحو 254 ألف نسمة) نتيجة القتل والتهجير. وقد أسهم هذا كله في تحويل غزة إلى أزمة إنسانية هي الأسوأ في تاريخها الحديث، تكاد تنبذ فكرة البقاء أو التعافي ما لم تتغيّر المعادلة السياسية–الأمنية جذرياً.

في المجال الاقتصادي، سجّل القطاع انهياراً شاملاً: البطالة تجاوزت 77%، والناتج المحلي تراجع بنسبة 84% مقارنة بالعام 2023، وواصل انكماشه خلال عام 2025 بنسبة إضافية بلغت 8.7% مقارنة بعام 2024. وتم تدمير 99% من قطاع الإنشاءات و94% من الصناعة. وصعوبة الإمداد بقيت جلية؛ إذ دخل غزة قرابة 157 شاحنة يومياً (نحو 30% من حاجاته) مقابل 500–600 قبل الحرب، وهو ما أبقى أسعار السلع ترتفع جنونياً (مستويات تضخم فوق 150%). حتى الدعوات إلى إعادة إعمار القطاع لم تجد تمويلاً حقيقياً، فالأمم المتحدة وحكومات دولية قدرت متطلبات إعادة البناء بأكثر من 70 مليار دولار ومهلة عقود. معالم الأزمة الاقتصادية والإنسانية في غزة خلال 2025 لا تشي إلا بأن القطاع قد بات منزوع الحياة تقريباً بانتظار حل سياسي جذري (فتح المعابر وتمويل دولي)، وإلا فإن أفول القطاع أمام طبيعة السياسات الإجرامية الإسرائيلية سيستمر بلا أفق.

180° تحقيقات

الضفـــة الغربية: استيـــطان وحصار وتغيّرات ديموجرافية

- 84 بؤرة استيطانية جديدة في عام واحد (رقم قياسي).
- شرعنة 69 بؤرة وتحويل الاستيطان إلى سياسة ضم فعلي.
- مصادرة آلاف الدونمـــات وشـــق طرق استيطانية استراتيجية.
- تهجير قسري لتجمعات بدوية وتفكيك النسيج السكاني.
- تقويض عملي لحل الدولتين دون إعلان رسمي للضم.

180news

الضفة الغربية: استيطان وحصار وتغيّرات ديموجرافية

بالتوازي لما حدث في غزة، شهدت الضفة الغربية خلال 2025 تصعيداً أمنياً واستيطانياً واسعاً وصارماً شكّل نقلة نوعية في وضع السكان والواقع المعيشي.

توسع استيطاني وانتهاكات متصاعدة

تحت حكومة إسرائيلية يهيمن عليها اليمين المتطرف، تحوّل الاستيطان إلى سياسة «ضمّ فعلي» معلن. فقد أُقيم في 2025 نحو 84 بؤرة استيطانية جديدة (رقم قياسي يفوق 56 في 2024)، فيما أعلن وزير المالية المتطرف بتسلئيل سموتريتش عن شرعنة 69 بؤرة أخرى في عام واحد – وهو رقم قياسي يُظهر رغبة الاحتلال في «حسم الصراع ميدانياً».

كما أصدرت السلطات الإسرائيلية (بأوامر عسكرية) 95 قراراً لنهب الأراضي الفلسطينية، لمصلحة شق طرق استيطانية استراتيجية (مثلاً طريق بعرض 22 كلم في الأغوار الشمالية). وقد صودرت 5,500 دونم تقريباً من أراضي المزارعين لتنفيذ هذه المشاريع الاستيطانية.

كذلك، كان هناك 170 مخططًا هيكليًا في مستوطنات الضفة الغربية في عام 2025، أهمها وأخطرها مخططان ضمن مشروع E1، بنحو 3400 وحدة استيطانية، وهذا يُعد تجاوزًا لخطوط كانت تبدو في السابق أنها حمراء، لكن دولة الاحتلال تجاوزتها في عام 2025. إن مراحل التخطيط والبناء، التي كانت تستغرق سنوات وتمر بـ 17 مرحلة، جرى اختزالها إلى مرحلتين أو ثلاث فقط، ليصبح المشروع يمر في أسابيع أو أشهر بدلًا من سنوات.

رافق التوسع الاستيطاني زيادة الهجمات على الفلسطينيين. سجلت هيئات المراقبة استشهاد 16 فلسطينياً نتيجة اعتداءات المستوطنين خلال العام، بينما أعلن جيش الاحتلال أنه قتل 230 فلسطينياً في عمليات أمنية بالضفة (مُبرراً ذلك بانتمائهم لكتائب المقاومة) واعتقل نحو 7,400 آخرين. كما صادر جيش الاحتلال (إلى جانب الأسلحة) نحو 16.5 مليون شيكل يزعم أنها أموال إرهاب، ودمر 30 منزلاً بحجج أمنية.

وفي سياق أوسع، أدّى التصعيد إلى هدم أكثر من 1,000 منشأة فلسطينية خلال 2025 (إجمالاً نحو 3,500 منذ أكتوبر 2023)، فضلاً عن عمليات هدم المنازل التي تستهدف عائلات الشهداء والمعتقلين.

التهجير القسري وتغيير التركيبة الديموجرافية

دفعت السياسات الإسرائيلية بتعميق الطابع العسكري والديموجرافي للاحتلال. إذ أفادت تقارير حقوقية أن عام 2025 شهد تهجيراً قسرياً لاثنين وعشرين تجمعاً بدوياً فلسطينيّاً (مجموع السكان المهجّرين نحو 3,600 شخص) من مناطق مثل عرب الكعابنة في الخان الأحمر ووادي القلط. تأتي هذه الخطوات ضمن «تطهير عرقي صامت» تستهدف قلب الضفة وسكانها الأصليين.

نتيجة كل ذلك، تعيد مؤسسات إسرائيلية رسم خارطة الضفة: ضمّ لطرقات وشبكات مياه وكهرباء وربط مستوطنات جديدة بل حلقات حول القدس (مشروع E1)، بما يعمّق السيطرة الأمنية ويفكك الترابط المكاني للمدن والقرى الفلسطينية.

إن هذه البيانات تعكس تحولاً استراتيجياً في الضفة الغربية: إذ تؤكد أنه لم يعد الموضوع استيطاناً فرعياً تقليدياً، بل خطة شاملة لضم الأراضي وتغيير الواقع الديموجرافي بالقوة. فشلت الجهود الأيديولوجية أو الوجودية لحل الدولتين بسبب هذه الممارسات، التي أدت إلى ضم الضفة واقعياً رغم عدم وجود إعلان رسمي.

وفي هذا الإطار، حذّر مراقبون أن الضفة باتت «مواجهة استيطان سريع» يهدد وجود السكان الفلسطينيين، وأن مآلات القضية ترتبط الآن بمدى قدرة المجتمع الدولي على وضع حد لهذه العملية، في ظل حالة العجز وانعدام الثقة في السلطة الفلسطينية.

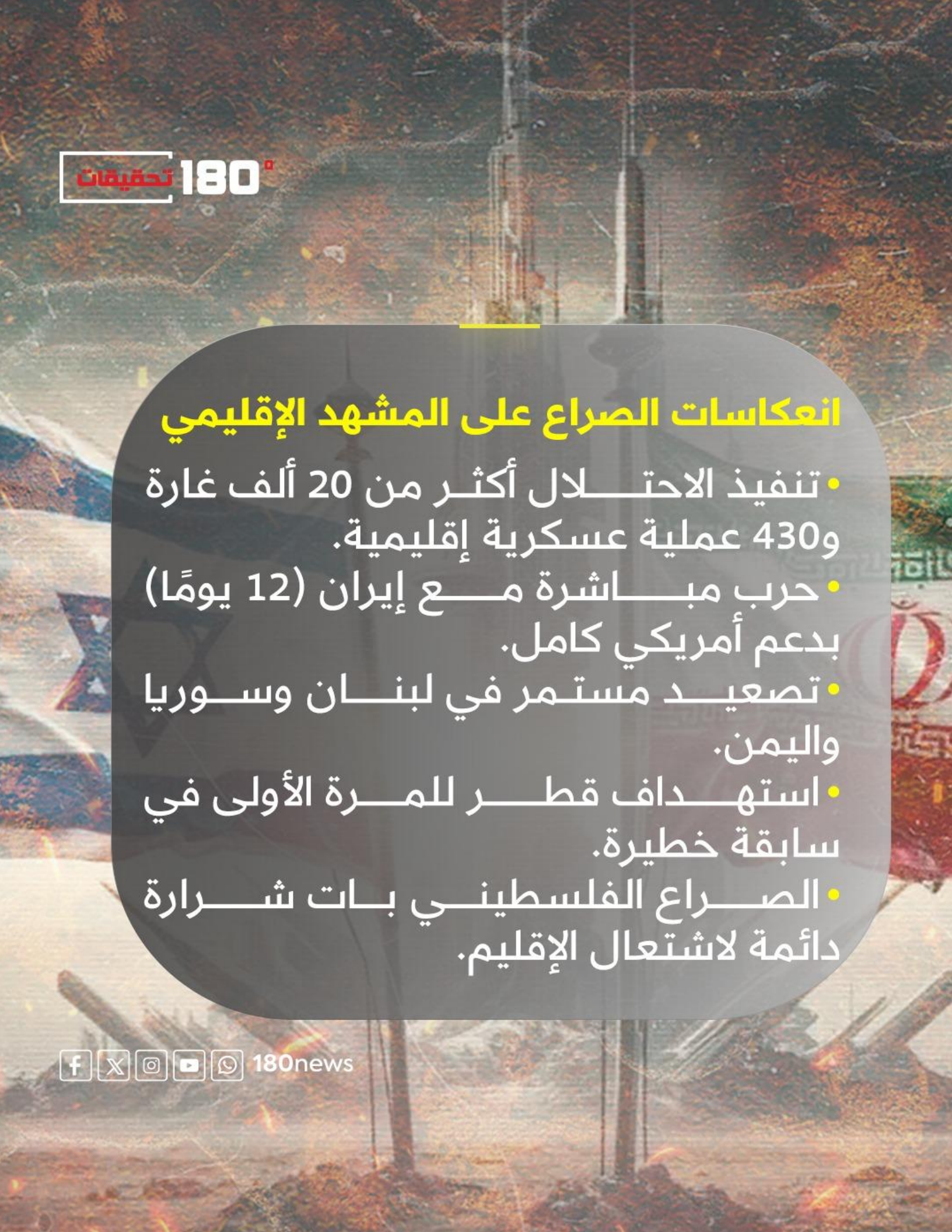
180 تحقيقات
انعكاسات الصراع على المشهد الإقليمي
• تنفيذ الاحتلال أكثر من 20 ألف غارة و430 عملية عسكرية إقليمية.
• حرب مباشرة مع إيران (12 يومًا) بدعم أمريكي كامل.
• تصعيد مستمر في لبنان وسوريا واليمن.
• استهداف قطر للمرة الأولى في سابقة خطيرة.
• الصراع الفلسطيني بات شرارة دائمة لاشتعال الإقليم.
180news

انعكاسات الصراع على المشهد الإقليمي

كان العام 2025 لحظة فارقة في امتداد تداعيات حرب الإبادة الإشرائيلية على فلسطين إلى محيطها الإقليمي. وأشارت معطيات نشرها جيش الاحتلال الإسرائيلي، في تلخيصه لعام 2025، إلى تنفيذه نحو 20,900 غارة خلال العام 2025 على ما وصفها بأنها أهداف على الجبهات المختلفة، إضافة إلى تنفيذه نحو 430 عملية عسكرية على مختلف الجبهات، شملت قطاع غزة، والضفة الغربية المحتلة، ولبنان، وسوريا، وإيران، واليمن، بذريعة "حماية أمن سكان إسرائيل".

جاء الانعكاس الأبرز للحرب الإسرائيلية على غزة في حرب الـ 12 يوما التي اندلعت بين الاحتلال وإيران. فقد صعد الصراع إلى مستوى النيران العابرة للجغرافيا، حين أعلن الاحتلال شنّ «عملية الأسد الصاعد» على أهداف داخل إيران في يونيو 2025. في المقابل، ردّت إيران بإطلاق حوالي 500 صاروخ باليستي على الأراضي الإسرائيلية. وفي 22 يونيو، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن تنفيذ غارات مكثفة بالتنسيق الكامل مع إسرائيل استهدفت المنشآت النووية الإيرانية في فوردو ونطنز وأصفهان، حيث شاركت فيها قاذفات بي-2.

ولم تكن جبهة إيران هي الوحيدة التي تمثل ارتدادا للحرب الإسرائيلية على غزة. ففي مارس 2025، انخرطت الولايات المتحدة وبريطانيا، ومن خلفهم إسرائيل، في عدوان غاشم على اليمن، بعد حملة الإسناد القوية التي أطلقتها جماعة أنصار الله اليمنية نصرة لغزة، وكبدت الولايات المتحدة والاحتلال خسائر اقتصادية فادحة، بالإضافة إلى خسائر البنية التحتية والأرواح في إسرائيل جراء إطلاق صواريخ ومسيرات يمنية.

وفي لبنان، ورغم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النارفي 27 نوفمبر 2024، كثف الاحتلال عدوانه ضد مواقع يُزعم أنها لحزب الله. ولا يزال هناك قلق من اندلاع مواجهة مفتوحة بين الجيش اللبناني وحزب الله من جهة، والاحتلال من جهة أخرى، إن حاولت إسرائيل توسيع عملياتها.

وفي سوريا، وصلت الغارات الإسرائيلية إلى داخل العمق السوري، بينما استهدف سلاح الجو بعض مطارات النظام السوري بذريعة منع نقل أسلحة إلى حزب الله. كما دخلت إسرائيل على خط الفتنة بين المكونات السورية، مستعينة بعلاقاتها بالشيخ الدرزي حكمت الهاجري.

ولا ننسى بالطبع العدوان الإسرائيلي على الدوحة في 9 سبتمبر، عندما استهدفت الغارات الإسرائيلية منطقة كتارا التي يقع فيها المقر الذي يقيم فيه أعضاء وفد حركة حماس المفاوض في الدوحة. وقد أطلقت إسرائيل على العملية اسم عملية قمة النار. ويُعدّ الهجوم الإسرائيلي هو الأول لإسرائيل في دولة عربية في الخليج العربي وثاني هجوم تتعرَّض له الأراضي القطرية خلال فترة وجيزة بعد الهجوم الإيراني على قطر في يونيو 2025.

إن اتساع رقعة القتال بهذا الشكل جعل الصراع جزءاً من ديناميكية أوسع في الشرق الأوسط. وحذّر كبار القادة العرب والأوروبيين من خطر انهيار كامل للهدنة واندلاع مواجهة شاملة في حال تجدد القتال، مهددين بتوابع أمنية للمنطقة بأسرها.

180° تحقيقات

الموقف العربي ومستقبل القضية

- قمة القاهرة أكدت رفض التهجير ودعمت حل الدولتين نظريًا.
- طرح مشروع عربي لإعمار غزة دون تهجير سكانها.
- دعم سياسي ومالي مشروط للسلطة الفلسطينية.
- عجز عربي عن ترجمة المواقف إلى أدوات ضغط فعلية.
- القضية عند مفترق طرق بين الدعم الخطابي وواقع العجز.

180news

الموقف العربي ومستقبل القضية

احتلت القضية الفلسطينية أولوية مفاوضات وبيانات غير معهودة منذ سنوات. وبدعم وتخطيط سعودي، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عالي المستوى (نيويورك، سبتمبر 2025) من أجل سلام شامل، أسفر عن إعلان نيويورك الذي حظي بتأييد 142 دولة. شدّد الإعلان على حل الدولتين وضرورة انسحاب إسرائيل إلى حدود 4 يونيو 1967، واعتبر القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية.

كما عقدت في 4 مارس 2025 قمة استثنائية بالقاهرة بمشاركة زعماء دول عربية وإسلامية لمواجهة التطورات الأخيرة. أعلنت القمة تأكيد التزامها بمبادرة السلام العربية (2002) وحل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية. وحذر البيان العربي من أي مشروع تهجير للفلسطينيين أو تغيير ديموجرافي للأرض، معتبرين ذلك جريمة تطهير عرقي. كما أدانت القرارات الإسرائيلية بوقف المساعدات وحصار غزة، واعتبرت انتهاكاً لاتفاقية جنيف ولقرارات الأمم المتحدة.

بدورها، قدّمت مصر مشروعاً عربياً شاملاً لإعمار غزة دون تهجير سكانها، ودعت القادة العرب إلى تعبئة الدعم الإقليمي والدولي له، بما يضمن بقاء الفلسطينيين في أرضهم دون نزوح. كذلك جدّد الزعماء تضامنهم مع سكان الضفة، رافضين بشدة اعتداءات الجيش والمستوطنين والاعتداء على الأقصى. وتوافق العرب على المضي قدماً في خطوات دعم السلطة الفلسطينية سياسياً ومالياً، خاصة بعد اتخاذ السلطة إجراءات إصلاحية ملحوظة مثل وقف مخصصات الأسرى وتعهّد عباس بإجراء انتخابات، مع الحث على محاربة الفساد الداخلي وبناء مؤسسات ديمقراطية أكثر كفاءة.

ورغم هذه المكاسب الدبلوماسية، لا يزال التحدي قائماً: فالمعطيات على الأرض، وحجم الدعم الدولي الجديد تضع القضية الفلسطينية عند مفترق طرق بين مسارين؛ الأول يعتمد على الضغط المتزايد على إسرائيل لوقف الاحتلال وتقديم تنازلات (دولياً وإقليمياً)، والثاني يواجه حراكاً إسرائيلياً أحادي الجانب يفرض وقائع جديدة (استيطان وضمّ غير معلن). مآلات القضية مرهونة بنجاح الموقف الدولي والعربي في تحويل خطاب الالتزام إلى خطوات عملية، وتضافر الجهود الفلسطينية الداخلية (مصالحة وطنية، بناء سلطوية، حشد رأي عام عالمي) لمنع تصفية القضية.

180° تحقيقات

الموقف الدولي: دعم غربي للإبادة

- الولايات المتحدة شريك مباشر في الإبادة (سلاح + فيتو).
- استخدام الفيتو الأمريكي المتكرر لحماية الاحتلال.
- استمرار صفقات السلاح الأوروبية مع إسرائيل.
- اعترافات أوروبية بدولة فلسطين دون أدوات إلزام.
- ازدواجية غربية صارخة بين الخطاب الحقوقي والممارسة.

الموقف الدولي: دعم غربي للإبادة

شهد 2025 اتساع الاعتراف الدولي بفلسطين، فقد أعلنت ثماني دول (منها أستراليا وبلجيكا وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا) اعترافها بدولة فلسطين خلال العام. ودعت المخرجات الدولية إلى وقف فوري للاستيطان ووضع خريطة طريق قابلة للتنفيذ (مبادلة الأسرى، ضمان وصول مساعدات إنسانية، انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة). كما تضمنت نصوصاً تشديداً على الحاجة إلى نزع سلاح «حماس» وانتقال الأمن في غزة للسلطة الفلسطينية بدعم دولي، وكأن النظام الدولي يطالب بتحوّل كامل في معادلة الحكم في غزة.

رغم المكاسب الدبلوماسية، إلا أن الموقف الدولي والغربي كان متناقضا بشكل فج خلال العام 2025. ويمكن أن نستثني الولايات المتحدة من هذا التناقض، إذ أنها من اللحظة الأولى أعلنت تبنيها للموقف الإسرائيلي، ودعمت الإبادة بكل ما أوتيت من قوة وسلاح وحصانة و"فيتو".

فخلال 2025، واصلت واشنطن دعمها العسكري والدبلوماسي المفتوح لإسرائيل. فهي المزود الأول للسلاح لإسرائيل، إذ واصلت ضخ مئات القنابل والصواريخ وعربات القتال إلى جيشها طوال 2024–2025. كما استخدمت حق النقض (الفيتو) بشكل متكرر لحماية إسرائيل من قرارات دولية تدينها أو تطالب بوقف إطلاق النار. ففي سبتمبر 2025 استخدمت الولايات المتحدة فيتوها السادس في مجلس الأمن لصد مشروع قرار كانت جميع الأعضاء العشرة الآخرين قد دعموه لإنهاء الحرب فورًا ورفع القيود عن المساعدات الإنسانية في غزة. وكرّر المندوب الأمريكي حجّة إسرائيل بأن "حماس هي المسؤولة عن بدء الحرب واستمرارها"، مشيرًا إلى أن إسرائيل قبلت شروطًا لإنهائها وأن الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين فقط هو العائق الرئيسي. ورغم الإفراج عن هرلاء الأسرى (باستثناء جثمان جندي واحد) والتزام حماس بكافة بنود اتفاق وقف إطلاق النار الموقع عليه في شرم الشيخ، إلا ان الولايات المتحدة لا تزال تسير خلف نتنياهو بخضوع وانصياع تام، رغم انتهاك نتنياهو لبنود الخطة الأمريكية نفسها.

أما عن الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية، فقد تباينت مواقف أوروبا بين الدعوة إلى احترام القانون الدولي وبين الحفاظ على العلاقات الأمنية مع إسرائيل.

واستمرت الحكومات الأوروبية في صفقات السلاح مع إسرائيل. فقد أعلنت الحكومة الألمانية، أنها ستلغي القيود التي كانت مفروضة على صادرات المعدات العسكرية إلى إسرائيل، بداية من 24 نوفمبر. كما صادق البرلمان الألماني "البوندستاج" على توسيع صفقة شراء منظومة الدفاع الجوي الإسرائيلية "حيتس 3"، بتكلفة إضافية تُقدَّر بنحو 3.1 مليارات دولار، لترتفع القيمة الإجمالية للصفقة إلى أكثر من 6.7 مليارات دولار، ما يجعلها أكبر صفقة تصدير أمني في تاريخ "إسرائيل".

سيناريوهات المستقبل: هل يتوقف الإجرام الإسرائيلي؟

إن ما شهده العام 2025، يمكن تلخيصه في جملة واحدة: "عام العلو الإسرائيلي". ذلك أن الاحتلال خلال العام المنصرم، بات يشعر بقدرته على العدوان على أي طرف في المنطقة. ففي فترة وجيزة، شن الاحتلال عدوانات متزامنة على كل من فلسطين (غزة والضفة) ولبنان وسوريا وإيران واليمن وحتى قطر. لم يشعر الاحتلال مطلقا بحريته في شن العدوان حيثما أراد ووقتما شاء، مثلما كان في 2025.

من هنا، يكون السؤال الرئيس عند محاولة استشراف المستقبل في 2026 هو: هل يمكن أن نصل إلى اللحظة التي تُقيد فيها يد الاحتلال؟ أم أن العام الجديد سيشهد مزيدا من الاستباحة بشكل يضيف دولا جديدة إلى قائمة ضحايا العدوان الإسرائيلي؟ بنظرة خاطفة على ما جرى خلال أول 3 أيام في العام الجديد (عدوان أمريكي على فنزويلا واختطاف رئيسها الشرعي)، يجعلنا نميل إلى التوقع الثاني، في ظل تهديدات ترامب ضد إيران وحماس وحزب الله.

قطاع غزة

وفيما يخص سيناريوهات المستقبل المحتملة في قطاع غزة، يمكن الحديث عن أكثر من جانب من احتمالات المستقبل. الجانب الأول يختص بالأوضاع السياسية –إن جاز التعبير– في غزة. وهنا سنجد أنفسنا أمام سيناريوهين محتملين.

ينطلق السيناريو الأول من القدرة على تثبيت اتفاق وقف النار والمضي قدما في جهود إعادة الإعمار. ورغم صعوبة ذلك السيناريو، إلا أنه قد يتحقق بفعل الضغوط الدولية لاستبدال إدارة حماس في غزة بآلية مدنية خاضعة لسلطة رام الله أو لإشراف دولي مشترك. ويتوقع المراقبون مشاركة السلطة الفلسطينية تدريجيًا في إدارة غزة (مثلاً من خلال نشر قوة شرطية فلسطينية تحت مظلّة دولية). وفي هذا المسار، قد تعيد حكومة الاحتلال ترتيب الأمور الإدارية إما عبر تسويات مؤقتة أو عبر تجزئة قطاع غزة إلى مناطق نفوذ متعددة، لكن حتى هذه الجهود تبقى محل شك، سواء على صعيد التنفيذ أو على النتيجة.

أما السيناريو الثاني –وهو الأقرب– هو فشل خطة ترامب، وهو ما يريده نتنياهو الذي يشعر بالندم على قبوله الخطة ويرغب في العودة إلى استئناف الحرب، وفقا لمسؤولين أمريكيين. في هذا السيناريو، ستتواصل الإبادة الإسرائيلية ضد القطاع، سواء بالقصف أو الحصار والتجويع، في ظل العجز الدولي والعربي والإسلامي عن التصدي لإجرام نتنياهو وداعمه الأمريكي. وحتى التعويل على رحيل نتنياهو عبر الانتخابات، يبدو أمرا صعب الحصول، في ظل إصرار ترامب على إصدار عفو عن نتنياهو، وهيمنة التطرف على المجتمع الإسرائيلي، وهو ما ازداد بفعل حرية الحركة التي مُنحت للاحتلال خلال العام المنصرم.

نفس الأمر ينطبق على الجانب الاقتصادي، ففي مسار السلام المحتمل، ستشرع جهود ضخمة لإعادة إعمار القطاع، يستلزم ذلك فتح المعابر وعودة المنح الدولية بكثافة. عندها يمكن تحسين البنية التحتية تدريجيًا (كهرباء مياه وموانئ)، ما يخفف من حدة الأزمة الاقتصادية ويفتح بعض فرص العمل. في المقابل، في سيناريو التصعيد المستمر، ستستمر غزة في الانسداد الاقتصادي: يبقى الحصار

مشدّدًا، وتستنزف مدن القطاع مواردها بسرعة نتيجة الدمار. في هذا الحالة، تزيد معدلات البطالة والفقر والجوع، وربما تضطر مصر أو الجهات الدولية لتقديم مساعدات طارئة مستمرة لتفادي المجاعة.

وفي الجانب الاجتماعي، إذا تم التوصل لاتفاق مستدام، قد تبدأ الحياة المدنية في الظهور من جديد ببطء؛ تعود بعض العائلات لأماكنها، وتتكاثر المشاريع الصغيرة المدعومة إغاثيًا. لكن مع مرور الوقت تبقى معاناة السكان، والأجيال الجديدة تحمل حاجات متراكمة (ترى الأنقاض والدعم). أما في سياق الحرب المفتوحة المستمرة أو استئنافها، فسينتشر اليأس الاجتماعي والضغط النفسي الحاد. كما أن تقلص فرص الزواج والعمل داخل القطاع يزيد من انفراط النسيج الأسري، ويعزز دور المنظمات الإغاثية كنقطة ارتكاز أساسية للبقاء.

وفي السياق الأمني، في حال وقف إطلاق نار دائم، قد تنشأ قوة أمنية فلسطينية محدودة الانتشار تحت إشراف دولي أو فلسطيني (وفق خطة «السلام الشامل» التي تضمنت تدريبات نحو 12 ألف ضابط شرطة غزي)، تتولى حفظ الاستقرار الداخلي في غزة. إلا أن أي خرق للهدنة المحتملة أو هجوم عسكري قد يعيد بسرعة التفجير. فالاحتلال الذي اعتاد على حرية الحركة وخرق الاتفاقات، قد يقوم بعمليات عسكرية مركزة ضد الأجنحة المسلحة لتصفية قواعد المقاومة، أو لفرض حدود جديدة في غزة كما صرح رئيس الأركان زامير. ولا نغفل بالطبع دور الميليشيات المدعومة من الاحتلال التي ربما يكون لها دور مستقبلي في خدمة أهداف الاحتلال، سواء بفرض التهجير وإخلاء أكثر من نصف القطاع، أو محاولة استهداف المقاومة.

الضفة الغربية

أما في الضفة الغربية، فيمكن الحديث عن سيناريوهين محتملين في كل جانب أيضا. سياسيًا، يُحتمل أن تُواصل الحكومة الإسرائيلية إجراءات «الضم التدريجي» للضفة عبر توسيع المستوطنات وتطبيق القوانين المدنية على مناطق كبيرة (خارج السيطرة الفلسطينية). هذا السيناريو سيقلص نفوذ السلطة الفلسطينية ويؤجج غضب الشارع. قد ترد السلطة بمحاولة عقد حوارات داخلية أو إجرائها انتخابات عامة (رغم رفض إسرائيل لها)، لتعزيز شرعيتها كبديل عن حماس. أما السيناريو المعاكس، فهو تصاعد المواجهات الشعبية الفلسطينية نتيجة تغييب المقومات الوطنية، ما قد يؤدي إلى موجة احتجاجات أو انتفاضة جديدة، ترد عليها إسرائيل بتكثيف القمع والاعتقالات، ويرجح في هذا المسار زيادة عزلة الاحتلال دوليًا.

وعلى الجانب الاقتصادي، في مسار الاستقرار الأمني الخفيف، قد يلعب مانحون دوليون دورا في تحريك بعض مشاريع التنمية الاقتصادية في الضفة لتجنب انفجار اجتماعي. ولكن إذا استمر الضغط الأمني، ستبقى الحركة الاقتصادية محاصرة، مع انخفاض الاستثمار والسياحة، وارتفاع الديون العامة بسبب تراجع الإيرادات الضريبية الفلسطينية. إن استمرار التجريف الإنساني (هدم منازل واعتقالات) سيعني في المحصلة أن الاقتصاد الفلسطيني يعيش حالة «ركود طويل الأمد»، ما يفاقم البطالة ويزيد الاعتماد على الرواتب المقطوعة أو التحويلات الخارجية.

اجتماعيًا، قد تستمر حالة الاحتقان في الشارع الفلسطيني نتيجة قتل أبرياء واعتقال ناشطين، مما يغذي حالة من اليأس والضغوط النفسية. المشهد المجتمعي سينقسم بين من يدعم الحق في المقاومة المستمرة، ومن يدعو من أجل السلام أو تفاوض السلطة. في سيناريو الهدوء النسبي، يمكن أن تعود مظاهر الحياة الروتينية إلى بعض مناطق الضفة، لكن المؤسسات تظل هشة إن استمرت سياسة العقاب الجماعي ضد الفلسطينيين.

اما من الجانب الأمني، ففي الأمد المنظور، ستستمر إسرائيل في فرض «معايير أمنية مشددة» تشمل حواجز دائمة وحملات دهم يومية (كما حدث في جنين ونابلس)، وهي سياسة تهدف لكسر بنية المقاومة المسلحة. بالمقابل، قد تنشط فصائل المقاومة بتنسيق عمليات نوعية (كمثل عمليات الطعن أو إطلاق النار ضد أهداف عسكرية) كردّ على الاغتيالات، ما يزيد العنف منخفض الشدة في المنطقة. بطبيعة الحال، الاستقرار الكامل سيبقى بعيد المدى ما دامت الحالة السياسية متوتّرة، وأي محاولة مدنية فلسطينية لإعادة بناء اقتصادية ستلاقي عراقيل أمنية تدور في حلقة مفرغة.

المشهد الإقليمي

في سيناريوهات المشهد الإقليمي المحتملة، يبقى السيناريو الأكثر ترجيحا هو اشتعال الوضع في بعض الجبهات، خاصة إيران ولبنان واليمن. ويمكن القول إن ما حدث في فنزويلا من عدوان أمريكي واختطاف الرئيس الشرعي نيكولاس مادورو، ربما يؤشر على تكرار النموذج –ولو بشكل مغاير– في دول معينة، ذكرها ترامب مرارا بالاسم، وفي مقدمتها إيران.

كما ترتبط آفاق المنطقة بتحوّلات محتملة على جبهتي الصراع والتطبيع. ويمكن الحديث هنا عنسيناروهين أيضا، الأول يقتضي أن يسعى المجتمع الدولي (بما في ذلك مصر والأردن والسعودية والإمارات وقطر) إلى دعم وقف النار وتحريك قضية إعادة إعمار غزة والدفع لحل الدولتين. غير ان فرص هذا السيناريو تبدو ضعيفة، في ظل تواجد نتنياهو على رأس الحكومة الإسرائيلية.

أما السيناريو الآخر، فهو تعثّر الانتقال إلى المرحلة الثانية من خطة ترامب، في ظل حرص الاحتلال على عرقلة الانتقال إليها. في هذه الحالة، قد تزاد الخلافات بين إسرائيل وجيرانها العرب، وتبقى مسألة إيران واليمن ولبنان أكثر أولوية مما تبدو عليه حاليًا. احتمال تصعيد الصراع الإقليمي (مثل عمل إيراني انتقامي أو تجدد المعارك بين إسرائيل وحزب الله) لن يُستبعد، خصوصًا إذا تحقّق سيناريو «انقسام دولي» على استمرار الحرب.

2025 في فلسطين: كيف يراه الخبراء؟ وما توقعاتهم للعام الجديد؟

غزة في 2025: إبادة وتهجير وتجويع

قال الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني سميح خلف، إن أهم المؤثرات التي حدثت على القضية الفلسطينية خلال عام 2025 تجديد مشروع التهجير لأبناء قطاع غزة وهو مشروع قديم متجدد منذ خمسينيات القرن الماضي.

وأوضح "خلف"، في تصريحات لـ"180 تحقيقات"، أن هذا المشروع الذي ظهر نتيجة دراسات معمقة للحركة الصهيونية بأن الخطر على المشروع الصهيوني وما يسمى الدولة الإسرائيلية ويهودية الدولة هو التزايد الديموغرافي للشعب الفلسطيني.

وأشار إلى أنه كان من أسباب وتداعيات طوفان الأقصى في 7 أكتوبر 2023 هو سلوك الإبادة الجماعية الذي مارسته الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل على الشعب الفلسطيني في داخل قطاع غزة وعمليات الإزهاق والتجويع.

ولفت "خلف" إلى أن عام 2025 انتهى بعدما عانى الفلسطينيون من نقص في الغذاء والدواء وانهيار الاقتصاد والتعليم والصحة ونسب عالية جدا في البطالة، سواءا في الضفة الغربية أو غزة.

2025 في الضفة: عام الضم والتقسيم

وقال الكاتب والمحلل السياسي إن عام 2025 شهد ظهور خطة تقسيم الضفة الغربية إلى عدة كانتونات ومئات الحواجز والطرق الالتفافية بما يسمى خطة "سموتيرتش بن غفير" لضم الضفة الغربية ووضع عراقيل تحبط قيام دولة فلسطينية مع تمدد لحركة المستوطنين وهجماتهم على قرى ومدن الضفة الغربية إلى الوصول إلى ميدان المنارة وسط رام الله.

وانتقد "خلف" حالة العجز الكامل من أجهزة السلطة لحماية الفلسطينيين من تلك الهجمات والتي تخضع للسيطرة الكاملة للسلطة بموجب اتفاق أوسلو.

وحذر "خلف" من أنه في عام 1965، عجز الفلسطينيون عن إنهاء الإنقسام السياسي والأمني مما أضعف الحركة الوطنية الفلسطينية وهذا أدى إلى صعوبة تحقيق الأهداف الوطنية ووضع معالجات للمرحلة.

عام الفشل الأممي والعجز الدولي

كما تحدث "خلف" عن فشل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في وقف العدوان على قطاع غزة وإيصال المساعدات الإنسانية للقطاع نتيجة الفيتو الأمريكي وسياسة اليمين المتطرف المدعوم من أمريكا.

وشدد المحلل السياسي الفلسطيني على أنه مع ازدياد المعاناة الفلسطينية لازال هناك نقص وعجز عن وقف الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة رغم قرار وقف إطلاق النار.

وانتقد "خلف" عجز المجتمع الدولي عن تنفيذ توصيات وقرارات محكمة الجنايات الدولية ومحكمة العدل الدولية التي تشير بإرتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في غزة.

2026: وقف نار معطل وتدويل غزة

وعن رؤيته للعام 2026، توقع "خلف" أنه برغم موافقة حماس على وقف إطلاق النار والتزامها بخطة ترامب المكونة من 20 بندا، وتنفيذ بنود المرحلة الأولى، ستستمر إسرائيل في وضع العقبات في تطبيق المرحلة الثانية. وأضاف أنه يمكن لإسرائيل أن تختلق أكثر من مبرر، على رأسهم قصة نزع سلاح حماس وعدم إشراكها في إدارة قطاع غزة.

ونوّه "خلف" إلى أنه في عام 2026 سيظل التباين واضح بين المتطلبات الأمنية في قطاع غزة وبين المتطلبات الوطنية التي تطرحها حماس والتي تتلخص في الشروع بإقامة الدولة الفلسطينية، والحل السياسي لكي تنصهر أجهزة حماس العسكرية في بناء القوة الأمنية للدولة الفلسطينية.

وزاد: "وبرغم المرونة التي طرحتها حماس في طريقة تعاملها مع قوة السلام الدولية التي ترى إسرائيل إنها يجب أن تكون في حالة اشتباك لنزع سلاح حماس، في حين ترى حماس بأنها يجب أن تكون قوة سلام بعد انسحاب إسرائيلي كامل من قطاع غزة".

وأكد "خلف" أن إسرائيل ستجد أكثر من مبرر بحيث تحتفظ بالمنطقة الصفراء والتي تقوم الآن بتدمير كل الأبنية الموجودة فيها بمسح كامل، بحيث يعاد فيها الإعمار دون التوصل لنقاط اتفاق مع حماس. ولفت إلى أنوهذا هو نفس موقف أمريكا –سواء في الجنوب أو الشمال– لإعادة الإعمار، وهذا يعطي بعدا آخر لعام 2026 للسياسة الأمريكية في قطاع غزة، يأخذنا إلى تنفيذ خطة ترامب وأطماعه لبناء منطقة سياحية في الشمال ومنطقة صناعية في الجنوب تستثمر غاز غزة.

كما حذر "خلف" من أن العام 2026 سيشهد قطاع غزة مزيدا من خطوات تدويله واستثماره ليخدم أطماع نتنياهو في التملك العقاري والسياحي ويحقق الأمن لشركات أمريكية إسرائيلية وبمشاركة بعض دول الإقليم.

فيما أوضح أنه ليس في المنظور البت بحل سياسي للقضية الفلسطينية خلال 2026، بل ربما بعد ثلاث أو أربع سنوات، وهذا متوقف على قوة صمود الشعب الفلسطيني وقوة وموقف الدول الداعمة لوجود دولة فلسطينية وهذا ما يتعاكس مع البرنامج الأمريكي الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة.

الاستيطان كمعركة وجود

وأضاف: "في عام 2026 لن تتوقف حركة الاستيطان في الضفة الغربية، وسيشهد عام 2026 مزيدا من إجراءات التهويد والضم للضفة الغربية، فالواقع المعمول به على الأرض يختلف كثيرا عن ما صدر من تصريحات للإدارة الأمريكية حول الإستيطان في الضفة، بل سيبقى الاستيطان هو المحرك الرئيسي لحكومة نتنياهو الى شهر يونيو القادم، موعد الانتخابات الإسرائيلية التي يمكن أن يحضر ترامب وقائعها الأولى دعما لنتنياهو أمام قوى الوسط واليسار الإسرائيلي".

ووفقا لـ"خلف"، اجمالا عام 2026، سواءا فاز اليمين أو اليسار أو المعتدلين في إسرائيل ستبقى غزة تشكل هاجس وجودي لهم بعد 7 أكتوبر 2023، وهاجس أمني وستبقى الضفة الغربية هي من المعارك الأساسية في نظرية الأمن الإسرائيلي التي تعتمد على تفكيك البنية الاجتماعية والسياسية والوطنية في الضفة من خلال سلطة تؤدي دور وظيفي يقتصر على العمل الإداري والأمني، مما يعطي دولة الاحتلال ظروف هادئة لتقطيع أوصال الضفة الغربية.

لم يكن مجرد عام دموي

بدوره، أكد د. إسماعيل المسلماني، المختص بالشان الإسرائيلي، أن عام 2025 لم يكن مجرد عام دموي، بل لحظة كاشفة لتحولات عميقة في بنية الصراع. منوها أن المقاومة أثبتت قدرتها على الصمود والمفاجأة، بينما فشلت إسرائيل في فرض معادلاتها رغم تفوقها العسكري. أما دوليًا، فقد بدأت ملامح تحول في المزاج العام تجاه فلسطين، وإن كان بطيئًا ومترددًا.

كما لفت المسلماني، في تصريحات خاصة لـ"180 تحقيقات"، إلى التأثيرات الإنسانية الكارثية التي شهدها عام 2025، فالحصار والدمار في غزة بلغ مستويات غير مسبوقة، ما دفع منظمات دولية للتحذير من انهيار شامل في القطاع.

وقال "المسلماني" إن عام 2025 كان عامًا مفصليًا في مسار القضية الفلسطينية، إذ شهد تحولات استراتيجية في الصراع، وتبدلات في المواقف الإقليمية والدولية، ما يجعل عام 2026 عامًا مفتوحًا على احتمالات التصعيد أو التحول السياسي.

تغير قواعد الاشتباك

وأوضح "المسلماني" أن أبرز التحولات في مسار الصراع تمثلت في تغير قواعد الاشتباك، فقد شهد عام 2025 تصعيدًا غير مسبوق في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع توسع العمليات العسكرية الإسرائيلية، وردود نوعية من المقاومة، ما أدى إلى تآكل "الهدوء النسبي" الذي ساد بعد 2021.

وأضاف أن تنامي دور الضفة كان لافتا أيضا في 2025، إذ برزت الضفة الغربية كمسرح رئيسي للمواجهة، مع تصاعد العمليات الفردية والمنظمة، وتراجع السيطرة الأمنية للسلطة الفلسطينية في بعض المناطق.

وتحدث "المسلماني" عن تآكل الردع التقليدي، بعدما فشلت إسرائيل في فرض معادلة ردع حاسمة، رغم استخدام القوة المفرطة، ما أعاد النقاش حول جدوى الحلول الأمنية مقابل السياسية.

وحول انعكاسات الحرب والمقاومة على الإقليم، قال "المسلماني"، إن عام 2025 شهد توسيع رقعة الاشتباك، إذ امتدت المواجهات إلى الجبهة الشمالية مع حزب الله، وظهرت مؤشرات على تنسيق عملياتي بين فصائل المقاومة في غزة ولبنان.

عام تحدي التطبيع

وأشار الباحث المختص بالشأن الإسرائيلي إلى ما وصفه بـ"تحدي التطبيع"، فرغم استمرار بعض مسارات التطبيع، إلا أن الحرب أعادت تسليط الضوء على مركزية القضية الفلسطينية، وأحرجت بعض الأنظمة المطبعة أمام شعوبها.

في موازاة ذلك، تحدث "المسلماني" عن انقسام عربي واضح خلال 2025، فقد تفاوتت المواقف العربية بين دعم سياسي وإنساني قوي من بعض الدول، وصمت أو تواطؤ من أخرى.

فيما قال "المسلماني" إن 2025 شهد اعترافات جديدة بدولة فلسطين من دول في أوروبا وأمريكا اللاتينية، ما عزز الزخم الدبلوماسي رغم الجمود السياسي. وشدد على أن الحرب أعادت طرح القضية الفلسطينية كملف مركزي في النظام الدولي، وسط دعوات متزايدة لعقد مؤتمر دولي جديد.

فلسطين 2025

بعيون الخبراء

سميح خلف (كاتب وسياسي فلسطيني)

عام تجديد تهجير غزة وتقسيم الضفة وعجز المجتمع الدولي عن وقف الإبادة

د. تمارا حداد (الكاتبة والباحثة السياسية)

عام تحول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى جزء من ديناميكية أوسع في الشرق الأوسط

د. إسماعيل المسلماني (مختص بالشأن الإسرائيلي)

لم يكن مجرد عام دموي، بل لحظة كاشفة لتحولات عميقة في بنية الصراع، مع صمود مفاجئ للمقاومة

مصطفى إبراهيم (كاتب ومحلل سياسي فلسطيني)

انعكاسات الحرب على محور المقاومة كانت كبيرة وخطيرة، في ظل الاستسلام العربي

د. أسعد العويوي (أستاذ العلوم السياسية والقضية الفلسطينية بجامعة القدس)

الشرق الأوسط يمر بمفترق طرق لم يعرفه منذ سقوط الدولة العثمانية والبنى المرتبطة بها

2026: تصعيد محتمل شمالا.. وتراجع لدور السلطة الفلسطينية

وحول رؤيته الاستشرافية لعام 2026، توقع "المسلماني"، تراجع دور السلطة الفلسطينية، فمع استمرار فقدان الشرعية الشعبية، قد نشهد تحولات داخلية أو محاولات إعادة هيكلة.

ونوّه "المسلماني" إلى توفر فرصة دبلوماسية نادرة، فإذا استثمر الفلسطينيون الزخم الدولي، قد يكون 2026 عام إعادة طرح مبادرة سياسية شاملة، خاصة مع تغيرات محتملة في الإدارة الأمريكية أو الأوروبية.

كما حذر "المسلماني" من احتمالية التصعيد في الجبهات الشمالية، فالتهديدات الإسرائيلية للبنان قد تتحول إلى مواجهة محدودة أو شاملة.

انعكاسات خطيرة

من جانبه، قال الكاتب مصطفى إبراهيم، المحلل السياسي الفلسطيني، إن انعكاسات الحرب على المقاومة خلال العامين الماضيين كانت خطيرة وكبيرة، ففقدت المقاومة كثير من ذخرها الاستراتيجي –في إشارة إلى القادة السياسيين والعسكريين– وأيضا ما فقدته من كثير من الأسلحة خلال حرب تدميرية منهجية استخدمها الجيش الإسرائيلي.

وأوضح "إبراهيم"، في تصريحات خاصة لـ"180 تحقيقات"، أن ما جرى خلال 2025 تمخض في أكتوبر 2025 بإعلان وقف اطلاق النار، وما نراه الآن وما نشهده من مماطلات إسرائيلية. وتابع: "صحيح أن إطلاق النار لكن لم تتوقف الاغتيالات والنوايا الإسرائيلية والسياسة الإسرائيلية بالرغم من اتفاق وقف اطلاق النار، وذهاب ترامب بقرار من مجلس الأمن بشأن غزة، وتشكيل مجلس السلام وهيئة الاستقرار وحكومة التكنوقراط التي لم تنجز حتى الآن وكل ذلك هو ليس في صالح الفلسطينيين".

فرض الوصاية على فلسطين

وأكد "إبراهيم" أن هذا بمثابة فرض وصاية على الشعب الفلسطيني وعدم قبول أي كيانية فلسطينية، وهو لم يقبل بحماس ويريد أن تنزع السلاح وأن تختفي من المشهد في إدارة قطاع غزة ويرفض السلطة الوطنية بالأساس أيضا، ويقول لا لحماس ولعباس وهذا انطلاقا من رفض أي كيانية فلسطينية.

وأضاف: "حتى فيما يتعلق بالحديث في أحد بنود الإتفاق عن مسار سياسي لحل الصراع الفلسطيني، هو يقول أنه سيذهب إلى مفاوضات قد تفضي إلى مسار سياسي وهذا أيضا تراجع خطير ولم يعترف بحق الفلسطينيين بإقامة دولة فلسطينية".

وشدد "إبراهيم" على أن أبرز انعكاسات الحرب والسياسات الإسرائيلية على الإقليم، ما يتعلق بما سمي أو بما أطلق عليه محور المقاومة، والضربات الكبيرة التي تلقاها حزب الله وفقدان المقاومة لسوريا التي كانت في السابق جزء من محور المقاومة، أيضا الضربات الكبيرة التي تلقتها إيران وما زالت التهديدات قائمة ضد إيران هذا يضعف إلى حد ما المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة في ظل تحولات كبيرة جدا.

واقع عربي متردٍ

وأوضح "إبراهيم" أن الواقع العربي هو واقع متردٍ ليس داعما للمقاومة الفلسطينية، صحيح أن لديه موقف يدعم الشعب الفلسطيني سياسيا ودبلوماسيا، لكن هذا الدعم مقتصر على الدبلوماسية أكثر في الأمم المتحدة، لكن لا يوجد دعم حقيقي للمقاومة.

ونوّه "إبراهيم" أن السيناريوهات على المنطقة العربية هي ليست سهلة، رغم أن هناك بعض المحاولات من بعض الدول العربية لكن الموقف العربي ليس واحد وليس موحدا. مضيفا: "لذا ما يجري على مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي –للأسف أصبحنا نقول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي– لأنه حتى المصطلح الذي اعتدنا عليه الصراع العربي الإسرائيلي ربما فقد أو نزع من هويته وتسميته نظرا لاتفاقيات التطبيع التي جرت مع مصر والأردن وبعض الدول العربية ولاحقا التطبيع مع بعض الدول أو ما سمي بالتطبيع الإبراهيمي أو الاتفاقيات الإبراهيمية التي عقدت في عهد ترامب الأول كل هذه أعتقد أشياء تؤثر بشكل كبير على الفلسطينيين وعلى الواقع الفلسطيني".

2026: مستقبل يشوبه الغموض

حذر "إبراهيم" من أن المستقبل خلال عام 2026 يشوبه غموض كبير في السياسة الأمريكية الإسرائيلية، فزيارة ترامب والتأييد الكبير لنتنياهو ودعمه، وتهديد المقاومة بأنه خلال شهرين إذا لم تنزع حماس السلاح فسيكون هناك رد.

وأضاف: "أعتقد هي نفس السياسات لكن دعنا نرى أن الموضوع هو أكبر من ذلك، السياسة الإسرائيلية الأمريكية أعتقد أن إسرائيل هي المحور الآن، بمعنى أنها هي من تدير الصراع، صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية شاركت في الحرب، وهي حربها أيضا بالأساس، كانت ضد قطاع غزة انطلاقا إلى الإقليم وما جرى في لبنان وإيران والتهديدات التي تطلق في أكثر من منطقة عربية ضد الحوثيين وغيرها".

وتحدث "إبراهيم" عن وجود شبه استسلام عربي في بعض المواقف، فالإمارات وموقفها الواضح تجاه إسرائيل، وهناك مصر تحاول، السعودية لديها ربما قد يكون موقف مختلف، لكن باقي الدول العربية تسير في نفس السياق.

إطلاق يد نتنياهو

وحذر من أن الخطير هو تلك اليد التي أطلقت من ترامب لنتنياهو لإدارة الشرق الأوسط كما يريد، هذا لا يمكن تصور أنه قد ينجح، لكن في كثير من المفاصل ناجح حتى الآن، فعندما تضرب غزة لمدة عامين ويتم تدميرها ولا يستطيع العرب الضغط ولا المسلمين، حتى اللجنة الثمانية التي شكلت من بعض الدول العربية واجتمعت مع ترامب قبل إعلانه عن وقف إطلاق النار، على هامش الجمعية العامة للمتحدة تحاول لكن هذا ليس ضغطا حقيقيا.

وأوضح أن هناك بعض الدول التي تحاول لكن الأوضاع لن تكون في صالح الفلسطينيين خلال العام القادم كما العامين الماضيين، لأنه لا يوجد موقف عربي موحد يستطيع مواجهة ترامب، هناك محاولات من مصر قطر، وتركيا فيما يتعلق بهيئة الاستقرار بمجلس السلام بقوة متعددة الجنسيات.

وأشار إلى أن نتنياهو يحاول إفشال كل هذه المسميات، لأنه إسرائيل تريد حفظ أمنها بنفسها ولا تثق بأي قوة أيا كانت، وهو يرفض أن تكون تركيا أساسا بقوة الاستقرار، وأذربيجان اليوم قالت إنها لن تشارك في أي قوة لنزع السلاح ولن تضحي بأي مواطن أذربيجاني، كل هذا يدفع إلى أن إسرائيل هي التي ستستمر في احتلال غزة.

ولفت إلى أن ظهور تقارير إسرائيلية نقلاً عن نتنياهو بإن إسرائيل لن تفتح معبر رفح طالما بقيت جثة الجندي الإسرائيلي المختطف، هذا يأتي في سياق العقل الإسرائيلي والسياسة الإسرائيلية المتبعة.

وذكر "إبراهيم" أن هذا لا يعني أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية تستطيعا تمرير كل سياساتهم، لكن في ظل الموقف العربي العام والمشهد الفلسطيني المنقسم والمرتبك أيضاً وعدم مواجهة الاحتلال، والضعف الذي لحق بحركة حماس كحركة مقاومة، والطلب منها مغادرة المشهد المدني بمعنى أن تكون جزء من الحكم في قطاع غزة وهي موافقة بناء على الاتفاق لكن حماس تتمسك بأن نزع سلاحها يجب أن يتوافق وطني.

استمرار الحرب عسكريا وإنسانيا

قالت د. تمارا حداد، الكاتبة والباحثة السياسية، إن العام 2025 شهد استمرار الحرب، ليس فقط من خلال الضغط العسكري، بل كان هناك ضغط إنساني، وعمليات عسكرية إسرائيلية، ودمار وخسائر بشرية، ليس فقط في قطاع غزة، بل في الضفة الغربية أيضا التي شهدت عمليات عسكرية إسرائيلية واسعة أسفرت عن تدمير عدد أحياء من المخيمات ونزوح عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين.

وفي تصريحات لـ"180 تحقيقات"، أضافت: "طبعا انعكاسات هذه الحرب على قطاع غزة كانت سلبية إنسانيا واجتماعيا، بنزوح قسري ودمار في غزة والضفة الغربية. قطاع غزة عانى من كارثة إنسانية مستمرة حتى هذه اللحظة".

وأشارت إلى أن واقع السياسات الإسرائيلية تعزز تحت إطار السيطرة الأمنية الإسرائيلية، والدليل أن هناك احتلال 60% من أرض قطاع غزة. منوهة أن الحكومة الإسرائيلية استثمرت فوضى الحرب واستمرار الدعم الأمريكي لتحقيق توسيع مستوطناتها وتثبيت سيطرة على الضفة وتثبيت ركائز وجودها في قطاع غزة تحت إطار ما يسمى المناطق الآمنة العازلة.

وأردفت: "وبالتالي كان هناك تأزم للحالة القضية الفلسطينية لأن هذه القضية أصبحت تحت إطار إما تصفيتها أو إيجاد حلول، ولكنها تحت إطار تصفيتها".

2025: عام تحول الصراع

وأوضحت "حداد"، أن العام 2025 كان عام تحول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى جزء من ديناميكية أوسع في الشرق الأوسط، على وقع تصاعد التوترات بين إسرائيل وإيران والتحول في بعض النزاعات، مثل التغيرات في المشهد اللبناني والسوري ما أدى إلى تغير في التوازنات الإقليمية والقوة في منطقة الشرق الأوسط.

وأكدت "حداد" أن عام 2025 لم يكن مجرد امتداد صراع، بل شهد تطور في الحالة من تداخل أوسع في التوازنات الإقليمية، وأصبحت هذه التوازنات الإقليمية ضمن ما يسمى أزمات إقليمية وليس توازنات إقليمية.

2026: عام الحسم لا التسويات

كما شددت "حداد" على أن عام 2026 هو عام الحسم وليس عام التسويات، لا جزئية ولا كلية. عام حسم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وزادت: "ماذا يعني ذلك؟ أصبح الجانب الإسرائيلي ليس لديه سياسة الاحتواء، بل لديه سياسة تتعلق بواقع إنهاء الملفات ضمن استخدام الخيار العسكري والقوة وهذه تصريحات تتلائم مع تصريحات ترامب أن أي فرض للسلام لا يأتي إلا بالقوة أو سوف يتم فرض السلام عن طريق القوة".

وتابعت "حداد" رؤيتها الاستشرافية لعام 2026، متوقعة استمرار الاحتقان وتفكك الحلول التقليدية، ورجحت أن الحالة الراهنة من الصراع سوف تستمر في عام 2026 حتى يتم حسمها، إلا إذا حدثت تغيرات طارئة في العالم.

تغييرات طارئة لا تخدم الفلسطينيين

وحذرت "حداد" من أن هذه التغيرات الطارئة لن تكون لصالح الشعب الفلسطيني أو القضية الفلسطينية، رغم بذل أطراف دولية جهود لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في القضية الفلسطينية، لكن هناك تحولات أصبحت في منطقة الشرق الأوسط والعالم، أمام عربدة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ما يؤدي إلى دعم إسرائيل وتعزيز وجودها وتثبيت ركائنها.

وأضافت: "بالتالي أصبح اليوم هناك تحجيم لحالة المقاومة في الضفة وقطاع غزة، حتى مستوى الكينونة السياسي المتمثل بالسلطة الفلسطينية سوف يتم إضعافها من سلطة سياسية لسلطة خدمات بلا سيادة".

وشددت "حداد" على أن التسوية النهائية للحالة الفلسطينية تبقى بعيدة إن لم تتغير موازين القوى الدولية، وهذه الموازين القوى الدولية ضعيفة حتى هذه اللحظة. واستدركت قائلة إن عام 2026 قد يشهد مبادرات دبلوماسية مكثفة لإعادة حالة المفاوضات.

وأردفت: "ولكن أعتقد أنها سوف تفشل لأن الجانب الإسرائيلي لا يريد مفاوضات ولا تسوية مع الجانب الفلسطيني. يريد أن يحسم الصراع الفلسطيني إسرائيلي يعني أن يثبت رؤيته الإحلالية الاستعمارية في الضفة وقطاع غزة. فأعتقد أن القضية الفلسطينية ستبقى مفتاحا إن كان هناك ضغوطات لإيجاد حلول قد تكون هي مفتاحا لأي ترتيبات إقليمية جديدة".

بروز تحديات فلسطينية داخلية

وأكدت "حداد" أن ليس بإمكان أي طرف تخطي القضية الفلسطينية فهي لابد أن تكون ضمن ترتيبات إقليمية جديدة. وجددت توقعها باستمرار الصراع على المستويين العسكري والسياسي، وتكثيف الضغط الدولي لإيجاد حلول سياسية رسمية وتعزيز الاعترافات بالدولة الفلسطينية كأداة سياسية.

وأشارت إلى أن 2026 سيشهد أيضا بروز تحديات داخلية فلسطينية كبيرة لإعادة بناء البنية الاجتماعية والاقتصادية، لكن في نهاية المطاف الصراع سوف يستمر كصراع مفتوح. وشددت على أن ما يحدث اليوم على أرض الواقع من عناد إسرائيلي وتحدي وغياب أي نضوج في عقلية الإسرائيلي للجلوس مع الفلسطينيين، فسيبقى الوضع أن الإسرائيلي يتمرد والفلسطيني يعيش في حالة من الانتظار لإيجاد حل جذري سياسي من قبل المجتمع الدولي".

مفترق طرق في الشرق الأوسط

من جانبه، أكد الدكتور أسعد العويوي، أستاذ العلوم السياسية والقضية الفلسطينية بجامعة القدس، أن الشرق الأوسط يمر بمفترق طرق لم يعرفه منذ سقوط الدولة العثمانية والبنى المرتبطة بها، والتقلبات العنيفة التي أنتجت دُولَه بشكلها الحالي. مضيفا: "تنفتح أمامنا 3 ساحات مختلفة في مساراتها من غزة وجنوب لبنان وشرق سوريا، بيد أن هذه الساحات الثلاث، وإن تشابكت بينها خرائط الجغرافيا، فإنها تتباين جذريا في مسببات الصراع ومحركاته ومآلاته، وعلى إثر هذا التباين، تخاض في كل ساحة حرب تنفتح معها معادلات مختلفة من شروط وآفاق".

وأضاف، في تصريحات خاصة لـ"180 تحقيقات": "ففي غزة، تُحاك وصاية دولية من جهة واحتلال يرفض الانسحاب من جهة أخرى، مما يجعل المعركة هناك معركة وجود قبل أن تكون معركة حدود. ولا تنفصل –وفق هذا الواقع– معركة غزة عن معارك أخرى فلسطينية أقل صخبا إعلاميا لكنها تزيد من ترسيخ سلطات الاحتلال إقصاء وتهميش الفلسطيني، في الضفة الغربية، والأراضي المحتلة، مما يجعل منطق السيادة هنا منطقا بيد المحتل الذي يتوسع كل يوم، ويسعى مع هذا التوسع إلى نفي سيادة الفلسطيني على ما تبقى من أرضه".

أما في سوريا، فيرى "العويوي " أن السيادة تتخذ شكل "إعادة دمج" شاقة بين دولة وليدة وقوى أمر واقع (قسد) تحت ضغط الجدول الزمني والحسابات الإقليمية والدولية.

بينما في لبنان، تبدو المعادلة أكثر تعقيدا؛ فهي ليست بحثا عن دولة مفقودة، بل هي صراع داخل الدولة الموجودة حول "احتكار القوة"، ومن يملك حق قرار الحرب والسلم في مواجهة عدو يتربص بالجميع.

الأمل في 3 دول

وشدد "العويوي" على أنه في مواجهة هذه السياسة الاستعمارية تقف بصلابة ثلاث دول لها علاقة في مستقبل المنطقة، وهي مصر والسعودية وتركيا، وإذا ما اتحدت هذه الدول على موقف موحد سوف تسقط كل السيناريوهات التي تريد تفتيت المنطقة لكي تسود إسرائيل، وبالتالي هيمنة الولايات المتحدة على كل مقدرات دول المنطقة لتصبح إسرائيل الدولة الأقوى في الإقليم لكي تفرض شروطها وتوسعها ليس فقط على حساب الفلسطينيين وإنما أيضاً في جنوب لبنان وشرق وسوريا.

وأكد "العويوي" أن الخطورة تكمن في أن الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى وجهة نظر اليمين الإسرائيلي لشرق أوسط جديد تحت الهيمنة الإسرئيلية. منوها أنه بدون وحدة موقف من دول وازنة في المنطقة مثل مصر والسعودية وتركيا ومعهم كل الدول العربية والإسلامية، ستتعرض المنطقة لخطر الهيمنة الإسرائيلية الأمريكية.

2026: تكريس مخططات الضم

فيما توقع "العويوي" أن العام الجديد قد يشهد تكريساً لمخططات الضم الإسرائيلي في الضفة الغربية، خاصة في المناطق المصنفة "ج"، التي تمثل أكثر من نصف مساحتها، وفي الوقت ذاته، تسعى إسرائيل لتعزيز سياساتها القائمة على تفتيت الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وتحويلها إلى معازل منفصله عن بعضها البعض.

كما حذر "العويوي" من استمرار الانقسام الفلسطيني الذي قد يتعمق بشكل أكبر في العام الجديد، الذي بالتأكيد سوف يعيق إمكانية مواجهة التحديات الكبرى بشكل موحد، حيث أن الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى تدهور الحالة الاقتصادية، يضع الفلسطينيين أمام واقع معقد يتطلب إعادة ترتيب الأولويات وتوحيد الجهود لمواجهة هذه الظروف الصعبة.

فرض الهيمنة الإسرائيلية الأمريكية

ورجّح "العويوي" أن العام الجديد سيشهد تحولات كبرى في المنطقة تلقي بظلالها على القضية الفلسطينية، حيث تسعى الولايات المتحدة، بقيادة إدارتها الجمهورية، إلى فرض الرؤية الإسرائيلية التوسعية، بالإضافة إلى إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية، مع تعزيز النفوذ الإسرائيلي في المنطقة.

وأوضح "العويوي" أن عام 2026 يجب أن يكون عام التحدي والصمود ضد السياسات الاستعمارية، وهذا يتطلب أن يكون هناك موقف سياسي صلب من قبل دول المنطقة، وأن تكون هناك رؤيا لمستقبل المنطقة في مواجهة التحديات والرؤيا الإسرائيلية، دون ذلك لن نستطيع إسقاط المشروع الإسرائيلي التوسعي الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية على حساب دول المنطقة والقضية الفلسطينية.

فلسطين 2026

بتوقعات الخبراء

سميح خلف (كاتب وسياسي فلسطيني)

وقف نار معطل وغدويل مقنع لغزة.. واستمرار الاستيطان كمعركة وجود

د. تمارا حداد (الكاتبة والباحثة السياسية)

عام حسم الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالخيار العسكري والقوة

د. إسماعيل المسلماني (مختص بالشأن الإسرائيلي)

تصعيد محتمل شمالا، وتراجع لدور السلطة الفلسطينية، وتوفر فرصة دبلوماسية نادرة لفلسطين

مصطفى إبراهيم (كاتب ومحلل سياسي فلسطيني)

القادم أسوا على المنطقة في ظل إطلاق ترامب يد نتنياهو لإدارة الشرق الأوسط

د. أسعد العويوي (أستاذ العلوم السياسية والقضية الفلسطينية بجامعة القدس)

سيشهد تحولات كبرى لتصبح إسرائيل الدولة الأقوى في الإقليم والأمل في 3 دول بالمنطقة ..

إعداد: سماح عثمان

لبنـــان 2025:
بلد بلا انهيـــــار كامـل...
وبـــلا تعـــافٍ ممكـــن

180news

2025 عام اللاقرار: كيف يعيش لبنان على حافة كل الاحتمالات؟

تقديم

دخل لبنان عام 2025 في مساحة رمادية لا تعكس تعافيًا فعليًا ولا انهيارًا كاملًا، بل حالة إدارة دائمة للأزمة وليس وضع حل جذري لها، فقد تراجع الانهيار السريع من دون أن تُعالج جذور الأزمة المالية، فيما استقر الوضع النقدي بشكل هشّ، مدعومًا بالدولرة ونشاط اقتصادي محدود يفتقر إلى الإنتاجية والاستدامة.

سياسيًا، تتحرك الدولة تحت ضغط التمويل الخارجي لا ضمن رؤية سيادية متكاملة، بينما تُدار الإصلاحات كاستجابة اضطرارية أكثر منها مشروعًا وطنيًا. أمنيًا، يبقى الجنوب مفتوحًا على احتمالات التصعيد الإسرائيلي في سياق حرب غزة المستمرة منذ أكتوبر 2023، بالتوازي مع ضغوط أمريكية متزايدة تربط الاستقرار والدعم المالي بملفات سيادية حساسة، أبرزها سلاح حزب الله.

في هذا المشهد، يعيش المجتمع اللبناني حالة تكيّف قسري مع الانكماش والهجرة والنجاة الفردية، ما يجعل 2025 عامًا لتأجيل الانفجار أكثر منه عام تعافٍ حقيقي، في بلد لا يسقط بالكامل ولا ينهض فعليًا.

.

اقتصاد مأزوم وودائع محتجزة: لبنان في 2025 بين الانهيار المؤجَّل والتصعيد الإقليمي

دخل لبنان عام 2025 مثقلًا بإرث الانهيار المالي المستمر منذ 2019، من دون أي اختراق إصلاحي فعلي. وبحسب البنك الدولي، بقي ضمن فئة "الاقتصادات المنكمشة بشدة"، مع غياب النمو الحقيقي والاعتماد على التحويلات الخارجية والدولرة كآليات بقاء لا كحلول بنيوية مستدامة.

ركود مستمر

وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، ظلّ الناتج المحلي الإجمالي قريبًا من الصفر، في حالة "استقرار سلبي" لا انهيار شامل ولا تعافٍ فعلي. هذا الجمود تأثر بعوامل داخلية بنيوية، وبالبيئة الإقليمية المتوترة، ولا سيما تداعيات حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة المستمرة منذ أكتوبر 2023، والتي انعكست سلبًا على التجارة والسياحة والاستثمارات في لبنان.

الليرة والتضخم

واصلت الليرة اللبنانية مسارها الهش، مع استقرار شكلي عند مستويات متدنية بفعل الدولرة الواسعة، لا نتيجة سياسات نقدية فعالة. ووفق إدارة الإحصاء المركزي، بقي التضخم مرتفعًا، خاصة في أسعار الغذاء والخدمات الأساسية، ما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية وتعميق الفجوة الاجتماعية، رغم تراجع حدّته مقارنة بالسنوات الأولى للأزمة.

قطاع مصرفي مشلول

بقي القطاع المصرفي شبه معطّل في 2025، من دون إعادة هيكلة حقيقية أو توزيع عادل للخسائر. وبحسب تقارير صحفية لبنانية، انحصرت أنشطة المصارف في خدمات محدودة، مع توقف شبه كامل للائتمان، ما خنق أي فرصة لانتعاش القطاعات الإنتاجية.

فقر وهجرة

اجتماعيًا، استمرت البطالة عند مستويات مرتفعة، خصوصًا بين الشباب. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 70% من اللبنانيين باتوا تحت خط الفقر متعدد الأبعاد، فيما تحوّل الاقتصاد إلى عامل طرد للقوى العاملة، مهددًا بخسارة طويلة الأمد لرأس المال البشري.

مالية عامة هشة

استمر العجز البنيوي في المالية العامة، مع اعتماد متزايد على الرسوم والجباية غير المباشرة بدل الإصلاح الضريبي العادل. ورغم تحسن نسبي في الإيرادات نتيجة تسعير الرسوم بالدولار، بقي الإنفاق الاجتماعي محدودًا، وبحسب وزارة المالية اللبنانية ظلت الدولة تدير الأزمة بدل معالجتها.

أزمة المودعين: قلب الانهيار

تعود أزمة الودائع إلى سياسات الاستدانة والهندسات المالية وربط الاقتصاد بالقطاع المصرفي. وبحسب البنك الدولي، استُخدمت الودائع لتمويل عجز الدولة بدل الاستثمار الإنتاجي. ومع الانهيار أواخر 2019، فُرضت قيود غير قانونية على السحوبات، بينما تمكّن نافذون من تحويل أموالهم إلى الخارج.

حتى 2025، غابت المحاسبة، وتعرّضت الودائع لاقتطاع غير معلن عبر تعدد أسعار الصرف، ما أفقدها أكثر من 80% من قيمتها الحقيقية وفق دراسات محلية، وأدّى إلى تدمير واسع للطبقة الوسطى. كما فشل مجلس النواب في إقرار قانون عصري لضبط رأس المال، ما أضعف موقع المودعين.

إرث الانكماش

بحسب نسخة ربيع 2025 من تقرير «مرصد لبنان الاقتصادي» الصادر تحت عنوان «هل يمكن قلب الموازين؟»، جرى تعديل تقديرات انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2024 إلى 7.1% بدلًا من 5.7%، ما يرفع حجم التراجع التراكمي منذ عام 2019 إلى نحو 40%. ويعكس هذا الرقم عمق الأزمة الاقتصادية الممتدة، رغم مؤشرات التحسّن المحدودة المتوقعة في 2025.

تضخم تحت السيطرة المشروطة

توقّع التقرير أن ينخفض معدل التضخم إلى نحو 15.2% في عام 2025، شريطة استمرار استقرار سعر الصرف وتراجع التضخم العالمي. إلا أن هذا الانخفاض لا يُخفي استمرار العوامل المحلية الضاغطة، المرتبطة بضعف البنية الاقتصادية واعتماد واسع على الدولرة، ما يجعل التضخم مرشحًا للبقاء أعلى من المتوسطات العالمية.

مالية عامة مأزومة

رأى البنك الدولي أن تحسين تحصيل الإيرادات والسعي إلى إقرار ميزانية متوازنة قد يفتحان هامشًا ضيقًا لزيادة الإنفاق على الخدمات الأساسية. ومع ذلك، تبقى الضغوط المالية مرتفعة، ما يفرض الحاجة إلى إصلاحات هيكلية أوسع لضمان استدامة المالية العامة وعدم الاكتفاء بإجراءات ظرفية.

فرصة سياسية محفوفة بالمخاطر

قال جان كريستوف كاريه، مدير قسم الشرق الأوسط في البنك الدولي، إن التطورات السياسية الأخيرة منحت لبنان زخمًا جديدًا وفرصة لمعالجة جذور الأزمات المالية والاقتصادية والمؤسسية المتداخلة. لكنه شدّد على أن تحويل هذه الفرصة إلى مسار تعافٍ مستدام يتطلب إعطاء الأولوية لإجراءات عملية ذات أثر واضح.

تأثيرات خارجية غير مباشرة

حلّل التقرير انعكاسات تصاعد عدم اليقين في التجارة العالمية على لبنان، معتبرًا أن التأثير المباشر محدود، إذ لا تتجاوز الصادرات اللبنانية إلى الأسواق الرئيسية 4% من إجمالي الصادرات السلعية. لكن المخاطر غير المباشرة تبقى قائمة، خصوصًا عبر قنوات الاستثمار والتضخم والنشاط الاقتصادي العالمي.

180° تحقيقات
اقتصاد لبنان على حافة الانهيار
الناتج المحلي الإجمالي قريبًا من الصفر
70 % تحت خط الفقر
وصول التضخم لأعلى من المتوسطات العالمية
تدمير واسع للطبقى الوسطى
توقف شبه كامل للائتمان ما خنق أي فرصة لعودة الإنتاج
تعرض الودائع لاقتطاع غير معلن عبر تعدد أسعار الصرف
180news

تغيير سياسي بلا اختراق

وعلى الجانب السياسي شهد عام 2025 انتخاب جوزيف عون رئيسًا للجمهورية وتكليف نواف سلام بتشكيل الحكومة، مع وعود بحماية الودائع. غير أن التركيبة الحكومية، التي ضمّت شخصيات مرتبطة بالقطاع المصرفي، أثارت شكوكًا حول تضارب المصالح، تعزّزت مع تعيين كريم سعيد حاكمًا لمصرف لبنان.

أُقر تعديل قانون السرية المصرفية في أبريل 2025 استجابة لشروط صندوق النقد الدولي، لكن غياب المراسيم التطبيقية جعله بلا أثر عملي. كما أُقر قانون إصلاح المصارف، وسط انتقادات لتكريس نفوذ مصرف لبنان، في حين طُرحت مقاربات لردم فجوة مالية تُقدَّر بنحو 83 مليار دولار، حُمّل فيها المودعون العبء الأكبر.

جنوب ملتهب وضغوط أمريكية

منذ حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023 بدعم أمريكي مباشر، تصاعدت الاعتداءات الإسرائيلية جنوب لبنان، في محاولة لربط الجبهة اللبنانية بالحرب وتوسيع الضغط الإقليمي. وفي موازاة التصعيد العسكري، مارست أمريكا ضغوطًا سياسية وأمنية على لبنان، رابطة أي دعم أو مساعدات بترتيبات تضمن أمن إسرائيل.

في هذا السياق، عاد طرح نزع سلاح حزب الله كشرط غير معلن لخفض التصعيد، ويُقدَّم دوليًا كمدخل للاستقرار، فيما ترى قوى لبنانية واسعة أنه ابتزاز سياسي يهدف إلى تجريد لبنان من عنصر ردع أساسي، مع تجاهل الاحتلال والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة.

بين نزع السلاح وشبح الحرب: لبنان أمام اختبار التصعيد الإسرائيلي

يعود ملف نزع سلاح حزب الله إلى الواجهة في لحظة إقليمية شديدة الحساسية، تتزامن مع استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة منذ أكتوبر 2023، وما رافقها من توسيع متدرّج لدائرة الاشتباك على الحدود الجنوبية للبنان. في هذا السياق، لم يعد الحديث عن السلاح مسألة داخلية لبنانية فحسب، بل تحوّل إلى عنصر ضاغط في معادلة إقليمية تقودها إسرائيل بدعم أمريكي مباشر.

وتتعامل تل أبيب مع الجبهة اللبنانية بوصفها امتدادًا مكمّلًا لحربها على غزة، مستخدمة التصعيد العسكري والتهديدات السياسية لإعادة رسم قواعد الاشتباك. ووفق تقارير إعلامية غربية، تسعى إسرائيل إلى استثمار اللحظة الراهنة لفرض شروط أمنية جديدة، تتقدّمها مسألة سلاح حزب الله.

السلاح كذريعة

وبحسب محللين لبنانيين، فإن اختزال أسباب التوتر بالسلاح يتعمّد القفز فوق جوهر الصراع، المتمثّل في الاحتلال والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للسيادة اللبنانية. ويشير هؤلاء إلى أن إسرائيل اعتدت على لبنان في مراحل لم يكن فيها أي توازن ردع، ما يطعن في صدقية الرواية التي تربط العدوان حصريًا بسلاح المقاومة.

ضغوط أمريكية متصاعدة

ووفق تصريحات لمسؤولين أمريكيين، فإن واشنطن ترى في "حصر السلاح بيد الدولة" مدخلًا لإعادة ترتيب المشهد اللبناني، متجاهلة في الوقت نفسه اختلال موازين القوة مع إسرائيل، والعجز البنيوي الذي يعانيه الجيش اللبناني في ظل أزمته المالية الخانقة.

احتمالات التصعيد

في ظل هذا المشهد، يبرز احتمال التصعيد الإسرائيلي كأداة ضغط إضافية. فالتلويح بحرب واسعة أو توسيع العمليات جنوبًا يُستخدم لدفع لبنان نحو خيارات قسرية، في مقدّمها القبول ببحث ملف سلاح حزب الله تحت النار.

غير أن هذا المسار يحمل مخاطر عالية، إذ إن أي تصعيد كبير قد يخرج عن السيطرة، ويفتح الباب أمام مواجهة إقليمية أوسع، خصوصًا في ظل ترابط الساحات من غزة إلى جنوب لبنان.

موقف حزب الله

يرفض حزب الله بشكل قاطع ربط وقف العدوان الإسرائيلي بنزع سلاحه، معتبرًا أن هذا الطرح يهدف إلى تجريد لبنان من عنصر الردع الوحيد المتبقي في مواجهة إسرائيل. ووفق خطاب قياداته، فإن السلاح ليس موضع تفاوض تحت الضغط، بل جزء من معادلة دفاعية فرضتها الاعتداءات المتواصلة وغياب أي ضمانات دولية حقيقية لحماية لبنان.

ويؤكد الحزب أن أي نقاش داخلي حول الاستراتيجية الدفاعية لا يمكن أن يتم في ظل التهديد والعدوان، ولا تحت شروط خارجية منحازة لإسرائيل، بل ضمن حوار وطني شامل يسبقُه وقف كامل للاعتداءات.

معادلة مفتوحة

يقف لبنان اليوم أمام معادلة شديدة الهشاشة: ضغوط أمريكية متزايدة، تهديدات إسرائيلية مستمرة، وأزمة داخلية تُضعف قدرته على الصمود والمناورة. وفي ظل غياب مظلة دولية تحمي السيادة اللبنانية، يتحوّل ملف سلاح حزب الله إلى أداة ابتزاز سياسي، لا إلى مدخل حقيقي للاستقرار.

ليبقى الجنوب اللبناني ساحة مفتوحة على احتمالات خطرة، في انتظار مسار إقليمي لم تتضح ملامحه بعد.

محطة انتقالية ثقيلة والأولوية لمنع السقوط الكامل

تعليقا على ذلك قال عمر محمد العرب المحلل السياسي اللبناني، لم يكن عام ٢٠٢٥ في لبنان عاماً عادياً في مساره ولا في دلالاته، بل شكّل محطة انتقالية ثقيلة بين زمن الانهيار المفتوح وزمن إدارة التوازنات الدقيقة. انتخاب جوزيف عون رئيساً للجمهورية أعاد انتظام الشكل الدستوري للدولة، وأقفل باب الفراغ، لكنه لم يفتح تلقائياً أبواب الحل، بل نقل البلاد إلى مرحلة أكثر هدوءاً في الشكل وأكثر تعقيداً في المضمون، حيث باتت الأولوية منع السقوط الكامل لا تحقيق نهوض سريع وشامل.

إصلاحا عقلانيا

وأضاف العرب لـ"180 تحقيقات"، أن تشكيل حكومة جديدة برئاسة نواف سلام جاء في هذا السياق، حاملاً خطاباً إصلاحياً عقلانياً بسقف مضبوط، يدرك محدودية القدرة على الإنجاز في ظل توازنات داخلية دقيقة وضغوط خارجية متزايدة. فبقيت الإصلاحات الكبرى عالقة بين الإرادة السياسية والوقائع المعقدة، واستمر الشلل في ملفات سيادية واقتصادية أساسية، ما جعل الحكومة أقرب إلى إدارة مرحلة انتقالية منها إلى قيادة مشروع تغييري جذري.

وبالنسبة للانتخابات البلدية قال المحلل اللبناني، أنها شكّلت إشارة رمزية على عودة جزئية للحياة الديمقراطية المحلية بعد سنوات من التعطيل، لكنها عكست في الوقت نفسه انفصال المستوى الإداري عن المأزق السياسي الوطني، حيث بقيت السلطة المركزية أسيرة الحسابات الكبرى، فيما عالجت البلديات شؤونها ضمن هامش ضيق من الإمكانات والصلاحيات.

الخطر الدائم

أمنياً، ظل الجنوب اللبناني تحت وطأة التصعيد الإسرائيلي المتواصل في سياق حرب غزة المستمرة منذ أكتوبر ٢٠٢٣، ما وضع لبنان في دائرة الخطر الدائم، وفرض عليه معادلة دقيقة قوامها تفادي الانزلاق إلى مواجهة شاملة مع الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار. هذا الواقع ترافق مع ضغوط أمريكية متزايدة، سياسية وأمنية، أعادت فتح النقاش حول سلاح حزب الله ودوره، ليس بوصفه ملفاً داخلياً فحسب، بل كجزء من مشهد إقليمي أوسع تُعاد فيه صياغة خرائط النفوذ وأدوات القوة.

أزمة خانقة

اقتصادياً، واصل لبنان الغرق في أزمة خانقة من دون أي حل عادل وشامل لملف المودعين، ما عمّق فقدان الثقة بين المواطن والدولة، ورسّخ قناعة عامة بأن السياسات المعتمدة لا تزال تندرج في إطار إدارة الخسائر لا المعالجة الفعلية. اجتماعياً، ازداد الوضع صعوبة مع

تراجع الخدمات الأساسية، وارتفاع نسب الفقر، وتآكل الطبقة الوسطى، ما جعل الاستقرار الاجتماعي هشاً وقابلاً للاهتزاز في أي لحظة.

اختبار للنفس السياسي

وأضاف عمر العرب، أن المرحلة المقبلة، فهي مرشحة لأن تكون مرحلة اختبار طويل للنَفَس السياسي للدولة اللبنانية.

لبنان ٢٠٢٦ من دَولةٍ مُعلَّقة إلى مشروعِ قرار

الدكتور ليون سيوفي – باحث سياسي ومرشّح سابق لرئاسة لبنان يقول في تصريحات خاصة لـ" 180 تحقيقات"...

في الأسبوع الأوّل من عام 2026، لم يَعُد ممكنًا مقاربة لبنان بوصفه بلدًا يعيش أزمة قابلة للإدارة، ولا دولة تنتظر لحظة إنقاذ مؤجَّلة من الخارج. ما نعيشه اليوم يتجاوز منطق الأزمات المتراكمة، ويدخل في نطاق السؤال التأسيسي: هل ما زالت الدولة اللبنانية ممكنة في نظام دولي لم يَعُد يعترف إلا بالقوّة، ولا يمنح الشرعية إلا لمن يملك القدرة على الفعل؟

وأضاف سيوفي، لبنان، في هذه اللحظة التاريخية، لم يَعُد حالة سياسية تقليدية، بل تحوّل إلى مختبر حيّ لانهيار مفهوم الدولة في عالم يتغيّر بسرعة. نحن أمام مأزق لا يمكن فهمه بالأدوات القديمة، لأن قواعد اللعبة نفسها لم تَعُد كما كانت.

سيادة وظيفية

في النظام الدولي الجديد، تآكلت السيادة بوصفها مفهومًا قانونيًا محصّنًا بالنصوص والمعاهدات، وحلّت مكانها السيادة بوصفها وظيفة. لم تَعُد الدولة تُقاس بما تملك من مؤسسات أو اعتراف دولي، بل بقدرتها على منع تحويلها إلى مساحة استخدام مفتوحة، أو ساحة تصفية حسابات بين القوى الكبرى والإقليمية.

الدولة التي تفشل في أداء هذه الوظيفة لا تُلغى رسميًا، بل تُعلَّق سياسيًا. تبقى قائمة في الشكل، حاضرة في البروتوكول، لكنها مُفرَّغة من المضمون، قابلة للتوظيف عند الحاجة. وهذا، للأسف، هو الموقع الذي وُضع فيه لبنان خلال السنوات الأخيرة.

دولة بلا قرار

وأكد ليون سيوفي، لبنان اليوم هو النموذج الأكثر وضوحًا لهذه الحالة. دولة بلا قرار موحّد، سيادة بلا قدرة تنفيذية، سياسة بلا مشروع. هذا الواقع لا يعود إلى عجز اللبنانيين أو نقص في الكفاءات، بل إلى أنّ الدولة نفسها لم تُعِد تعريف دورها ووظيفتها في زمن تغيّرت فيه موازين القوّة وتبدّلت فيه أولويات النظام الدولي.

خطر الانتظار

الانتظار، حين يتحوّل إلى ثقافة، يصبح شكلًا من أشكال الانتحار البطيء. فالدول لا تسقط فقط عندما تُهزم عسكريًا، بل عندما تفقد قدرتها على تخيّل نفسها كدولة. أخطر ما يواجه لبنان في عام 2026 ليس الضغط الخارجي وحده، بل غياب المشروع السياسي القادر على إعادة إنتاج الدولة بوصفها قرارًا سياديًا، لا مجرّد كيان إداري هشّ.

محصلة 2025

محصلة عام 2025 أن لبنان لم ينهَر بالكامل، لكنه لم يتعافَ أيضًا. اقتصاد هش، وودائع محتجزة، وإصلاحات معلّقة، وتصعيد إسرائيلي مدعوم أمريكيًا يعيد طرح معادلات أمنية مختلّة.

في ظل غياب محاسبة وضمانات دولية حقيقية لوقف العدوان وحماية السيادة، تبقى الثقة مؤجلة، ويظل مستقبل لبنان معلّقًا على توازن هش لا يحمل مقومات الاستقرار المستدام.

تحديات مستقبلية

الاستشراف الواقعي للمرحلة القادمة يشير إلى أن لبنان سيبقى ساحة تفاعل لا ساحة قرار مستقل كامل، وأن الملفات الكبرى ستظل مرتبطة بمسار الإقليم من غزة إلى الجنوب اللبناني، ومن التفاهمات الدولية إلى إعادة رسم أدوار القوى الإقليمية.

التحدي الأخطر في المرحلة المقبلة سيكون اجتماعياً بقدر ما هو سياسياً، إذ إن تراكم الأزمات المعيشية، واستمرار الهجرة، وتآكل الثقة، قد تتحول إلى عامل ضغط داخلي لا يمكن تجاهله. من هنا، ستُختبر قدرة الدولة على تقديم الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، وعلى منع تحوّل اليأس إلى فوضى شاملة.

وفي هذا الإطار، يدخل لبنان مرحلة انتظار ثقيل ومحفوف بالمخاطر، لكنه ليس انتظاراً سلبياً بالكامل، بل مساحة لإعادة ترتيب الأولويات وتحصين الداخل وتفادي الأسوأ، بانتظار لحظة إقليمية فاصلة قد تفتح نافذة إنقاذ، أو تعيد إنتاج المأزق بصيغة أكثر قسوة.

خبراء السياسة يقيمون عاما مضى
ويستشـــرفـــون عامـــا جديـــدا

عمر العرب (محلل سياسي لبناني)

- لم يكن عام ٢٠٢٥ في لبنـــان عاماً عادياً في مساره ولا في دلالاته بل شكّل محطة انتقـالية ثقيلة بين زمن الانهيار المفتـــوح وزمن إدارة التوازنات الدقيقة
- باتت الأولوية بمنع السقوط الكامل لا تحقيق نهوض سريع وشامل
- المرحلة المقبلة مرشحـة لأن تكون مرحلة اختبـــار طويـل للنَفَس السياسي للدولة اللبنانية

د. ليون سيوفي (محلل سياسي لبناني ومرشح سابق للرئاسة اللبنانية)

- نحن أمام مأزق لا يمكن فهمه بالأدوات القديمة لأن قـــواعد اللعبة نفسها لم تَعُد كما كانت
- لبنان دولة بلا قرار موحّد، سيادة بلا قدرة تنفيـــذية، سيـــاسة بلا مشروع
- محصلة عام 2025 أن لبنـــان لم ينهَر بالكامل، لكنه لم يتعافَ أيضًا
- الاستشراف الواقعـــي للمرحلة القادمة يشير إلى أن لبنان سيبقى ساحة تفاعل لا ساحة قرار مستقل كامل
- التحدي الأخطر في المرحلـــة المقبـــلة سيكون اجتماعيـاً بقدر ما هو سياسياً

إعداد: غدير خالد

2025 في سوريا
عـــام التحـــولات بعد بشار الأسد

180news

حصاد 2025 في سوريا.. عام التحولات بعد بشار الأسد

شهدت سوريا خلال عام 2025 تحولات كبرى بعد سقوط نظام بشار الأسد أواخر 2024، حيث برزت مرحلة جديدة بقيادة أحمد الشرع، تميزت بمحاولات إعادة بناء الدولة، رفع العقوبات، وإعادة الانفتاح الخارجي، لكنها واجهت تحديات أمنية واجتماعية عميقة.

حصاد 2025 في سوريا

سوريا شهدت بداية العام تنصيب أحمد الشرع رئيسًا للجمهورية، في خطوة اعتُبرت بداية مرحلة جديدة، والحكومة الجديدة أعلنت نيتها وهي إعادة بناء مؤسسات الدولة، وإطلاق إصلاحات سياسية، مع وعود بالانفتاح على المجتمع الدولي.

واللقاء الذي جمع الشرع بالرئيس الأميركي دونالد ترامب كان محطة بارزة، حيث أُعلن عن إلغاء العقوبات الأميركية المعروفة بـ"قانون قيصر"، ما اعتُبر إنجازًا سياسيًا مهمًا.

الوضع الاقتصادي

وفي عهد بشار الأسد انهار الاقتصاد السوري بتراجع الناتج المحلي أكثر من 60% وارتفاع الفقر إلى 90% والبطالة فوق 50%، بينما في عام 2025 بدأت مرحلة تعافٍ بطيء مع نمو يقارب 3% وتراجع تدريجي للفقر والبطالة رغم بقاء التحديات.

سوريا أيام بشار الأسد (2000–2024)

شهد الاقتصاد السوري خلال سنوات الحرب والعقوبات انهيارًا واسعًا، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي من نحو 60 مليار دولار عام 2010 إلى أقل من 20 مليار دولار بحلول 2020، فيما وصلت نسبة الفقر إلى حوالي 90% من السكان بحلول 2023، وتجاوزت البطالة 50% نتيجة نزوح الملايين وانهيار القطاعات الإنتاجية.

كما تعرضت البنية التحتية لدمار كبير شمل الكهرباء والمياه والطرق والمستشفيات، في ظل عزلة اقتصادية شبه كاملة بفعل العقوبات الدولية وانهيار العملة المحلية.

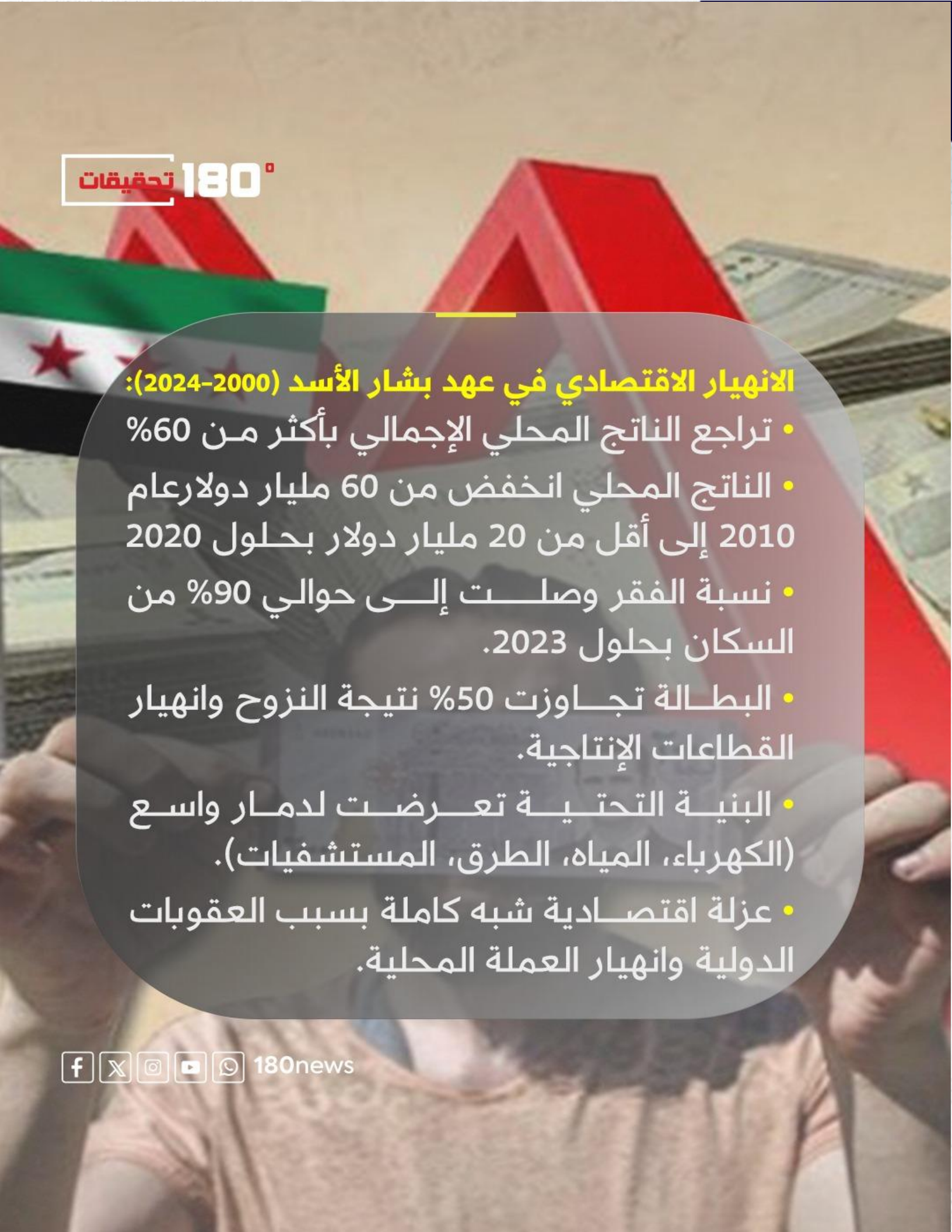

180° تحقيقات

الانهيار الاقتصادي في عهد بشار الأسد (2000-2024):

- تراجع الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 60%
- الناتج المحلي انخفض من 60 مليار دولارعام 2010 إلى أقل من 20 مليار دولار بحلول 2020
- نسبة الفقر وصلت إلى حوالي 90% من السكان بحلول 2023.
- البطالة تجاوزت 50% نتيجة النزوح وانهيار القطاعات الإنتاجية.
- البنية التحتية تعرضت لدمار واسع (الكهرباء، المياه، الطرق، المستشفيات).
- عزلة اقتصادية شبه كاملة بسبب العقوبات الدولية وانهيار العملة المحلية.

180news

سوريا عام 2025 بعد سقوط النظام

بدأ الاقتصاد السوري بعد سقوط النظام يسجل مؤشرات أولية على التعافي، حيث حقق نموًا بنحو 3% وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، فيما تراجعت نسبة الفقر إلى حدود 75% بفضل برامج الدعم وإعادة الإعمار، وانخفضت البطالة إلى نحو 35% مع عودة بعض القطاعات للعمل.

كما تشهد البلاد مشاريع واسعة لإعادة بناء البنية التحتية بدعم إقليمي ودولي، إلى جانب انفتاح تدريجي على النظام المالي العالمي ومحاولات جادة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

التحديات الأمنية

كانت الأجهزة الأمنية أيام بشار الأسد مثل المخابرات الجوية والعسكرية وأمن الدولة تسيطر بشكل كامل على تفاصيل الحياة اليومية وتعمل كأداة لحماية النظام أكثر من حماية المواطنين.

واعتمد النظام على القبضة الأمنية الصارمة من خلال الاعتقالات الجماعية والمراقبة الشديدة والتعذيب الممنهج في السجون، وكان الاستقرار قائمًا على الخوف والقمع حيث جرى إسكات أي نشاط سياسي أو مدني بالقوة، وتحول الجيش إلى أداة سياسية يشارك في الحرب الداخلية ويقمع المعارضة بدلًا من حماية الحدود.

على النقيض في عام 2025 بعد سقوط النظام حيث بدأت عملية تفكيك الأجهزة الأمنية القديمة وإعادة هيكلتها لتصبح مؤسسات مهنية تخضع لرقابة مدنية.

وظهر فراغ أمني في بعض المناطق نتيجة انهيار الأجهزة السابقة مما سمح ببقاء مجموعات مسلحة محلية أو بقايا النظام، وانخفض مستوى القمع والاعتقالات لكن بقيت اضطرابات أمنية في مناطق كانت معاقل للنظام، وهناك جهود لتأسيس جيش وشرطة جديدة عبر دمج بعض الفصائل المعارضة مع دعم دولي لإصلاح القطاع الأمني.

الوضع الأمني بعد سقوط النظام (2025):

- بدء عملية تفكيك الأجهزة الأمنية القديمة وإعادة هيكلتها لتصبح مؤسسات مهنية تخضع لرقابة مدنية.
- ظهور فراغ أمني في بعض المناطق نتيجة انهيار الأجهزة السابقة.
- استمرار وجود مجموعات مسلحة محلية أو بقايا النظام
- انخفاض مستوى القمع والاعتقالات مقارنة بالفترة السابقة.
- بقاء اضطرابات أمنية في مناطق كانت معاقل للنظام
- جهود لتأسيس جيش وشرطة جديدة عبر دمج بعض الفصائل المعارضة.
- دعم دولي لإصلاح القطاع الأمني وإعادة بنائه على أسس مهنية.

التغيرات الاجتماعية

سوريا شهدت ارتفاع الأصوات المطالبة بالعدالة الانتقالية وكشف مصير المفقودين، إلى جانب تعزيز الحريات العامة.

والمصالحات المجتمعية واجهت صعوبات كبيرة بسبب تراكمات الحرب الطويلة، لكن هناك محاولات لإعادة بناء الثقة بين المكونات المختلفة.

كما شهدت دمشق زيارات لمسؤولين عرب وأوروبيين، في مؤشر على عودة سوريا تدريجيًا إلى المجتمع الدولي.

مقارنة مع المرحلة السابقة

سوريا قبل 2025 كانت تعيش عزلة دولية خانقة، عقوبات اقتصادية مشددة، وانقسامات داخلية عميقة، أما بعد انتقال السلطة إلى أحمد الشرع، فقد تحقق رفع العقوبات، وبدأت خطوات الانفتاح الخارجي، مع محاولات لإعادة بناء المؤسسات، ومع ذلك بقيت التحديات الأمنية والاجتماعية حاضرة بقوة، ما يجعل المرحلة الجديدة مزيجًا من الإنجازات والاختبارات الصعبة.

الآغا: المشهد السوري الأن فسيفسائي

بعد سقوط نظام بشار الأسد، وصف الباحث السياسي، أمجد الآغا، في تصريحات خاصة لموقع "180 تحقيقات"، المشهد السوري بأنه فسيفسائي، حيث تتقاطع الفصائل المحلية مع التدخلات الإقليمية والدولية. السلطة انتقلت من مركزية شمولية إلى نموذج اتحادي هش، تتقاسم فيه السيطرة قوى مثل هيئة تحرير الشام، الفصائل المدعومة تركيًا، قوات سوريا الديمقراطية، وبقايا الميليشيات الموالية.

وأضاف "الآغا" أن هذا التوازن يعكس صراعًا على الموارد الاقتصادية كحقول النفط والممرات التجارية، فيما تضيف تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي طبقات من التعقيد عبر دعم فصائل أو فرض أطر انتقالية، والنتيجة هي "توازن سلبي" يمنع قيام دولة مركزية قوية ويحوّل الفصائل إلى كيانات وكيلة.

كما طرح "الآغا" ثلاثة سيناريوهات تتلخص في الأتي: اتحاد فيدرالي هش مع نمو اقتصادي محدود، تصعيد إقليمي يعيد الفوضى الأمنية ويعرقل الإعمار، أو استقرار مدعوم دوليًا بدستور اتحادي وإعمار سريع لكنه يتطلب تنازلات صعبة، ويؤكد أن مستقبل الأمن والإعمار مرهون بقدرة الفصائل على تجاوز ولاءاتها الخارجية والانتقال من الاعتماد العسكري إلى اتفاقيات تجارية.

180° تحقيقات

٢٠٢٥ كما يراه الباحث السياسي أمجد الآغا

وصف المشهد السوري بأنه فسيفسائي نتيجة تقاطع الفصائل المحلية مع التدخلات الإقليمية والدولية.

انتقال السلطة من مركزية شمولية إلى اتحادي هش.

تنافس على حقول النفط والممرات التجارية.

تدخلات تركيا، أمريكا، الاتحاد الأوروبي تزيد التعقيد.

أمجد الآغا

باحث السياسي

السيطرة موزعة بين: هيئة تحرير الشام فصائل مدعومة تركيًا، قوات سوريا الديمقراطية وبقايا ميليشيات.

"توازن سلبي" يمنع قيام دولة مركزية قوية.

مسار إعادة الإعمار

مسار إعادة الإعمار في سوريا بعد بشار يرتبط بشكل مباشر بالقدرة على تحقيق توافق سياسي داخلي وضمان دعم خارجي.

والدول المانحة، مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا، تضع شروطًا صارمة تتعلق بالحوكمة ومكافحة الفساد، فيما تسعى روسيا والصين إلى الحصول على عقود استثمارية طويلة الأمد مقابل دعمها للعملية.

فالقوى التي ستتمكن من السيطرة على مشاريع الإعمار ستعزز موقعها في السلطة، ما يجعل هذه العملية جزءًا من الصراع السياسي بقدر ما هي عملية تنموية.

استشراف المرحلة المقبلة

حصاد 2025 في سوريا يكشف عن أربعة سيناريوهات محتملة للمرحلة المقبلة؛ **سيناريو الاستقرار التدريجي** يقوم على استمرار الانفتاح الخارجي مع دعم دولي محدود، بما قد يساهم في تحسين الاقتصاد وتعزيز الثقة السياسية، شرط ضبط الملف الأمني.

أما **سيناريو التوتر الإقليمي** فيرتبط بأي تصعيد مع إسرائيل أو سوء تقدير من إيران، وهو ما قد يعيد سوريا إلى دائرة المواجهات ويعرقل مسار الإصلاحات.

وفي المقابل، يبرز **سيناريو الإصلاح الداخلي** الذي يمكن أن يتحقق إذا نجحت الحكومة في إطلاق مصالحة وطنية شاملة وكشف ملفات العدالة الانتقالية، الأمر الذي قد يمنح المجتمع السوري بداية جديدة من التماسك.

وأخيرًا، يبقى **سيناريو الجمود** قائمًا إذا استمرت الملفات العالقة دون حلول، وهو ما سيؤدي إلى استمرار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مع بطء واضح في مسار إعادة الإعمار.

انتقال السلطة وتوحيد الفصائل

وفي سياق تحليلي أكد الدكتور محمد إقبال أن تحرير دمشق في 8 ديسمبر 2024 شكّل نقطة تحول تاريخية وبداية تأسيس دولة جديدة، إذ انتقلت السلطة مباشرة إلى قوى الثورة، وتم تنصيب الرئيس أحمد الشرع وإصدار إعلان دستوري مؤقت حظي بدعم إقليمي ودولي.

وأوضح "إقبال" أن الفصائل المسلحة لم تعد قائمة بشكل منفصل، بل اندمجت تحت وزارة دفاع واحدة، ما أتاح قيام دولة بمؤسساتها رغم بقاء بعض المناطق تحت سيطرة ميليشيات.

كما أشار إلى أن الموقف الدولي والإقليمي كان داعمًا منذ اليوم الأول للتحرير، ولم يعد هناك مجال للتدخلات أو الوصاية كما في عهد النظام السابق، وحول الأمن والاقتصاد، أكد أن الحكومة المؤقتة أعادت هيكلة وزارة الداخلية والشرطة، وأن الأمن العام مستتب، بينما يبقى الاقتصاد التحدي الأكبر بسبب الخراب الذي خلّفه النظام، لكنه شدد على أن التحرير يفتح الطريق للبناء والإعمار.

إعداد: الشحات أمين

حصاد عام 2025 بالعراق..واستشراف 2026

180news

الملفات الرمادية لعام 2025 بالعراق

بغداد على حافة الهاوية.. هل ينجو "الاستقرار القلق" من صراعات النفوذ في 2026؟

لم يكن عام 2025 في العراق مجرد سنة عابرة في سجل الأزمات المتراكمة، بل محطة كاشفة لما هو أعمق من العناوين المعلنة، ففي الوقت الذي رُوّج فيه لخطاب "الاستقرار" ونجاح الانتخابات وإدارة الملفات الاقتصادية.

حيث ظل المشهد الحقيقي يتحرك في منطقة رمادية، حيث تتجاور الدولة مع اللادولة، والسيادة مع تعدد مراكز القرار، والإنجازات المعلنة مع ملفات مسكوت عنها لا تقل خطورة عن الأزمات الظاهرة.

بين حصاد 2025 ومخاض 2026.. أسئلة مؤجلة

ومع دخول العراق عام 2026، تتكدس الأسئلة أكثر مما تتوفر الإجابات: هل ما تحقق في 2025 يمثل بداية استقرار فعلي، أم مجرد هدنة مؤقتة تخفي تحتها أزمات أعمق؟.

هذا التقرير الخاص لموقع "180 تحقيقات" يحاول تفكيك حصاد عام كامل، من السياسة والاقتصاد والأمن، وصولًا إلى أخطر الملفات الرمادية، من السجون السرية والاختفاء القسري، إلى اقتصاد الظل وتجارة الأعضاء، في محاولة لقراءة أين يقف العراق وإلى أين يتجه.

حصاد العراق 2025

المشهد السياسي والانتخابات البرلمانية

دخل العراق عام 2025 وهو يحمل إرثًا ثقيلًا من الانقسام السياسي وتراجع الثقة الشعبية في العملية الديمقراطية، ليخرج منه دون حسم جذري لأزماته البنيوية.

وفي هذا السياق، جاءت الانتخابات البرلمانية لتكشف عمق الفجوة بين السلطة والشارع، وتؤكد أن الأزمة السياسية في العراق لم تعد مرتبطة بتغيير الوجوه، بل بإعادة تعريف قواعد اللعبة نفسها.

النتائج

حيث تصدّر ائتلاف الإعمار والتنمية بزعامة محمد شياع السوداني المشهد الانتخابي بحصوله على 46 مقعدًا، وهو ما جرى تسويقه رسميًا باعتباره استفتاءً شعبيًا على نهج الحكومة الخدمي.

المشهد السياسي والانتخابات

نتائج انتخابات 2025: تصدر ائتلاف "الإعمار والتنمية" (46 مقعداً) بقيادة السوداني

أزمة الثقة: تراجع حاد في نسب المشاركة الشعبية واستمرار مقاطعة التيار الصدري

فراغ سياسي: غياب الإجماع الوطني يترك الباب مفتوحاً أمام "صراعات النفوذ" في 2026

180news

انتخابات بلا إجماع وفراغ سياسي مفتوح

ورغم إجراء الانتخابات، إلا أنها كشفت عن استقطاب سياسي حاد وتراجع لافت في نسب المشاركة، إلى جانب استمرار مقاطعة التيار الصدري، ما ترك فراغًا سياسيًا واضحًا مرشحًا للانفجار في أي لحظة خلال عام 2026.

الملف الاقتصادي والإنجازات «النفطية»

رغم هشاشة البنية الاقتصادية واعتمادها شبه الكامل على النفط، حاولت الحكومة خلال عام 2025 إبراز عدد من المؤشرات الإيجابية في قطاع الطاقة.

إنجاز الطاقة بين الإعلان والواقع

حيث أعلنت حكومة محمد شياع السوداني في نوفمبر 2025 توقف العراق عن استيراد البنزين والديزل والنفط الأبيض، بعد تشغيل مصافٍ جديدة، أبرزها مصفاة كربلاء وتوسعة مصفاة البصرة، وسط تساؤلات جدية حول استدامة هذه الخطوة في ظل تحديات الفساد، والصيانة، واستقرار التشغيل، وقدرة الدولة على حماية هذه المنشآت الحيوية.

التحديات الأمنية والسيادية

وظل الملف الأمني خلال 2025 أحد أكثر الملفات تعقيدًا، مع تداخل الاعتبارات الأمنية بالسيادة والقرار السياسي.

ملف الحشد الشعبي

شهد شهر مارس 2025 أزمة تشريعية حادة، على خلفية الرفض الشعبي والضغوط الأمريكية، أدّت إلى سحب مشروع قانون إعادة هيكلة الحشد الشعبي من البرلمان، ما كشف عن خلافات عميقة حتى داخل قوى الإطار التنسيقي بشأن مستقبل الفصائل المسلحة ودورها داخل الدولة.

العمليات النوعية

كما أعلنت القوات العراقية، بدعم أمريكي وقوات التحالف، تحقيق نجاحات في تصفية قيادات عليا من تنظيم "داعش"، غير أن التحدي الأمني الأخطر لم يعد التنظيم، بل تصاعد نفوذ المليشيات الولائية وانتقال التهديد إلى نمط "حروب المسيّرات"، التي استهدفت وما تزال منشآت ومواقع حيوية، من بينها حقل كورمور الغازي.

الأمن والسيادة (المناطق الرمادية)

تطور التهديدات: تراجع خطـــر "داعـش" مقابل صعود "حروب المسيّرات" والنفـــوذ المليشياوي

السلاح المنفلت: فشل هيكلة "الحشد الشعبي" برلمانياً يكشف عمـــــق الخلافـات داخل "الإطار التنسيقي".

الملفات المسكوت عنها: تزايـــد المخـــاوف من السجون السرية، الاختفاء القسري.

180news

العراق بين غياب المشروع الوطني ومشاريع الآخرين

في حصاد 2025، العراق لم يكن دولة ضعيفة تاريخياً، بل تفكك توازنه الداخلي بعد 2003، مما جعل السيادة مرهونة بالقدرة على الحسم الداخلي. السياسة، الاقتصاد، الأمن، والموارد كشفت هشاشة الدولة وأزمات وجودية، بينما يبقى النفوذ الخارجي مرآة لتعثر القرار الوطني.

وحول هذا الأمر كشف الدكتور طالب محمد كريم، أستاذ الفكر السياسي في الجامعة المستنصرية، في تصريحات خاصة لـ"180 تحقيقات "العديد من الملفات حول العراق ، حيث أكد أن العراق لم كن يوماً دولة ضعيفة بالمعنى التاريخي، بل دولة جرى تفكيك توازنها الداخلي قبل أن يُفرض عليها النفوذ الخارجي، فبعد 2003، لم يُهدم النظام السياسي فقط، بل انهارت معه فكرة الدولة بوصفها مركز قرار جامع، ومنذ ذلك الحين، صار العراق يتحرك بين مشاريع الآخرين أكثر مما يتحرك بمشروعه الخاص، فالجغرافيا التي كان يمكن أن تمنحه دور الوسيط الإقليمي، تحولت إلى ممر صراع، لأن الدولة لم تبنِ سرديتها السيادية الخاصة، وهنا تكمن المفارقة أن العراق لا يعاني من فائض تدخل خارجي، بقدر ما يعاني من غياب رؤية داخلية قادرة على إدارة هذا التدخل وتحويله إلى توازن يخدم المصالح الوطنية.

كيف يتحول تعدد مراكز القرار إلى استنزاف تدريجي للسيادة العراقية

وقال أستاذ الفكر السياسي في الجامعة المستنصرية إن أخطر ما يواجه السيادة العراقية اليوم ليس الضغط الخارجي، بل هشاشة الداخل، فالدولة التي تتوزع قراراتها بين مؤسسات رسمية، وأحزاب سياسية، وأقاليم، لا تستطيع إنتاج موقف واحد حاسم، هذا التعدد لا يظهر دائماً في شكل صراع مفتوح، بل في صورة تعطيل، وتأجيل، وتسويات مؤقتة، ومع كل أزمة، يُستدعى الخارج ليملأ فراغ القرار، لا لأنه أقوى، بل لأن الداخل لم يحسم خياراته، وهكذا تتحول الدولة من فاعل سياسي إلى مساحة تفاوض، وتُستنزف السيادة بالتدريج، لا بالصدمة.

النفط بين بغداد وأربيل: صراع سيادة أم اختبار لمفهوم الدولة الاتحادية؟

وكشف في حديثه أن ملف النفط بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان ليس خلافاً تقنياً حول التصدير أو الرواتب، بل هو اختبار مباشر لمعنى الدولة الاتحادية نفسها، فكل اتفاق مؤقت على تصدير النفط أو تسليم الإيرادات، لا يعالج جوهر المشكلة، بل يؤجل انفجارها، فبغداد تتحدث باسم وحدة القرار والسيادة، وأربيل تتحدث باسم الشراكة الدستورية وحقوق الإقليم، لكن ما يغيب في الحالتين هو الشفافية. فالعراقي العادي لا يعرف حجم الإنتاج، ولا كلفة الاستخراج، ولا مسار الإيرادات، وهنا يتحول النفط من عنصر توحيد إلى أداة انقسام، ليس بسبب المورد نفسه، بل بسبب غياب قواعد إدارة عادلة وواضحة له.

كيف يحول اعتماد العراق على النفط السيادة إلى نقطة ضعف

وأوضح أن الاقتصاد العراقي يعكس واحدة من أخطر مفارقات الدولة الحديثة، دولة غنية بالموارد، فقيرة بالإنتاج، فالنفط يمول الموازنة، والموازنة تمول الرواتب، والرواتب تشتري السلم الاجتماعي، لكن من دون تنمية حقيقية، في هذا النموذج، تصبح الدولة أسيرة قدرتها على الدفع لا على التخطيط. وأي اهتزاز في أسعار النفط، أو أي خلاف سياسي، يتحول فوراً إلى أزمة رواتب واستقرار. وهكذا، لا يعود الاقتصاد أداة سيادة، بل نقطة ضعف، لأن الدولة التي لا تنتج، لا تفاوض من موقع قوة، بل من موقع الحاجة.

كيف يكشف الصيف هشاشة القرار في العراق؟

وقال في حديث الذي اختص به موقع " 180 تحقيقات"، إنه في العراق، لا تُختبر الدولة في المؤتمرات الدولية، بل في الصيف، فملف الكهرباء كشف على مدى سنوات أن السيادة ليست نصًا دستورياً، بل قدرة تنفيذية. دولة تعتمد على الغاز المستورد، وتفشل في استثمار غازها المصاحب، هي دولة مؤجلة القرار الطاقوي، وكل انقطاع للكهرباء لا يعني ظلاما فقط، بل تآكل ثقة المواطن بالدولة، وهنا يصبح السؤال أخلاقياً قبل أن يكون فنياً: كيف تطلب الدولة من مواطنيها الصبر، وهي عاجزة عن إدارة أبسط مواردها؟.

تحديات وجودية تواجه الدولة العراقية

وضمن الملفات التي تطرق لها كان ملف المياه، حيث أكد أنه بعكس النفط والكهرباء، لا تملك المياه لوبيا سياسياً صاخباً، لكنها أخطر الملفات على المدى البعيد، فالعراق يعتمد على أنهار تأتي من خارج حدوده، في زمن تغير مناخي، وتوسع عمراني، وتراجع زراعي، ومع غياب اتفاقات حصص مائية ملزمة، تبدو الدولة وكأنها تدير أزمة بصمت، مشاريع هنا، وتفاهمات هناك، لكن من دون استراتيجية وطنية شاملة، وهنا لا يعود السؤال تقنياً، بل وجودياً: كيف تخطط دولة لمستقبلها، وهي لا تملك ضماناً لمصدر حياتها؟

الوجود العسكري الأجنبي. مرآة لهشاشة القرار الداخلي في العراق

وقال د .طالب محمد كريم لـ" 180 تحقيقات" إن الجدل حول الوجود العسكري الأجنبي في العراق غالباً ما يُختزل في شعارات السيادة أو الضرورة الأمنية، لكنه في العمق يعكس أزمة أعمق، فأزمة تعريف الدولة لنفسها، فالدولة التي تمتلك مشروعاً أمنياً واضحاً ، لا تخشى الانسحاب ولا تعتمد على البقاء. أما الدولة التي لم تحسم شكل مؤسساتها الأمنية، فتخاف الفراغ، وتؤجل القرار. وهنا يصبح النقاش حول الخارج غطاءً لنقاش لم يُحسم في الداخل.

واختتم حديثه أن العراق اليوم لا يفتقر إلى الإمكانات، بل إلى الحسم. النفوذ الإقليمي والدولي لن يختفي، لكنه لا يتحول إلى مشكلة إلا حين تغيب الدولة القادرة على التفاوض من موقع قوة، والسيادة ليست إعلاناً، بل مسار طويل يبدأ بوحدة القرار، ويمر بالاقتصاد المنتج، وينتهي بدولة يعرف مواطنها أين تقف، وماذا تريد، وكيف تدير مواردها. وما لم يُحسم هذا المسار، ستبقى السيادة في العراق فكرة مؤجلة، مهما تغيّرت الوجوه والتحالفات.

العراق بين التدخل الخارجي والانقسامات الداخلية والفساد

وفي حصاد 2025، أيضا واجه العراق تحديات معقدة بين النفوذ الخارجي، الانقسامات الطائفية والقومية، الفساد، والمنافسة السياسية، في حين بدأت بعض التطورات الإيجابية تعزز الاستقرار الأمني وتشجع الاستثمار الخارجي في البنية التحتية والطاقة.

ومن زاوية تحليلية، قال هادي جلو مرعي الباحث في الشأن السياسي العراقي في تصريحات خاصة لـ" 180 تحقيقات"، أن العراق يعاني من تحديات عدة بعد الدخول الامريكي في ملفات الامن والاقتصاد والاندماج السياسي مع المجتمع الدولي والانقسام القومي والطائفي والمنافسة السياسية والفساد وتدخلات دول عدة في رسم ملامح العملية السياسية وتشكيل الحكومة والانتخابات.

العراق بين التحديات الداخلية والفرص الاستثمارية الخارجية

وأضاف هادي أن الأمور تطورات خلال السنوات التالية وبدأ الاستقرار السياسي يؤثر ايجابا بعد أن استقرت الأوضاع الأمنية بشكل كبير مع بقاء معضلة الفساد والمنافسة السياسية والتشابك الدولي والاقليمي وقضية فلسطين ومحور المقاومة الذي جعل العراق في مرمى النيران الامريكية سياسيا واقتصاديا ومثل تحديا مضاعفا للحكومات العراقية المتعاقبة دون اغفال ان هناك تطورات ايجابية كبيرة حصلت أسهمت بتصاعد مستوى الثقة الخارجية والبحث عن فرص الاستثمار في قطاع الطاقة والبنى التحتية الاساسية.

وأكد في حديثه لموقع "180 تحقيقات" أن الخارطة السياسية في العراق تبين نفوذ ثلاث قوى مهيمنة على المستوى الطائفي والقومي ففي حين يتشارك الشيعة والسنة الحكم في العاصمة بغداد مع تفوق برلماني وحكومي للشيعة فإن القومية الكردية فرضت حضورها كشريك فاعل لاغنى عنه في أي ترتيب سياسي ولايمكن تشكيل الحكومة مالم يكن للكرد دور حيوي في ذلك وهم يشكلون حكومة وبرلمانا في الإقليم الذي يضم ثلاث مدن رئيسية لكن تأثيرهم يمتد لمدن اخرى كالموصل وكركوك وديالى ولديهم تمثيل في البرلمان الاتحادي والحكومة.

وأوضح أنه برغم تعدد القوى الشيعية الفاعلة وهيمنتها على البرلمان والحكومة لكن انقسامات حادة ومنافسة تطبع العلاقة بين الزعامات والقوى تلك واختلاف في وجهات النظر ونزاع على السلطة ،وبرغم نجاح حكومة محمد شياع السوداني في احداث انعطافه مهمة على مستوى الاداء والخدمات والبنية التحتية لكن قوى رئيسية ابرزها دولة القانون ماتزال تحاول منع توليه منصب رئيس الوزراء لمرة ثانية لكن قوى أخرى لا تمانع في ذلك والمهم في الواقع هو صعوبة التحدي الذي يواجه المنظومة السياسية الشيعية فمعظم القوى المسلحة المناوئة للوجود الامريكي مرتبطة بتلك المنظومة وهو ما يزيد من حجم الضغوط على الحكومة وقوى الاطار الشيعي المنقسم ، وهناك قوى رفضت نزع سلاحها وهو ما ادخل الاطار الشيعي في مشكلة حقيقية لأن المبعوث الامريكي الخاص مارك سافايا لديه مطالب واضحة في هذا الصدد كما أن واشنطن تريد دليلا حقيقيا على عدم وجود تهديد لمصالحها وتتبنى سياسة متشددة أعلنت عنها

ويبقى على الفاعل الشيعي أن يحدد الوجهة المقبلة مع ادراك معظم القيادات السياسية انه لامجال لرفض المطالب الامريكية في ظل ظروف دولية واقليمية معقدة للغاية وتهديدات اسرائيلية متكررة للعراق وايران مع احتمال توجيه ضربات عسكرية.

ويري "هادي جلو مرعي" في نهاية حديثه لموقع "180 تحقيقات" أنه بين الحرب على الفساد والمنافسة المحتدمة والضغوط الخارجية وعدم الوصول حتى اللحظة الى تفاهمات حول التشكيل السياسي المقبل فان القوى الشيعية والسنية والكردية تواصل محاولاتها لحسم ملف اختيار رئيس للبرلمان والحكومة والجمهورية خاصة مع ضرورة الالتزام بالمدد الدستورية.

من السيادة إلى التعليم والاقتصاد: تحديات العراق بين النفوذ الخارجي والفساد الداخلي

وضمن حصاد 2025 برزت العديد من الملفات بالعراق منها السيادة والدستور والفساد إلى التعليم والبطالة والمياه، وتأثير النفوذ الخارجي وانقسامات الداخل على الاستقرار الوطني.

وفي إطار هذا الأمر كشف الكاتب الصحفي والخبير السياسي العراقي أ.د. عبد الكريم الوزان في حديث خاص لـ" 180 تحقيقات" إن أول الملفات المعلقة والهشة في العراق "ملف السيادة"، حيث قالت إن السيادة هو أن العراق الآن تحت تأثيرات إقليمية ودولية مثل إيران وأمريكا وبعض دول الخليج ودول أوروبية أخرى، لكن في المقدمة أمريكا وإيران، ولذلك تعتبر السيادة مثلومة.

وأضاف الوزان أن الملف الثاني هو ملف الدستور، فالدستور حسب قوله إنه لا يمثل الشعب العراقي بحقيقة الأمر وكتب فيه ظروف استعمارية وظروف احتلال وظروف هيمنة بما يراعي المصالح الأجنبية وعلى أسس طائفية ومذهبية.

أما عن الملف الثالث العالق وفق رؤيته هو ملف الفساد، حيث قال في حديثه لموقع "180 تحقيقات" إن الفساد ينخر بشكل كبير في العراق، والفساد لا يمثل فرد بل يمثل مافيات ومجاميع وشخصيات بعناوين كبيرة وبمبالغ بالمليارات وليست ملايين، والفساد لا يتمثل بالأموال بل بالفساد الإداري والأخلاقي وأيضا في هدر ثروات العراق وفي الاقتصاد الاستيراد التصدير المنح منح العقود.

وضمن حديثه قال الوزان لـ" 180 تحقيقات" أن هناك ملف آخر هذا الملف هو ملف العلاقة بدول الجوار، فملف العلاقة بدول الجوار يخضع لتأثيرات دولية وتأثيرات أجنبية وتأثيرات إقليمية، والملف الآخر ملف الدبلوماسية ، والدبلوماسية ضعيفة ولا يمكن أن تقف على ساقيها في ظل كل ما ذكرت من عوامل مؤثرة وسلبية.

وتابع أن هناك أيضا هناك ملف المخدرات وملف البطالة والمخدرات عمل ممنهج لتخريب العراق وتعطيل شباب العراق طالما كان الشباب هم قادة البلاد وهم عمادها وحولوا العراق إلى دولة مستهلكة، وأيضا ملف الإضافة إلى ملف البطالة، فالبطالة أيضا بسبب توقف كبير من المشاريع.

وقال إن هذه المشاريع العملاقة مثل الصناعات صناعة السيارات أيضا زادت من بطالة الشباب وزادت من المشاكل الاجتماعية لهم وانعكست حتى على قضايا مجتمعية مثل الزواج، وأيضا يحتاج الموضوع إلى ملف من سيحكم العراق، العراقيون الآن في صراع يريدون أن يكون هناك حاكم عراقي بعيد عن كل الولاءات الإقليمية والدولية.

وأكد أن العراق الآن يحتاج إلى تصحيح ملف العدل والتعليم، فالتعليم كان العراق قبلة العرب والدول الإسلامية وكانت من الجامعات الأضائل، الآن تم تخريب وإضعاف ذلك وكثرة تزوير وأصبح التعليم في درجات متأخرة وسادت جهلاء على هذا الجانب.

كما قال إن القضاء أيضًا خضع لولاءات إقليمية وتدخلت عوامل مذهبية وطائفية في الموضوع، هذه الملفات كلها شائكة وهذه الملفات لا يمكن معالجتها إلا بتغيير الطبق السياسي بالكامل من الأعلى وبانتخاب شعبي وترشيح شعبي جماهيري بممارسات دستورية كالانتخابات البرلمانية العادلة. وكل ما تقوله عن هذا الملف هو حقيقة.

وأشار الخبير السياسي إلى أن هناك ملف يحتاجه العراق هو النسيج العربي، حيث ابتعد المجتمع العراقي كثيرًا عن محيط العربي وارتمى في أحضان اقليمية، أيضا هناك ملف المياه والمياه مشكلة كبيرة، وملف النفط و ملف الغاز وملف الحدود، هذه كلها ينطبق عليه ما ذكرته في البداية حيث يحتاج إلى أمانة ورصانة ووطنية ومبادئ وصدق وعقيدة وإلى تفاهم عربي كبير في هذا الجانب.

العراق 2025.. بين النفوذ الإقليمي والسيطرة الداخلية على القرار

وعاش العراق في 2025 "هدوءًا قلقًا"، مع استقرار أمني نسبي، لكنه واجه تحديات سياسية معقدة، أزمات اقتصادية متشابكة، وصراعات نفوذ إقليمي ودولي، وسط هشاشة القرار وصعوبة تشكيل حكومة مستقرة.

وحول التحديات قال أ. د عبدالرزاق محمد الدليمي المحلل السياسي العراقي، وعميد كلية الإعلام الأسبق بجامعة بغداد لـ"18 0 تحقيقات"، أنه بناءً على المعطيات الميدانية والتحولات التي شهدها العراق حتى نهاية عام 2025، كشف المستور في هذا التحقيق الشامل الذي يحلل حالة "الاستقرار الهش" والتقاطعات السياسية والاقتصادية المعقدة.

وأكد العراق يعيش حالة تُعرف بـ "الهدوء القلق"، فبينما نجحت الحكومة في تقليل مظاهر العنف المسلح في المدن الكبرى، إلا أن هذا الاستقرار يصطدم بتحولات سياسية كبرى أفرزتها انتخابات نوفمبر 2025.

وصرح بأن هناك مأزق في تشكيل الحكومة حيث أظهرت نتائج انتخابات 2025 تفتتاً في الكتل السياسية، حيث لم يحصل أي طرف على أغلبية مريحة، مما أعاد البلاد إلى "دائرة التفاوض خلف الأبواب المغلقة" لتوزيع الحصص الوزارية وفق نظام المحاصصة "المكوناتية."

وأشار أن عسكرة السياسة حولت الصراع من "المواجهة المسلحة" إلى "السيطرة المؤسساتية"، فالفصائل المسلحة أصبحت تمتلك نفوذاً داخل مفاصل الدولة والقرار القضائي، مما يجعل أي محاولة للإصلاح الهيكلي تصطدم بـ "الفيتو" غير المعلن لهذه القوى.

وأوضح أن الفجوة الشعبية في العراق ازادت مع انخفاض الثقة بالعملية الديموقراطية دفع الناخبين إلى العزوف، مما جعل شرعية القرار السياسي تعتمد على التوافقات النخبوية لا على القاعدة الشعبية.

وأشار أنه لا يزال العراق يمثل "صندوق بريد" ورأس حربة في الصراع "الإقليمي – الدولي"، فحول المحور الإيراني – الأمريكي ورغم الضغوط الأمريكية لحصر السلاح، لا تزال طهران تمتلك أوراق ضغط قوية عبر حلفائها في "الإطار التنسيقي"، في المقابل، تستخدم واشنطن "الورقة المالية" "الدولار" كأداة للضغط على القرار العراقي.

وقال إن سياسة "النأي بالنفس" حاولت بغداد في 2025 عبر "قمة بغداد" لعب دور الوسيط، لكن اتساع رقعة الصراع الإقليمي "خاصة التوتر الإيراني الإسرائيلي" جعل من الصعب بقاء العراق بمنأى عن التداعيات الأمنية.

وكشف أن الاقتصاد "الكعب الأخيل" للسيادة العراقية، مشيرًا أن السيادة منقوصة تحت وطأة "الفدرالي الأمريكي" حيث أنه لا يزال البنك الفدرالي الأمريكي يتحكم في تدفقات الدولار للعراق، مما يجعل السيادة المالية العراقية مرتبطة بمدى امتثال بغداد لمعايير واشنطن في مكافحة غسيل الأموال ومنع وصولها لدول الجوار مؤكداً أن الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة 93٪على النفط لتغطية الموازنة، مع هبوط أسعار النفط العالمية في 2025، واجهت الحكومة عجزاً حاداً في تغطية رواتب القطاع العام الذي يضم أكثر من 40٪من القوى العاملة وأن "طريق التنمية" الرهان الاقتصادي الأكبر لربط الشرق بالغرب، لكنه يواجه تحديات أمنية وتنافس من مشاريع إقليمية أخرى.

حصاد العراق 2025.. الأمن السيبراني وحرية التعبير: تحديات العراق الرقمية بين التشريع والسيادة

واستكمالا لملف "حصاد 2025"، واجه العراق تحديًا مزدوجًا بين حماية الأمن السيبراني وحرية التعبير، حيث أظهرت الهجمات الرقمية ونقص البنية التحتية القانونية والمؤسسية هشاشة النظام الرقمي، بينما لعب الإعلام الرقمي دورًا فاعلًا جزئيًا في التغيير والتعبئة المجتمعية.

وبشأن هذا الأمر كشف " سائد حسونة" الخبير في الإعلام الرقمي وهندسة أنظمة التأثير، مختص في إعادة بناء الهوية الرقمية للمؤسسات وتصميم أنظمة إعلامية وتشغيلية تُنتج تأثيرًا مستدامًا، كيف يمكن للعراق الموازنة بين ضرورة سن "قانون الجرائم المعلوماتية" لحماية الأمن السيبراني، وبين المخاوف من تقييد حرية التعبير الرقمي والصحافة الاستقصائية؟.

حيث قال "حسونة" في تصريحات خاصة لـ"180 تحقيقات" أن الدول الخارجة تشترك من أزمات سياسية وأمنية طويلة في إشكالية معقّدة تتعلّق بتنظيم الفضاء الرقمي، حيث يتداخل مفهوم حماية الأمن السيبراني مع مخاوف حقيقية من استخدام التشريعات كأدوات لتقييد حرية التعبير، فالعراق يواجه هذه الإشكالية بشكل مضاعف، بسبب هشاشة البنية المؤسسية، وتعدّد مراكز القرار، وضعف الثقة بين السلطة والفاعلين الإعلاميين.

وأكد أن المشكلة لا تكمن في مبدأ وجود قانون للجرائم المعلوماتية، فغياب التشريع يترك فراغًا خطيرًا، بل في طبيعة الصياغة القانونية. عندما تُستخدم مصطلحات فضفاضة مثل "الإساءة"، أو "تهديد السلم العام"، أو "النشر الضار"، دون تعريفات دقيقة، يصبح القانون قابلًا للتأويل السياسي والأمني، لا للتطبيق القضائي المحايد.

الإعلام الرقمي بين الحماية والسيطرة

وأوضح أنه في السياق العراقي، تلعب الصحافة الرقمية والاستقصائية دورًا محوريًا في كشف الفساد والانتهاكات، وفي غياب ضمانات واضحة لحماية الصحفيين والباحثين، قد يتحول القانون من أداة حماية للبنية الرقمية إلى وسيلة ردع للنشر والمساءلة.

وقال إن التجارب الدولية تشير إلى أن الموازنة الحقيقية تتحقق عبر ثلاثة عناصر متلازمة منها تشريع محدد بتعريفات دقيقة، رقابة قضائية مستقلة على تطبيق القانون، وفصل واضح بين الجرائم التقنية "كالاختراق والابتزاز الرقمي" وبين المحتوى الصحفي والتعبيري، والخطر الحقيقي في العراق ليس في وجود قانون جرائم معلوماتية، بل في قانون غير واضح يُدار داخل بيئة سياسية وأمنية غير مستقرة، ما يجعل حرية التعبير أولى ضحاياه.

وأشار أن الحركات الاحتجاجية في العراق أثبتت أن الإعلام الرقمي لم يعد مجرد ناقل للخبر، بل أصبح أحد الفاعلين الأساسيين في تشكيل الوعي العام وتوجيه المزاج الشعبي. منصات التواصل الاجتماعي تحولت إلى ساحات نقاش، وتعبئة، وكشف، بعيدًا عن القيود التقليدية التي تفرضها بعض المؤسسات الإعلامية، لكن هذا التحول ظل جزئيًا وغير مكتمل. فبينما نجح الإعلام الرقمي في كسر احتكار الرواية الرسمية، وفي إيصال صور الاحتجاجات والانتهاكات إلى الداخل والخارج، إلا أنه فشل في كثير من الأحيان في التحول إلى أداة تأثير مستدامة ذات خطاب منظم.

ويرى أن السبب الرئيسي يعود إلى غياب البنية المهنية داخل معظم المنصات الرقمية.، فالكثير منها يعمل بردّ الفعل، دون استراتيجية تحريرية، أو إدارة محتوى، أو حماية رقمية للناشطين والصحفيين. كما أن غياب غرف أخبار رقمية حقيقية جعل المحتوى عرضة للتشتت، والتضليل، والاستغلال السياسي، إضافة إلى ذلك، واجه الإعلام الرقمي العراقي ضغوطًا مركّبة: حجب، تهديدات، حملات تشويه، واختراقات رقمية، ما حدّ من قدرته على الاستمرار بنفس الزخم.

وأضاف أنه يمكن القول إن الإعلام الرقمي العراقي نجح في إشعال اللحظة، لكنه لم ينجح بعد في إدارة الأثر طويل المدى والإعلام الرقمي في العراق امتلك الصوت، لكنه لم يمتلك بعد النظام الذي يحوّل الصوت إلى قوة تغيير مستدامة.

ومع توجه العراق نحو "الأتمتة" والخدمات المصرفية الإلكترونية، كشف العوائق التكنولوجية التي تمنع تحوله الكامل إلى اقتصاد رقمي، حيث قال إن التحول نحو الاقتصاد الرقمي لا يعتمد فقط على إطلاق تطبيقات أو خدمات إلكترونية، بل يتطلب بنية تحتية رقمية متكاملة، وإطارًا مؤسسيًا منسجمًا. في الحالة العراقية، العوائق ليست تقنية بحتة، بل مركّبة بين التكنولوجيا والإدارة والثقة العامة.

وأوضح أن أولى هذه العوائق هي ضعف البنية التحتية الرقمية، من حيث استقرار الإنترنت، وأمن الشبكات، وقدرة مراكز البيانات على استيعاب خدمات واسعة النطاق. ثانيًا، غياب التكامل بين المؤسسات الحكومية، حيث تعمل الأنظمة غالبًا بشكل منفصل، دون ربط فعلي أو تبادل بيانات آمن، والعائق الثالث، وربما الأهم، هو أزمة الثقة، فشريحة واسعة من المواطنين لا تثق بالأنظمة الإلكترونية بسبب مخاوف تتعلق بالاختراق، أو سوء استخدام البيانات، أو ضعف الحماية القانونية. هذه المخاوف تُعزَّز في ظل غياب تشريعات واضحة لحماية البيانات الشخصية، كما أن نقص الكفاءات التقنية داخل المؤسسات، والاعتماد على حلول جزئية أو

مؤقتة، يعيق بناء منظومة رقمية متكاملة، الاقتصاد الرقمي لا يفشل في العراق بسبب نقص التكنولوجيا، بل بسبب غياب النظام الذي يربط التكنولوجيا بالحوكمة والثقة.

واختتم حديثه بأن التربية الإعلامية تمثل خط الدفاع الأول، لكنها في العراق ما تزال غائبة عن المناهج الدراسية بشكل منهجي، والمطلوب ليس دروسًا نظرية عن الإعلام، بل تعليم مهارات التفكير النقدي، وفهم الخوارزميات، والتمييز بين الرأي والمعلومة، وتحليل مصادر المحتوى وإدماج التربية الإعلامية يجب أن يبدأ مبكرًا، ويتطور مع المراحل التعليمية، بالتوازي مع تدريب المعلمين، وتحديث المحتوى التعليمي ليتماشى مع الواقع الرقمي المتغيّر ولا يمكن تفكيك الجيوش الإلكترونية بالقوانين وحدها؛ الوعي هو السلاح الوحيد القادر على إبطال مفعولها على المدى الطويل.

العـــــــــراق 2025

حصاد الملفات الرمادية ومخاض السيادة المؤجلة

د. طالب محمد كريم (أستاذ الفكر السياسي)

السيادة في العراق ليست إعلاناً بل مسار يبدأ بوحدة القرار وينتهي بالاقتصاد المنتج

هادي جلو مرعي (باحث في الشأن السياسي)

العراق يعيش استقراراً أمنياً، لكنه لا يزال في مرمى النيران السياسية والاقتصادية الدولية

أ.د. عبد الكريم الوزان (خبير سياسي)

لا يمكن معالجة الملفات الشائكة إلا بتغيير الطبقة السياسية عبر انتخاب شعبي وجماهيري عادل

أ.د. عبد الرزاق الدليمي (محلل سياسي)

العراق يعيش حالة 'هدوء قلق'؛ والسيادة منقوصة تحت" وطأة التحكم المالي الخارجي

سائد حسونة (خبير الإعلام الرقمي)

الوعي هو السلاح الوحيد القادر على إبطال مفعول الجيوش" الإلكترونية وتفكيك التضليل

2025العراق. محطة مفصلية بين وهم الاستقرار وضغوط الفساد والهدر الاقتصادي

لقد كان عام 2025 في العراق محطة مفصلية جمعت بين محاولات تثبيت الاستقرار السياسي المشكوك فيه عبر صناديق الاقتراع، وبين تحديات اقتصادية هيكلية تضغط على ميزانية الدولة بسبب الفساد الواسع وهدر الموارد، ومع دخول 2026، يقف العراق أمام استحقاقات دقيقة تتطلب توازنًا بين الإصلاح المالي والسلم المجتمعي المفقود أصلاً.

بناءً على المعطيات الراهنة في مطلع عام 2026، يمر العراق بمرحلة "انتقال حرج" دقيقة على المستويين السياسي والاقتصادي.

الاستشراق في 2026.. الواقع السياسي والأمني

يدخل العراق عام 2026 في خضم "مخاض دستوري" ناتج عن انتخابات نوفمبر 2025، ويتضح ذلك في النقاط التالية:

صراع "الرئاسات الثلاث" وتشكيل الحكومة

رغم تصدر ائتلاف السوداني شكليًا، إلا أن تشكيل الحكومة يواجه عقبات بسبب انقسام "الإطار التنسيقي" حول ولاية ثانية للسوداني أو العودة لشخصيات كلاسيكية مثل نوري المالكي.

المناصب السيادية، ورغم حسم رئاسة البرلمان "لهيبت الحلبوسي"، يبقى صراع رئاسة الجمهورية محتدماً بين الحزبين الكرديين "الديمقراطي والاتحاد الوطني"، مما قد يؤخر تكليف رئيس الوزراء الجديد، وسط تدخلات إقليمية تسعى للاستفادة من المكاسب المادية.

التحدي الأمني وحصر السلاح

ورغم الحديث عن انسحاب القوات الأمريكية في 2026، يبقى الوجود القتالي للتحالف قائمًا، والتحدي الأكبر هو قدرة القوات العراقية على سد الفراغ ومنع أنشطة المليشيات الولائية، خاصة في المناطق الرخوة أمنياً.

كما أن ملف "السلاح المنفلت" سيبقى الاختبار الحقيقي لهيبة الدولة، خصوصًا مع استخدام الفصائل للمسيرات في صراعات إقليمية، وسط ضغوط دولية على بغداد لضبط الوضع.

أين سيذهب العراق؟.. المسارات المتوقعة

على الرغم من توقعات البنك الدولي وصندوق النقد لعام 2026 بنمو يتراوح بين 3.6% و6.7%، إلا أن غالبية هذا النمو سيكون نفطيًا، مع تزايد الشكوك حول تحقيقه فعليًا، وانخفاض أسعار النفط نحو 62 دولارًا للبرميل قد يرفع عجز الموازنة إلى مستويات قياسية تصل إلى 12% من الناتج المحلي.

كما أن التحول الرقمي المتوقع، عبر أتمتة المصارف والدفع الإلكتروني، يمثل خطوة لتقليل تهريب العملة وربط العراق بالنظام المالي العالمي.

المسار التنموي: طريق التنمية وميناء الفاو

العراق يراهن على تشغيل بعض أرصفة ميناء الفاو وبدء مد سكك الحديد ضمن "طريق التنمية"، كفرصة للتحول من "دولة ريعية" إلى "دولة ممر عالمية."

المسار الاجتماعي: انفجار ديموغرافي وضغط الخدمات

ومع وصول نسبة الشباب "دون 30 عامًا إلى أكثر من 60%، تواجه حكومة 2026 ضغطًا هائلاً لتوفير فرص عمل خارج القطاع الحكومي المتضخم وفشل الإصلاحات الاقتصادية قد يؤدي إلى عودة الاحتجاجات المطلبية في النصف الثاني من العام.

بوصلة العراق في 2026

ومع دخول العراق عام 2026، يبقى السعي نحو استقرار قلق ومشروط، في ظل محاولات أمريكية لجعله وسيطًا إقليميًا ومنطقة جذب للاستثمارات الخليجية والصينية، ومع ذلك، تظل الثقة بالنظام الحاكم محدودة بسبب فساد القيادات والمليشيات الموالية لإيران، إضافة إلى هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات النفط والصراعات السياسية حول "كعكة السلطة."

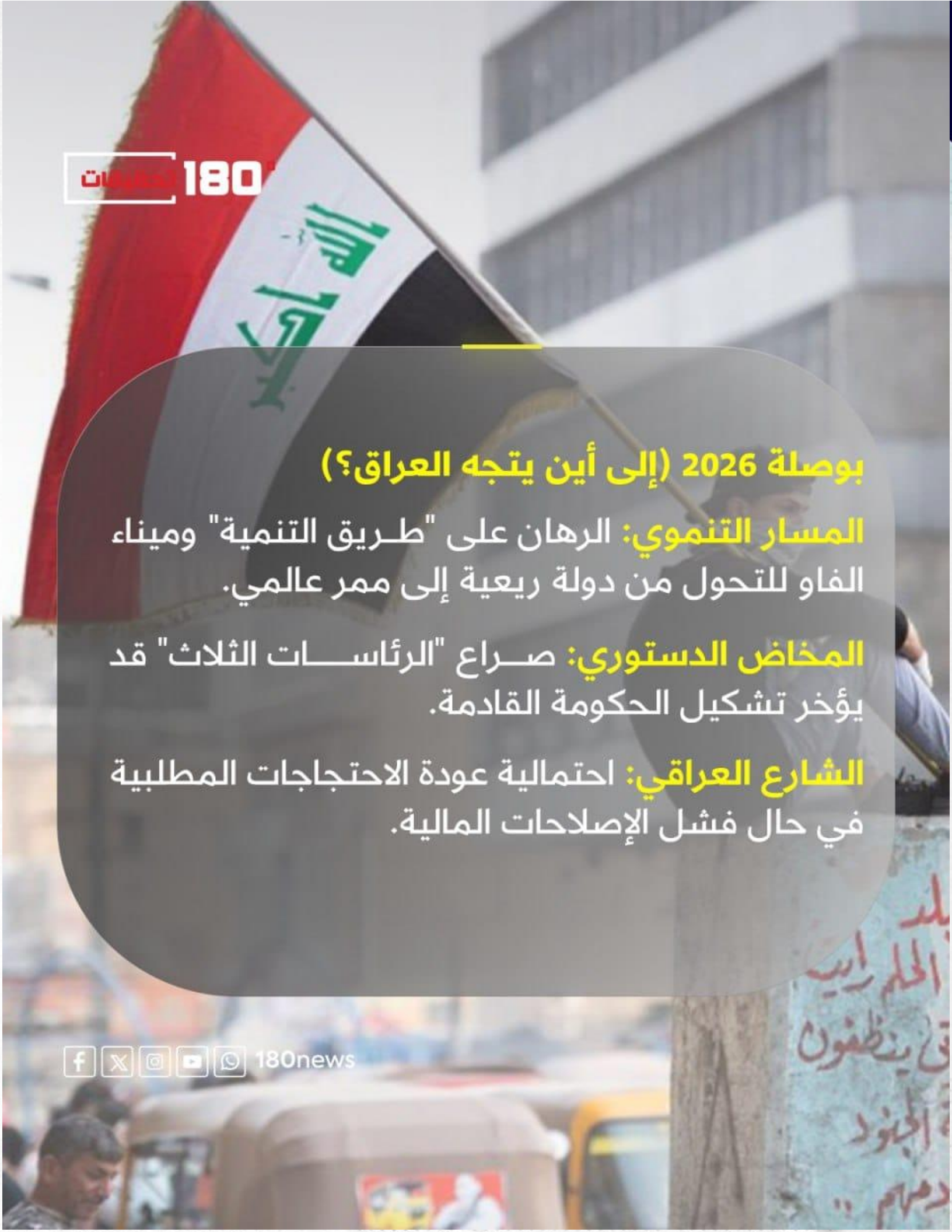

بوصلة 2026 (إلى أين يتجه العراق؟)

المسار التنموي: الرهان على "طـريق التنمية" وميناء الفاو للتحول من دولة ريعية إلى ممر عالمي.

المخاض الدستوري: صــراع "الرئاســـات الثلاث" قد يؤخر تشكيل الحكومة القادمة.

الشارع العراقي: احتمالية عودة الاحتجاجات المطلبية في حال فشل الإصلاحات المالية.

180news

إعداد: شيماء مصطفى

تركيا في 2025:
تثبيت الداخل وتوسيع النفوذ
في إقليم مضطرب

180news

تركيا في 2025: تثبيت الداخل وتوسيع النفوذ في إقليم مضطرب

كان عام 2025 محطة مهمة في مسار تركيا، إذ شهدت البلاد مزيجاً من التحولات الإقليمية الحادة مع إعادة تموضع سياسي ودبلوماسي ملموس، تزامناً مع اختبار صعب للاقتصاد الوطني ومشهد داخلي اتسم بالحراك والتنافس. ففي الوقت الذي عززت فيه أنقرة حضورها كلاعب رئيسي في معادلات الشرق الأوسط وشرق المتوسط، واجهت البلاد تحديات اقتصادية وضغوطاً سياسية داخلية أعادت طرح أسئلة الاستقرار والإصلاح وإدارة التوازنات.

وفي الملف أدناه، الذي أعده "**180 تحقيقات**"، تجدون حصاد تركيا في عام 2025، وأبرز التطورات التي أعادت تشكيل موقع البلاد على خريطة الإقليم والعالم، من التحولات في السياسة الخارجية والعلاقات الإقليمية، إلى موقع تركيا في معادلات الشرق الأوسط، مروراً بأداء الاقتصاد التركي ومؤشرات التعافي والتحدي، وصولاً إلى المشهد السياسي الداخلي وما شهده من اصطفافات وتحولات. ويختتم الملف بقراءة استشرافية لملامح عام 2026، في ظل التغيرات الجيوسياسية المتسارعة، والرهانات الاقتصادية، ومسارات الاستقرار السياسي ودور تركيا في الإقليم.

ويبرز الملف مجموعة من المعالم الرئيسة لعام 2025، من أرقام قياسية في الاقتصاد التركي، وصادرات ومبادرات محلية مهمة، إلى دور محوري لتركيا في إدارة الأزمات الإقليمية في سوريا وغزة، ونشاط دبلوماسي واسع النطاق شمل القمم الدولية والزيارات الثنائية مع قادة العالم، فضلاً عن حراك سياسي داخلي ملحوظ على صعيد الانتخابات الحزبية والإصلاحات المحلية ومكافحة الإرهاب، مما يجعل عام 2025 عاماً مفصلياً في مسيرة تركيا نحو 2026.

حصاد الاقتصاد التركي في 2025

شهد الاقتصاد التركي خلال عام 2025 تفاعلات مركبة بين مؤشرات نمو لافتة في قطاعات التصدير والصناعة والدفاع والتكنولوجيا، وبين تحديات داخلية فرضتها تقلبات المناخ والكوارث الطبيعية، إلى جانب سياسات اجتماعية وإسكانية واسعة النطاق.

صادرات تركيا والتموضع الاقتصادي الدولي

- بلغت صادرات السلع والخدمات من تركيا في عام 2025 مستوى قياسياً غير مسبوق وصل إلى 396 مليار دولار
- تركيا أصبحت رابع أكبر مركز إنتاج في أوروبا والثاني عشر عالمياً
- في مجال السيارات، تنتج تركيا سنوياً نحو 1.5 مليون مركبة، فيما تجاوزت صادرات السيارات 41 مليار دولار
- صادرات الصناعات الدفاعية التركية ارتفعت أربعين ضعفاً، من 248 مليون دولار عام 2002 إلى 9.87 مليارات دولار في 2025

- أصبحت تركيا خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، مع وصول حجم التبادل التجاري إلى 232.7 مليار دولار، وارتفاع الصادرات التركية إلى الاتحاد إلى 117 مليار دولار
- توزعت صادرات تركيا في 2025 على 73.7 مليار دولار مع دول منظمة التعاون الإسلامي، و11 مليار دولار مع الدول التركية، و5.6 مليارات دولار مع دول البلقان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ونحو 19.2 مليار دولار مع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

تعكس هذه الأرقام انتقال الاقتصاد التركي من مرحلة التعافي إلى مرحلة إعادة التموضع الدولي، حيث يشير بلوغ الصادرات 396 مليار دولار إلى نجاح استراتيجية تنويع الأسواق وتقليل الاعتماد على الطلب الأوروبي وحده.

كما أن الارتفاع الكبير في صادرات الصناعات الدفاعية لا يمثل فقط عائداً مالياً، بل يعكس تحوّل هذا القطاع إلى أداة نفوذ جيوسياسي، تربط الاقتصاد بالسياسة الخارجية.

وفي المقابل، يكشف اعتماد جزء كبير من النمو على الصادرات عن حساسية الاقتصاد التركي تجاه التقلبات العالمية، ما يجعل الاستقرار المالي واستدامة الطلب الخارجي تحدياً دائماً.

التضخم والسياسات النقدية

- سجلت معدلات التضخم انخفاضاً ملحوظاً، حيث تراجع التضخم السنوي إلى 31.07 بالمئة في نوفمبر 2025
- يُعد هذا المستوى الأدنى منذ أربع سنوات مقارنة بـ44.38 بالمئة في نهاية 2024
- يعكس هذا التراجع تحسناً تجاوز 44 نقطة مئوية منذ مايو 2024

التكنولوجيا والفضاء والاتصالات

- دشنت تركيا أول قمر صناعي للاتصالات من إنتاج محلي وهو TÜRKSAT 6A في أبريل
- القمر تم تطويره باستخدام 84 مكوناً محلياً بنسبة توطين تجاوزت 80 بالمئة
- بدخول TÜRKSAT 6A الخدمة أصبحت تركيا واحدة من 11 دولة قادرة على إنتاج أقمارها الصناعية الخاصة بالاتصالات

يعكس أداء الاقتصاد التركي في عام 2025 مرحلة انتقالية دقيقة، من منطق إدارة الأزمات إلى منطق إعادة التموضع الاستراتيجي، حيث تزامن تحقيق أرقام قياسية في الصادرات والإنتاج الصناعي والتقدم التكنولوجي مع استمرار ضغوط هيكلية لم تُحسم جذرياً بعد.

على صعيد السياسات النقدية، فإن تراجع معدلات التضخم يمثل إنجازاً نسبياً للحكومة والبنك المركزي، بعد سنوات من الضغوط السعرية الحادة، إلا أن هذا التحسن جاء مصحوباً بتكلفة اجتماعية واقتصادية واضحة، تمثلت في تراجع القوة الشرائية وارتفاع كلفة

التمويل وتباطؤ الطلب المحلي. وبذلك، وجد الاقتصاد التركي نفسه في 2025 أمام معادلة غير مريحة بين ضرورة الاستمرار في كبح التضخم والحاجة إلى تحفيز النمو واحتواء التوتر الاجتماعي.

غير أن هذا الزخم لم يلغِ التحديات البنيوية التي واجهها الاقتصاد خلال العام، إذ تركت الكوارث الطبيعية آثاراً مباشرة على البنية التحتية والقطاع الزراعي، في وقت واصلت فيه كلفة الطاقة والتمويل الضغط على الميزان التجاري والمالية العامة، إلى جانب استمرار هشاشة الليرة أمام الصدمات الخارجية.

كما ظلت الفجوة بين مؤشرات النمو الكلي ومستوى معيشة المواطن واحدة من أكثر الإشكاليات حساسية، ما دفع الحكومة إلى توسيع تدخلها الاجتماعي عبر برامج الإسكان والدعم، وهو ما زاد من أعباء الإنفاق العام.

180 تحقيقات

حصاد الاقتصاد التركي 2025

صادرات قياسية: 396 مليار دولار، مع تصدير سيارات بـ41 مليار دولار

نمو الصناعات الدفاعية: صادرات بقيمة 9.87 مليارات دولار، قفزة كبيرة منذ 2002

حضور تجاري قوي: خامس أكبر شريك للاتحاد الأوروبي بتبادل 232.7 مليار دولار

تراجع التضخم: انخفاض إلى 31.07%، الأدنى منذ 4 سنوات

تقدم تكنولوجي: إطلاق القمر المحلي TÜRKSAT 6A بتوطين يتجاوز 80%

الداخل السياسي في حصاد تركيا 2025

اتسم الداخل السياسي التركي خلال عام 2025 بدرجة عالية من التوتر والحراك المتداخل، حيث تلاقت ملفات الأمن ومكافحة الإرهاب مع الصراع الحزبي والقضائي، وتقاطعت إعادة تشكيل موازين القوى داخل الأحزاب مع قضايا كبرى طالت البلديات الكبرى، وفي مقدمتها إسطنبول. كما برز ملف "تركيا بلا إرهاب" بوصفه أحد أكثر المسارات حساسية وتأثيراً على المشهد السياسي، بالتوازي مع تشديد الدولة على إنفاذ القانون ومواجهة الجريمة المنظمة.

حزب العمال الكردستاني ومسار "تركيا بلا إرهاب"

كان الحدث الأبرز في تركيا، هو الرسالة المكتوبة من زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان، التي دعا فيها جميع الجماعات إلى إلقاء السلاح وحل الحزب نفسه، في تطور اعتُبر تحولاً لافتاً في الخطاب المرتبط بالملف الكردي.

لاحقا، أعلن حزب العمال الكردستاني أن عناصره المسلحة داخل الحدود التركية بدأت الانسحاب إلى العراق، وفق بيان صدر عند سفح جبل قنديل. علّق الرئيس رجب طيب أردوغان على مسألة تسليم السلاح معتبراً الخطوة جزءاً من هدف "تركيا خالية من الإرهاب"، ومشدداً على أن المسار يهدف إلى أمن البلاد وسلام الأمة.

يمثل مسار "تركيا بلا إرهاب" -إن تحقق بشكل مستدام- تحولاً بنيوياً في معادلة الأمن الداخلي. نجاح هذا المسار قد يفضي على المدى البعيد إلى تخفيف العبء الأمني والعسكري عن الدولة، وإعادة توجيه الموارد نحو التنمية، كما قد يسهم في تهدئة واحدة من أقدم بؤر الصراع الداخلي. غير أن هشاشة هذا المسار، واعتماده على متغيرات إقليمية معقدة في العراق وسوريا، يجعلان الاستقرار الناتج عنه مشروطاً وقابلاً للاهتزاز، ما يعني أن أي انتكاسة فيه قد تعيد إنتاج التوتر الأمني بشكل أكثر حدّة، وتترك أثراً سلبياً طويل الأمد على الثقة المجتمعية.

إعادة تثبيت القيادة السياسية والتحالفات الحزبية

كان العام 2025 على موعد مع إعادة انتخاب الرئيس رجب طيب أردوغان رئيساً لحزب العدالة والتنمية في المؤتمر الكبير العادي الثامن، بإجماع أصوات المندوبين، في خطوة عززت تماسك الحزب الحاكم

في المقابل، أعاد حزب الشعب الجمهوري انتخاب أوزغور أوزيل رئيساً عاماً للحزب في مؤتمرين استثنائي وعادي، مؤكداً استمرار القيادة الحالية رغم الاضطرابات التنظيمية.

ويمكن القول إن عام 2025 هو عام إعادة تثبيت واضحة للقيادة السياسية داخل معسكر الحكم، من خلال إعادة انتخاب الرئيس رجب طيب أردوغان رئيساً لحزب العدالة والتنمية، واستمرار التحالف مع حزب الحركة القومية رغم الظروف الصحية التي مر بها دولت بهجلي. هذا التماسك النسبي في التحالف الحاكم منح السلطة قدرة أكبر على إدارة الملفات الحساسة، خصوصاً في ظل معارضة تعاني من انقسامات داخلية عميقة.

الأزمة القضائية والسياسية المحيطة ببلدية إسطنبول الكبرى

في موازاة ذلك، تحولت الأزمة القضائية والسياسية المحيطة ببلدية إسطنبول الكبرى إلى واحدة من أكثر ساحات الصراع احتداماً في الداخل التركي.

فقد تصاعدت الضغوط القضائية على رئيس بلدية إسطنبول الكبرى أكرم إمام أوغلو، عبر لوائح اتهام متعددة شملت تهم الإهانة والتهديد واستهداف موظفين رسميين، ثم تحقيقات لاحقة بتزوير وثائق رسمية تتعلق بشهادته الجامعية.

إن القضية التي بدأت باتهامات إدارية وقضائية ضد أكرم إمام أوغلو، سرعان ما توسعت لتشمل أبعاداً سياسية وإعلامية وأمنية، وصولاً إلى اعتقاله وإيقافه عن مهامه، وتعيين قيادة مؤقتة للبلدية، ثم توسيع التحقيقات لتشمل مئات المشتبه بهم.

فالأزمة القضائية والسياسية المرتبطة ببلدية إسطنبول الكبرى تمثل أحد أخطر مفاصل التأثير طويل الأمد. فهذه القضية، بما تحمله من أبعاد سياسية وإعلامية وأمنية، قد تعيد رسم حدود الصراع بين المركز والبلديات، وبين السلطة التنفيذية والمعارضة المحلية. وعلى المدى البعيد، قد تؤدي إلى إعادة تعريف دور البلديات الكبرى في النظام السياسي التركي، إما عبر تعزيز الرقابة المركزية عليها، أو عبر تعميق الشعور لدى قطاعات من الناخبين بأن المسار القضائي بات جزءاً من الصراع السياسي، وهو ما ينعكس مباشرة على منسوب الثقة بالمؤسسات.

البلديات والمعارضة بين الفساد وإعادة الهيكلة

امتد الاشتباك السابق إلى ملف البلديات والمعارضة عموماً، مع تصاعد قضايا الفساد وإعادة الهيكلة داخل حزب الشعب الجمهوري. طالت تحقيقات فساد عدداً من رؤساء البلديات، من بينهم عمدة أضنة الكبرى وعمدة أديامان ونائب عمدة بويوك شكمجة، في إطار ملفات تتعلق بمنظمة إجرامية.

ويمكن القول إن تفكك المعارضة، خاصة داخل حزب الشعب الجمهوري، يحمل تداعيات مزدوجة. فمن جهة، يخفف الضغط السياسي عن الحكومة في الأجل القصير، لكنه من جهة أخرى يضعف الحياة السياسية التعددية، ويؤدي إلى فراغ تمثيلي قد تملؤه تيارات احتجاجية غير منظمة أو خطابات شعبوية أكثر حدة، ما يشكل تهديداً كامناً للاستقرار الاجتماعي والسياسي على المدى المتوسط والبعيد..

إنفاذ القانون ومكافحة الجريمة المنظمة

شهدت أنقرة أكبر عملية لمكافحة المخدرات في تاريخ الجمهورية تحت اسم "ناركوكابان–أنقرة"، بمشاركة آلاف من عناصر الشرطة ومداهمات متزامنة أسفرت عن مئات الاعتقالات. عكست العملية توجهاً رسمياً لتشديد القبضة الأمنية ضد شبكات الجريمة المنظمة باعتبارها جزءاً من الاستقرار الداخلي.

إذن، نجحت الدولة التركية في تشديد على ملف الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة المنظمة. تشديد إنفاذ القانون ومكافحة الجريمة المنظمة يعزز منطق الدولة القوية القادرة على فرض النظام، وهو عنصر أساسي في الاستقرار. إلا أن استدامة هذا المسار تتطلب موازنة دقيقة مع ملف الحريات العامة، إذ إن أي إحساس مجتمعي بتغليب المقاربة الأمنية على الحقوق السياسية قد يراكم احتقاناً صامتاً، يظهر لاحقاً في شكل أزمات سياسية أو اجتماعية أوسع.

السياسات الاجتماعية والإسكان

على المستوى الاجتماعي، سعت الحكومة إلى تخفيف حدة الضغوط الاقتصادية عبر توسيع مشاريع الإسكان الاجتماعي، في محاولة لامتصاص التوتر الاجتماعي المتراكم. من هنا، كان إطلاق حملة تعبئة لتوفير 500 ألف وحدة سكنية اجتماعية ضمن "مشروع الإسكان لهذا القرن".

رغم تلك الجهود الملموسة، إلا أن الكوارث الطبيعية التي ضربت البلاد، من حرائق الغابات إلى الزلازل، فرضت بدورها أعباء إضافية على الدولة، وربطت الاستقرار السياسي بقدرة المؤسسات على إدارة الأزمات الطارئة والاستجابة السريعة لها.

وشهدت تركيا موجات واسعة من حرائق الغابات نتيجة ارتفاع درجات الحرارة خلال يونيو ويوليو، لا سيما في بحر إيجة والبحر الأبيض المتوسط.

ومنذ الأول من يونيو اندلع 1516 حريقاً تمت السيطرة على 1507 منها، مع تنفيذ أكثر من 10 آلاف طلعة جوية وإلقاء 33200 طن من المياه.

كما ضرب زلزال بقوة 6.1 درجات منطقة سنديرجي في باليكسير في أغسطس، وأسفر عن وفاة شخص واحد وتضرر 1036 وحدة مستقلة في 729 مبنى. تكرر الزلزال نفسه في أكتوبر، وأسفر عن إصابات غادر أصحابها المستشفيات بعد تلقي العلاج.

تشير معطيات 2025 إلى أن الاستقرار السياسي التركي يدخل مرحلة أكثر تعقيداً، يقوم فيها على مزيج من الضبط الأمني، وإعادة الهيكلة السياسية، وإدارة الأزمات الاجتماعية. هذا الاستقرار قد يبدو متماسكاً في المدى القريب، لكنه في المدى الطويل سيظل مرهوناً بقدرة الدولة على تحويل القوة المؤسسية إلى عقد اجتماعي متجدد، يوازن بين الأمن والحرية، وبين الحسم السياسي والتعددية، وبين المركز والأطراف.

180° تحقيقات
حصاد الداخل السياسي في تركيا 2025
مسار أمني حساس: دعوة أوجلان لإلقاء السلاح وبدء انسحاب
تثبيت الحكم: إعادة انتخاب رجب طيب أردوغان رئيساً لحزب العدالة والتنمية بالإجماع، واستمرار تحالفه مع الحركة القومية، مقابل معارضة منقسمة
أزمة إسطنبول: ملاحقات واعتقال إمام أوغلو وتعيين إدارة مؤقتة
تراجع المعارضة: قضايا فساد وإعادة هيكلة تُضعف التعددية
ملفات داخلية: حملة مخدرات واسعة، إسكان اجتماعي واختبارات كوارث طبيعية
180news

موقع تركيا في معادلات الشرق الأوسط خلال 2025

كانت تركيا –خلال عام 2025– على موعد مع ترسيخ مكانتها كفاعل مركزي في معادلات الشرق الأوسط، بعد أن انتقلت من موقع التأثر بتوازنات الإقليم إلى موقع التأثير المباشر في مساراته السياسية والأمنية. ومع تصاعد الأزمات في غزة وسوريا، وتبدل موازين القوى الإقليمية، برز الدور التركي بوصفه عنصراً حاسماً في إدارة الصراعات وفتح مسارات التهدئة، مستنداً إلى شبكة علاقات إقليمية واسعة وقدرة متزايدة على المناورة الدبلوماسية والوساطة السياسية.

تركيا والتسوية الإقليمية في سوريا

في عام 2025، لعبت تركيا، دوراً محورياً في إقناع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب برفع العقوبات عن سوريا، في خطوة منحت دمشق فرصة حقيقية لتحقيق الاستقرار وإعادة الاندماج في المجتمع الدولي.

هذا التحرك عكس رؤية تركية تقوم على دعم قيام دولة سورية موحدة وذات سيادة وقادرة على النهوض اقتصادياً وسياسياً، باعتبار ذلك مدخلاً أساسياً لأمن المنطقة واستقرارها.

تتعامل تركيا مع الملف السوري بوصفه قضية تتجاوز أمن الحدود إلى ملفات اللاجئين، ومكافحة الإرهاب، وتوازنات القوى الإقليمية، وانعكاساتها على الداخل التركي. فالهجمات الإسرائيلية المتكررة، والوجود الإيراني، وتردد الولايات المتحدة، وحسابات روسيا، تجعل من الساحة السورية معادلة شديدة التعقيد بالنسبة لأنقرة.

غزة والدور التركي في وقف الحرب

خلال عام 2025، اضطلعت تركيا، إلى جانب مصر وقطر، بدور فاعل في التوصل إلى وقف حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، عبر اتفاق تم التوصل إليه بوساطة مباشرة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. هذا الدور عزز مكانة أنقرة كوسيط موثوق في واحدة من أعقد أزمات المنطقة وأكثرها حساسية.

غير أن إسرائيل واصلت خرق بنود الاتفاق خلال مرحلته الأولى، ما هدد الانتقال إلى المرحلة الثانية وألقى بظلال من الشك على مستقبل الاتفاق برمته. كما عارضت تل أبيب احتمال نشر قوات تركية في غزة، وهو ما عكس خشيتها من تحول الدور التركي من سياسي ودبلوماسي إلى أمني ميداني، وزاد من تعقيد مسار التهدئة.

لقد عززت تركيا موقعها كوسيط إقليمي مؤثر. هذا الدور منح أنقرة وزناً سياسياً وأخلاقياً في واحدة من أكثر القضايا حساسية في الشرق الأوسط، ورسخ صورتها كدولة قادرة على الجمع بين الخطاب السياسي والدور العملي في مسارات التهدئة. غير أن استمرار الخروقات الإسرائيلية للاتفاق كشف حدود القدرة على فرض الالتزام، وأعاد التأكيد على أن النفوذ التركي، رغم اتساعه، يصطدم بجدار التعنت الإسرائيلي والدعم الغربي له.

أيضا، يمكن قراءة رفض إسرائيل أي وجود أمني تركي محتمل في غزة على أنه انعكاس لخشيتها من تحوّل الدور التركي من وسيط إلى طرف مؤثر ميدانياً، وهو ما يفسر محاولات تل أبيب تقليص هامش الحركة التركية في الملف الفلسطيني.

التحولات في السياسة الخارجية التركية خلال 2025

شهدت السياسة الخارجية التركية في عام 2025 حيوية غير مسبوقة، حيث ركّزت أنقرة على توسيع شبكة تحالفاتها الإقليمية والدولية، وتعزيز مكانتها كوسيط مؤثر في النزاعات الإقليمية والدولية، وكذلك الانخراط في الساحات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والناتو ومنظمة شنغهاي للتعاون. واستندت هذه التحولات إلى استراتيجية متكاملة تجمع بين الزيارات الرسمية، والمشاركة في القمم الدولية، والمفاوضات المباشرة مع قادة العالم، والجهود الدبلوماسية الهاتفية المكثفة.

الزيارات الخارجية والقمم الدولية

مثّل عام 2025 ذروة واضحة في ديناميكية السياسة الخارجية التركية، حيث انتقلت أنقرة من سياسة إدارة الأزمات إلى سياسة المبادرة الاستباقية متعددة المسارات. هذا التحول لم يكن مجرد تكثيف في النشاط الدبلوماسي، بل عكس إعادة صياغة واعية لدور تركيا في النظام الدولي، بوصفها دولة تسعى للتموضع كقوة متوسطة ذات تأثير عابر للأقاليم، وقادرة على الجمع بين الشرق والغرب، وبين المنصات التقليدية والبديلة في السياسة الدولية.

قام الرئيس أردوغان بسلسلة من الزيارات الخارجية في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، مثل زياراته إلى هولندا، والصين، ونيويورك، ومصر وجنوب أفريقيا، بما في ذلك حضور قمم تخص حلف الناتو ومنظمة شنغهاي والأمم المتحدة وقمة شرم الشيخ وقمة مجموعة العشرين.

لقد اعتمدت أنقرة خلال 2025 على دبلوماسية نشطة قوامها التحرك الميداني المباشر، حيث عكست الزيارات الخارجية المكثفة للرئيس أردوغان اتجاهاً نحو تنويع الشراكات وعدم الارتهان لمحور واحد.

استضافة الزعماء والوفود الدولية

استضاف الرئيس أردوغان **21رئيس دولة وحكومة 25 مرة** خلال 2025، بينهم الرئيس الرواندي بول كاغامي، الرئيس السوري أحمد الشرع، الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير، والرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، والرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، الرئيس الإندونيسي برابوو سوبيانتو، والحاكم العام الأسترالي سام موستين.

إن استضافة أنقرة لعدد كبير من قادة الدول والحكومات عززت صورتها كمنصة دبلوماسية مفتوحة للحوار، خصوصاً في ظل استقبال شخصيات من دول متخاصمة أو تعيش أزمات داخلية وخارجية. هذا الدور جعل من تركيا نقطة التقاء للوساطات السياسية، ورسخ موقعها كدولة قادرة على التواصل مع أطراف متناقضة، من أوكرانيا وروسيا إلى دول الشرق الأوسط والقرن الإفريقي.

الأزمات الدولية والجهود الإنسانية

في ملف الأزمات الإنسانية والدولية، أظهرت أنقرة قدرة على التعامل مع الأحداث الطارئة بوصفها فاعلاً مسؤولاً، لا يقتصر دوره على البيانات السياسية، بل يمتد إلى المتابعة المباشرة والتضامن العملي. هذا السلوك عزز البعد الأخلاقي في السياسة الخارجية التركية، وربطه بمفهوم "الدولة الفاعلة" لا "الدولة المتفرجة".

فبعد حادث تحطم الطائرة التي كانت تقل رئيس الأركان العامة الليبي، الجنرال محمد علي الحداد، أعرب أردوغان عن تعازيه الرسمية، وأشرف على بدء التحقيقات اللازمة، مؤكداً التضامن التركي مع ليبيا وأمنها العسكري والسياسي.

أظهرت هذه الخطوات قدرة تركيا على التعامل مع الأزمات المفاجئة، وتعزيز العلاقات الثنائية مع دول الجوار، وإبراز دورها كفاعل مسؤول في الاستقرار الإقليمي.

بصورة عامة، كشفت تحولات 2025 عن سياسة خارجية تركية أكثر ثقة بالنفس، تعتمد على مزيج من القوة الناعمة والدبلوماسية النشطة، مدعومة بقدرات سياسية واقتصادية وأمنية، وتسعى إلى تحويل تعدد الساحات إلى رافعة نفوذ لا إلى مصدر استنزاف.

180° تحقيقات

السياسة الخارجية التركية 2025

دبلوماسية استباقية: مبادرة متعددة المسارات وتموضع كقوة متوسطة

نشاط دولي واسع: جولات وقمم عالمية وتنويع الشراكات

أنقرة منصة حوار: استضافة قادة دول وأطراف متخاصمة

وساطة فعالة: أدوار في نزاعات دولية وقدرة على إدارة الأزمات

بعد إنساني: سياسة تجمع القوة الناعمة والدبلوماسية النشطة

180news

نظرة مستقبلية: 2026.. التحديات والفرص

يدخل الاقتصاد التركي عام 2026 وهو أكثر تنوعاً وقدرة على الصمود مقارنة بالسنوات السابقة، لكن هناك مجموعة من الفرص والتحديات التي ستواجه الاقتصاد التركي في 2026.

إذا انطلقنا من الفرص، فيمكن للاقتصاد التركي البناء على منجزات 2025، عبر الحفاظ على زخم الصادرات الصناعية والدفاعية، واستقرار نسبي في معدلات التضخم، وتحسن تدريجي في الثقة الاستثمارية، خاصة إذا استمرت السياسات النقدية المنضبطة بالتوازي مع إصلاحات هيكلية في سوق العمل والطاقة. في هذا المسار، يمكن لتركيا أن تعزز موقعها كمركز إنتاج إقليمي، وتحقق نمواً أكثر توازناً ينعكس تدريجياً على مستويات الدخل، شرط تحسن البيئة الدولية وعدم حدوث صدمات جيوسياسية أو مالية كبرى.

السيناريو الأكثر ترجيحاً للاقتصاد التركي في 2026، يقوم على استمرار النمو ولكن بوتيرة أبطأ، في ظل بقاء التضخم عند مستويات مرتفعة نسبياً، واستمرار الضغوط على العملة وكلفة التمويل. في هذا الإطار، سيظل الاقتصاد التركي معتمداً بشكل كبير على الصادرات، مع محدودية قدرة الطلب المحلي على لعب دور محرك للنمو، ما يفرض على الحكومة الاستمرار في سياسات الدعم الاجتماعي دون تحقيق اختراق حاسم في معالجة جذور التفاوت الاقتصادي.

أما عن أبرز التحديات التي ستواجه الاقتصاد التركي في 2026، تتمثل في تحقيق توازن مستدام بين استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي، وتقليص الاعتماد على التمويل الخارجي في ظل تقلبات الأسواق العالمية، ومعالجة هشاشة العملة دون خنق الاستثمار. كما تبرز تحديات الطاقة والتغير المناخي كعوامل ضاغطة طويلة الأمد، خاصة على الزراعة والأمن الغذائي والبنية التحتية.

إلى جانب ذلك، يظل التحدي الاجتماعي حاضراً بقوة، حيث سيبقى تحسين مستوى معيشة المواطن وربط النمو الكلي بتحسن ملموس في الدخول والخدمات أحد أصعب اختبارات السياسة الاقتصادية. كما أن استمرار الاعتماد على قطاعات ذات طابع جيوسياسي، مثل الصناعات الدفاعية، يفرض على أنقرة إدارة دقيقة للمخاطر السياسية المرتبطة بالاقتصاد.

والتخوف الأكبر هو أن يتعرض الاقتصاد التركي في 2026 لانتكاسة نسبية، في حال تصاعدت التوترات الإقليمية أو العالمية، أو شهدت الأسواق الأوروبية تباطؤاً حاداً، أو عادت الضغوط التضخمية بفعل صدمات الطاقة والغذاء. في هذا السيناريو، قد تتقلص هوامش المناورة أمام صانع القرار الاقتصادي، وتتزايد كلفة خدمة الدين، ويتعمق الضغط الاجتماعي، ما يعيد الاقتصاد إلى دائرة إدارة الأزمات بدلاً من التخطيط الاستراتيجي.

الداخل السياسي التركي في 2026

بالحديث عن الداخل السياسي التركي في 2026، هناك أيضا مجموعة من الفرص والسيناريوهات والتحديات المحتملة. في السيناريو الأول، وهو السيناريو التوافقي الإيجابي، قد ينجح الداخل التركي في الانتقال من مرحلة الصدام إلى مرحلة إدارة التوازنات، إذا استمر مسار "تركيا بلا إرهاب" دون انتكاسات، وتراجعت حدة الصراع القضائي–السياسي، مع قدرة السلطة على احتواء المعارضة دون إقصائها الكامل. في هذا المسار، يمكن أن يشهد المشهد السياسي قدراً من الاستقرار النسبي، يسمح بإعادة توجيه الاهتمام نحو الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

أما السيناريو الثاني، وهو السيناريو المرجّح، فيقوم على استمرار حالة الشد والجذب بين السلطة والمعارضة، مع بقاء الملفات القضائية الكبرى مفتوحة، واستمرار التوتر حول البلديات والإعلام والحريات، دون انزلاق إلى مواجهة شاملة. في هذا الإطار، سيظل الداخل السياسي التركي مستقراً أمنياً، لكنه مشحون سياسياً، ما يحدّ من فرص التوافق الوطني الواسع.

في المقابل، يفترض السيناريو السلبي تصاعد الاستقطاب السياسي في حال تعثّر مسار إنهاء ملف الإرهاب، أو توسعت الأزمات القضائية لتشمل شخصيات معارضة إضافية، أو ترافقت الضغوط الداخلية مع أزمات اقتصادية حادة. في هذا السيناريو، قد تدخل البلاد مرحلة توتر سياسي أطول أمداً، تزيد فيها حساسية الشارع وتتقلص هوامش المناورة السياسية.

أما عن أبرز التحديات التي ستواجه الداخل السياسي التركي في 2026، فيتصدرها الحفاظ على التوازن بين الأمن والديمقراطية، ومنع تحول القضاء إلى ساحة صراع سياسي مفتوح، وضمان عدم ارتداد مسار "تركيا بلا إرهاب" سلباً على الاستقرار الداخلي. كما يبرز تحدي إعادة بناء ثقة الشارع بالمؤسسات، في ظل تآكل الثقة السياسية وارتفاع سقف التوقعات الاجتماعية.

إلى جانب ذلك، ستظل قدرة المعارضة على إعادة تنظيم صفوفها وتقديم بديل سياسي حقيقي عاملاً مؤثراً في استقرار المشهد، كما أن إدارة تداعيات الكوارث الطبيعية والضغوط الاقتصادية ستبقى مرتبطة بشكل وثيق بالاستقرار السياسي. وفي المحصلة، يدخل الداخل السياسي التركي عام 2026 وهو أكثر إحكاماً من حيث السيطرة المؤسسية، لكنه لا يزال هشاً من حيث التوافق المجتمعي، ما يجعل إدارة التوازنات التحدي الأكبر أمام صانع القرار.

موقع تركيا في الشرق الأوسط خلال 2026

هناك مجموعة من السيناريوهات المتوقعة التي تتعلق بموقع تركيا في الشرق الأوسط خلال 2026. في السيناريو الأول، قد تنجح تركيا في ترسيخ دورها كضامن إقليمي للاستقرار، إذا ما تواصل مسار التهدئة في غزة، وتقدمت التسوية السياسية والاقتصادية في سوريا، خصوصاً مع بدء تشغيل مشاريع الطاقة والربط الكهربائي. في هذا السياق، يمكن لأنقرة أن تتحول إلى مركز توازن إقليمي، يجمع بين الوساطة السياسية والتأثير الاقتصادي، ما يعزز مكانتها لدى القوى الدولية والإقليمية.

أما السيناريو الثاني، وهو السيناريو المرجّح، فيقوم على استمرار الدور التركي النشط، لكن ضمن بيئة إقليمية مضطربة. في هذا المسار، ستبقى تركيا لاعباً مؤثراً في سوريا وغزة، دون تحقيق اختراقات حاسمة، مع استمرار الاحتكاك السياسي مع إسرائيل، وإدارة حذرة للعلاقات مع إيران وروسيا والولايات المتحدة. هذا السيناريو يكرّس النفوذ التركي، لكنه يستنزف أدواته الدبلوماسية والأمنية.

في السيناريو الثالث الأكثر تشاؤما، قد تواجه تركيا تصعيداً إقليمياً يحد من قدرتها على المناورة، في حال انهيار اتفاق غزة، أو تفاقم الصراع الإسرائيلي—الإيراني على الساحة السورية، أو عودة النشاط الإرهابي في شمال سوريا. في هذا الإطار، قد تجد أنقرة نفسها أمام معادلة أمنية معقدة، تفرض عليها زيادة الانخراط العسكري والأمني على حساب الدور الدبلوماسي.

كما تبرز بعض التحديات المحتملة أمام تركيا في الحفاظ على توازن دقيق بين توسيع النفوذ وتجنب الاستنزاف، خصوصاً في ظل تعدد ساحات الاشتباك الإقليمي. كما يبرز تحدي إدارة العلاقة مع إسرائيل، التي ترى في الدور التركي تهديداً مباشراً، إلى جانب تعقيدات التنسيق مع الولايات المتحدة وروسيا في الملف السوري.

كذلك، تواجه أنقرة تحدي ربط أدوارها الإقليمية باستقرارها الداخلي، سواء من حيث ملف اللاجئين، أو الكلفة الاقتصادية للانخراط الإقليمي، أو المخاطر الأمنية المرتبطة بعودة التنظيمات المتطرفة.

تدخل تركيا المرحلة المقبلة وهي أكثر حضوراً وتأثيراً في الشرق الأوسط، لكنها في الوقت ذاته أكثر انكشافاً على أزمات الإقليم، ما يجعل نجاحها مرهوناً بقدرتها على تحويل النفوذ السياسي إلى استقرار طويل الأمد.

السياسة الخارجية التركية في 2026

يمكن توقع عدة سيناريوهات أيضا تتعلق بالسياسة الخارجية لتركيا في 2026. في السيناريو الأول، قد تنجح تركيا في تثبيت موقعها كقوة توازن دولية، إذا ما استمرت في لعب دور الوسيط المقبول دولياً، خصوصاً في غزة وأوكرانيا، مع الحفاظ على قنوات مفتوحة مع كل من واشنطن وموسكو وبكين. في هذا المسار، يمكن لأنقرة أن تعزز مكاسبها السياسية عبر ترجمتها إلى شراكات اقتصادية وأمنية طويلة الأمد.

السيناريو الثاني يقوم على استمرار الزخم الدبلوماسي التركي، لكن في بيئة دولية أكثر تعقيداً. في هذا الإطار، ستبقى تركيا لاعباً نشطاً في القمم والمنصات الدولية، دون تحقيق اختراقات حاسمة في الملفات الكبرى، مع إدارة دقيقة للخلافات مع الغرب، واستمرار سياسة التوازن بين المحاور الدولية.

أما السيناريو الثالث، فيفترض تصاعد الضغوط على السياسة الخارجية التركية، سواء عبر توتر أكبر مع إسرائيل والغرب على خلفية غزة، أو نتيجة احتدام الاستقطاب الدولي بين المعسكرين الغربي والشرقي. في هذا السيناريو، قد تجد أنقرة نفسها مضطرة لاتخاذ خيارات أصعب، تحدّ من قدرتها على المناورة متعددة الاتجاهات.

ورغم النشاط الدبلوماسي الواسع الذي ميّز السياسة الخارجية التركية في 2025، تواجه أنقرة حزمة مركّبة من التحديات الإقليمية والدولية التي حدّت من هامش المناورة في بعض الملفات، وفرضت معادلات دقيقة بين الطموح السياسي ومتطلبات الاستقرار والأمن القومي.

أولى هذه التحديات تمثلت في تعقيد البيئة الإقليمية المحيطة بتركيا، حيث تتقاطع ملفات سوريا وغزة وشرق المتوسط والعلاقات مع الغرب في وقت واحد، ما يضع صانع القرار التركي أمام ضغوط متزامنة يصعب تفكيكها أو إدارتها بمعزل عن بعضها البعض. فكل تقدم في مسار يقابله ارتداد أو تعقيد في مسار آخر، وهو ما يجعل السياسة الخارجية التركية في حالة إدارة أزمات مستمرة أكثر منها تحركاً في بيئة مستقرة.

وعلى الصعيد الدولي، تمثل العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تحدياً مركباً، إذ تسعى تركيا إلى الحفاظ على شراكاتها الاستراتيجية داخل الناتو، وفي الوقت نفسه توسيع هامش استقلالها السياسي والعسكري. غير أن ملفات مثل الصناعات الدفاعية، والعقوبات، وحقوق الإنسان، وتحديث الاتحاد الجمركي، تظل أدوات ضغط غربية حاضرة في كل مرحلة تفاوضية، ما يحد من سرعة تحقيق اختراقات نوعية في العلاقات.

كما يفرض تصاعد الأزمات العالمية، من الحرب الأوكرانية إلى التوترات في آسيا والبحر الأحمر، أعباء إضافية على السياسة الخارجية التركية، التي باتت مطالبة بلعب أدوار متعددة كوسيط، وضامن أمن، وشريك اقتصادي، في آن واحد. هذا التمدد في الأدوار يعزز مكانة تركيا، لكنه في المقابل يستهلك موارد سياسية وعسكرية واقتصادية متزايدة.

180° تحقيقات

تركيا 2026: توقعات وتحديات

الاقتصاد: نمو أبطأ مع تضـــخم وضغوط على الليرة
التحدي تحسين المعيشة مع الحفاظ على الاستقرار
الداخل السياسي: استقـــرار متوتر وملفات القضاء والحريات حاضرة؛ التحدي موازنة الأمن والديمقراطية
إقليمياً: نفوذ نشـــط في غزة وســـوريا يقابله خطر الاستنزاف؛ التحدي تحويل النفوذ إلى استـــقرار دائم
خارجياً: دبلوماسية نشطة وعلاقـــات معقـــدة دولياً
التحدي الحفاظ على هامش المناورة دون صدام

180news

180° تحقيقات

شارك مقالك معنا

هل لديك مقال أو خبر تريد مشاركتـه؟
أرسلـــه إلينـا وسيقوم فريق التحرير
بمراجعـــته والموافقـــة علـــيه قريبـاً

180news